

الحزب السياسي



عماد غليون

الحزب السياسي

سلسلة التربية المدنية -10- الحزب السياسي  
عماد غليون

يشرف على هذه السلسلة د. حسان عباس  
وتصدر بدعم من المنظمة الأورو - متوسطة  
لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

تصميم الغلاف: فادي العساف

الطبعة الأولى - 2018

جميع الحقوق محفوظة للناشر. لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأية طريقة سواء أكانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو خلاف ذلك إلا بموافقة كتابية مسبقة من الناشر ومقوماً.

الناشر:

بيت المواطن للنشر والتوزيع

دمشق - الجمهورية العربية السورية

هاتف: +961 78840213

بريد إلكتروني:

baitelmouwaten@gmail.com

التوزيع:

أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي

شارع الحمرا - بناء رسامني

ص.ب: 6435 / 113 بيروت - لبنان

هاتف: +961 1 750054

فاكس: +961 1 750053

بريد إلكتروني:

atlasbooks@gmail.com

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن آراء الناشر.

## المحتويات

- 7\_\_\_\_\_ مقدمة
- 11\_\_\_\_\_ 1. تعريف الأحزاب ونشأتها
- 25\_\_\_\_\_ 2. المفهوم - الدور - الأهداف
- 41\_\_\_\_\_ 3. أنواع الأحزاب وتصنيف الأنظمة الحزبية
- 59\_\_\_\_\_ 4. البنية التنظيمية للأحزاب
- 73\_\_\_\_\_ 5. الهيئات والمنظمات الحزبية
- 83\_\_\_\_\_ 6. الأنشطة والهوية الحزبية
- 99\_\_\_\_\_ 7. أشكال التحالفات الحزبية
- 117\_\_\_\_\_ 8. الأحزاب بين الدساتير والقوانين
- 133\_\_\_\_\_ 9. أزمة الأحزاب السياسية ومستقبل العمل الحزبي



## مقدمة

لا أحد ينكر فعالية الشباب ودورهم المؤثر في أحداث الربيع العربي؛ فهم من أطلقوا شرارة الانتفاضات العربية ضد الأنظمة الديكتاتورية المستبدّة؛ لكنهم في المقابل دفعوا الثمن الأكبر.

فقد ركزت الأنظمة حملاتها القمعية على الشباب المنتفض؛ إذ قامت باعتقالات وتصفيات ممنهجة للناشطين الشباب؛ ما اضطرّ كثيرين منهم إلى الهرب؛ فتحولوا نازحين أو لاجئين خارج البلاد.

وفي المقابل، فإن قيادات المعارضة لم تُتَحَّ للشباب المشاركة بفعالية في الهيئات والمؤسسات السياسية المختلفة التي قامت بتشكيلها في ما بعد؛ وتعرّض الشباب للإقصاء والتهميش المقصود.

ومع أن الشباب هم أصل الحراك الثوري السلمي؛ إلا أن الحراك سُرق منهم بعد انطلاقه؛ إذ ركبت عليه حركات إسلامية وشخصيات وأحزاب تقليدية معارضة؛ وادّعت أحقيتها في القيادة والتمثيل؛ كما تسبّبت في انحراف الحراك عن أهدافه ومبادئه الأصلية في الإصلاح والتغيير الشامل.

ظهر واضحاً ضعف القدرات والخبرات التنظيمية لدى الشباب؛ وعلى الرغم من الدور المهمّ الذي لعبته أدوات الاتصال الحديثة

ووسائل التواصل الاجتماعي في دعم حراكهم؛ إلا أن ذلك لم يكن كافياً في مواجهة حرب شرسة شُنّت ضدّ حراكهم السلمي.

من دروس الربيع العربي؛ تبدو الحاجة إلى العمل على تمكين الشباب من القيام بدورهم الفعّال في المجتمع؛ ومن ذلك تأطيرهم وعملهم في منظمات المجتمع المدني المستقلة؛ ومنها الأحزاب السياسية.

يجب ألا تكون الأزمة السياسية الاجتماعية العميقة في البلاد العربية؛ أو المأزق التاريخي الذي تعيشه الأحزاب السياسية العربية على اختلافها؛ وفشل الأنظمة في تحقيق التنمية والحرية وتحولها إلى ديكتاتوريات تسلّطية تعمل ضد مصالح شعوبها؛ والنتائج المخيبة للآمال من الحراك الشعبي في الربيع العربي؛ كل ذلك يجب ألا يكون سبباً أو مدعاة لليأس والقنوط لدى الشباب؛ ويجب الاستمرار في زرع الأمل بينهم، ودعوتهم إلى العمل رغماً عن كل الظروف والمصاعب. أقدّم هذا البحث حول الأحزاب السياسية؛ ليكون بداية لدراسة الأحزاب وفهم طبيعتها وبنيتها، لمن يرغب في الدراسة فقط؛ ولكن الهدف الأساسي هو شرح كيفية المباشرة بالعمل التنظيمي والقانوني الحزبي؛ وكيفية الانخراط في الأحزاب السياسية وتشكيلها.

من المهم العمل على تغيير الموروث العربي السلبي بخصوص السياسة والأحزاب والعمل الجماعي والاجتماعي؛ فالسياسة ليست هي فن الكذب، كما هو شائع؛ بل هي علم تحقيق المصالح العامة؛ والوصول إلى مجتمعات ديمقراطية تعددية؛ تُحقّق التنمية الشاملة للمجتمع؛ وتسود فيها قيم الحرية والعدالة للجميع.

يمكن تصنيف الدور الذي تقوم به الرابطة السورية للمواطنة؛

ونشرها لكتب سلسلة التربية المدنية ومن بينها بحث الأحزاب السياسية؛ ضمن إطار التنمية البشرية التي تهدف إلى نشر وتطبيق قيم المواطنة الحقيقية التي تُبنى على مبادئ الحرية والمساواة والمسؤولية والتشاركية، وهي شعارات الرابطة.

ندرك، ولا شك، أن مصاعب كبيرة تواجه عملاً تدريبياً فكرياً من هذا النوع؛ يبدو نظرياً للوهلة الأولى؛ خاصة لأن نتائجه ليست مباشرة أو فورية، ولكنه يتحول إلى هدفٍ وطنيٍّ نبيلٍ؛ عندما يجري العمل على إقناع الشباب للإيمان بالأهداف الوطنية العليا؛ وتحفيزهم على الفعل والمشاركة من أجل تحقيق قيم المواطنة بكل حيوية.



## الفصل الأول

### تعريف الأحزاب ونشأتها

#### تعريف الأحزاب السياسية

تلعب الأحزاب السياسية دوراً حيوياً ومهماً في تكوين اتجاهات الرأي العام وبلورة الآراء والأفكار في المجتمع؛ كما أنها تدفع إلى تنمية الوعي السياسي وتعميقه لدى المواطنين؛ وتساهم في رسم السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتحديد اتجاهاتها، من خلال تحفيز الموافقة عليها أو معارضتها.

ترتبط الظاهرة الحزبية بالتركيب الاقتصادي والتنوع الاجتماعي، وتعبّر عن طبيعة العلاقة بين القوى المؤثرة والإيديولوجيات السائدة؛ ويرتبط دور الأحزاب بنمط الحياة السياسية وتركيبها في البلاد؛ إذ يختلف مفهوم الحزب السياسي من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر؛ وكذلك يرتبط بالتنوع الإيديولوجي والفكري الذي انطلقت منه الأحزاب.

هناك تعريفات متعددة للأحزاب السياسية تختلف بحسب المدارس والنظريات السياسية؛ ويمكن للاختصار اعتماد التعريف

الجامع للحزب السياسي كما ورد في الموسوعة العربية بأنه: «شكل من أشكال التعبير عن تيار فكري يتخذ طابعاً تنظيمياً للقوى الاجتماعية المعبرة عنها؛ والتي تمتلك مواقف ورؤى سياسية موحدة؛ وتستهدف ممارسة السلطة وفق برامج معلنة تنطوي على معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب والدولة.

وبهذا الوصف يكون الحزب وعاءً تنظيمياً للفعاليات الاجتماعية التي يمثلها ويتوسط بين النظرية والممارسة؛ ويحقق الصلة بين أعضائه من أجل بلورة إرادة موحدة لهم ينبثق عنها مناهج عمل وأساليب أداء. وبذلك فإن مقولة الحزب السياسي تركز على ثلاثة أبعاد هي: النظرية والتنظيم والممارسة».

بالطبع هناك الكثير من التعريفات للأحزاب السياسية، وهناك صعوبة شديدة في حصرها. وتساعد دراستها في البحث العلمي التاريخي عن تطور مفهومها ودورها؛ ويعود سبب الاختلاف الواسع في تعريف الأحزاب للتنوع الإيديولوجي والفكري الذي يتبع له دارسوها أنفسهم؛ وكذلك للاختلاف حول طريقة تحديد الأصل التاريخي الذي انبثقت منه تلك الأحزاب.

يؤثر التنوع الشديد في الأحزاب السياسية؛ سواء من حيث أصولها أو وظائفها أو تكوينها أو أشكالها أو أنظمتها؛ تأثيراً واسعاً في مسألة تعريفها التي تتراوح بين اللاتحديد على الإطلاق، والتحديد الضيق، أو بين العمومية الشديدة، والخصوصية المترتبة.

الانطلاق في تعريف الأحزاب من زاوية معينة لن يكون شاملاً بطبيعة الأحوال؛ يركز التعريف اللغوي، مثلاً، على البحث عن أصل كلمة حزب واشتقاقاتها المختلفة وتطور مفهوم الكلمة لغوياً.

بينما تعطي التعريفات الإيديولوجية والفكرية أهمية كبيرة لدور عامليّ الفكر والإيديولوجيا في تكوين الأحزاب أكثر من العوامل الأخرى.

وهناك التعريفات الاصطلاحية والتعريفات البنائية والتنظيمية والتعريفات الوظيفية وكذلك تعريفات علماء الاجتماع السياسي؛ لكن الخوض والاسترسال فيها يأخذ حيزاً كبيراً ويحمل تشعبات متعددة؛ ويصبح الموضوع بحثياً بحثاً في هذه الحالة.

غير أن الاكتفاء بتعريف الأحزاب كما ورد في الموسوعة العربية لا يعني عدم الالتفات إلى التعريفات الأخرى والحديث عنها من خلال دراسة الأحزاب السياسية من حيث النشأة والبنية والدور والأهداف.

### نشأة الأحزاب السياسية

يعود الاختلاف الواسع لعملية تأريخ نشوء الأحزاب السياسية بين مرجع وآخر إلى اختلاف مفهوم الأحزاب السياسية باختلاف النظم السياسية الحاملة لها، وكذلك بسبب الاختلاف أصلاً بين الدارسين حول تعريف مصطلح الحزب نفسه.

ربطت الاتجاهات الفكرية المبكرة بين ظهور الهيئات التشريعية وتبلور الظاهرة الحزبية؛ ويعتبر «موريس ديفرجيه» من أعلام هذا الاتجاه، وقد عبّر عنه في كتابه (الأحزاب السياسية)؛ فهو يعتبر أن نشأة الأحزاب المعاصرة تعود إلى عام 1850، إذ لم يكن قبل ذلك التاريخ أحزاب سياسية بالمعنى العصري في أي بلد آخر سوى في الولايات المتحدة.

ويرى ديفرجيه أن هناك أصليين للأحزاب: الأصل الانتخابي والبرلماني؛ والأصل غير الانتخابي والبرلماني أو الخارجي.

يتبلور الأصل الانتخابي للأحزاب من خلال إنشاء الكتل البرلمانية أولاً، ومن ثم اللجان الانتخابية بعد ذلك؛ ويقوم فيما بعد تفاعل دائم بين هذين العنصرين.

كانت وحدة العقائد السياسية هي المحرك الرئيس في تكوين الكتل البرلمانية، ومع ذلك لا تؤكد الوقائع هذه الفرضية بشكل دائم؛ إذ يبدو أن المجاورة الجغرافية أو الدفاع عن مصالح مشتركة هما اللتان أعطتا الدفعة الأولى، ثم جاءت العقيدة في ما بعد.

لعبت المصالح البرلمانية بخصوص إعادة الانتخاب دوراً كبيراً؛ ومن هنا نلاحظ نشوء اللجان الانتخابية الذي جاء رداً على التكتلات البرلمانية، وجاء ذلك مبادرة من اليسار الذي سعى إلى إفراز نخب جديدة قادرة على منافسة النخب القديمة؛ واضطر اليمين بحكم الضرورة إلى إنشاء لجان انتخابية للحفاظ على مكانته البرلمانية.

بقيام الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية حصل تناسق دائم بينهما، ثم روابط منظمة أدت لتكوين أحزاب حقيقية.

يجري تأسيس الأحزاب ذات النشأة الخارجية عبر مؤسسات قائمة من قبل وذات نشاط مستقل خارج البرلمان؛ إذ تعمل الكتل والمنظمات على إنشاء أحزاب سياسية.

كما أن كثيراً من الأحزاب الاشتراكية مدينة بوجودها للنقابات العمالية؛ ومثال عليها الحزب الاشتراكي البريطاني، الذي ولد إثر قرار مؤتمر النقابات عام 1899 القاضي بإنشاء تنظيم انتخابي وبرلماني. ويقرب من تأثير النقابات العمالية على نشأة الأحزاب ذلك التأثير الذي تمارسه التعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية؛ ومع أن الأحزاب الفلاحية أقل نمواً وتأثيراً من الأحزاب العمالية إلا أنها

أظهرت نشاطاً كبيراً في بعض البلدان وخاصة في البلدان الاسكندنافية وفي أوروبا الوسطى وسويسرا وأستراليا وكندا وحتى في الولايات المتحدة.

يدل دور الجمعية الفابية في نشأة حزب العمال البريطاني على تأثير الجمعيات الثقافية والتكتلات الفكرية في ولادة الأحزاب السياسية؛ وإذا كانت هناك أحزاب تنشأ حول ندوة فكرية فهي قلما تستطيع إيجاد قاعدة شعبية تمكن الحزب من النجاح في ظل نظام يعتمد الانتخابات؛ ومثال ذلك حزب التجمع الديمقراطي في فرنسا، الذي جرب إقامته جان بول سارتر وبعض الكتاب اليساريين.

كان للكنيسة دور كبير في إنشاء الأحزاب المسيحية اليمينية عام 1914 ولاحقاً الأحزاب الديمقراطية المسيحية.

كما يمكن الحديث كذلك عن دور قامت به جمعيات المحاربين القدامى لتشكيل أحزاب سياسية في أوروبا عقب الحرب العالمية الأولى؛ وكذلك لا نغفل عن دور الجمعيات السرية والتكتلات الممنوعة والتجمعات الصناعية والتجارية.

مهما يكن أصل الأحزاب المؤسسة خارج الأساليب البرلمانية والانتخابية؛ فإنها تحمل صفات خاصة تميزها، وأهمها أن الأحزاب ذات المنشأ الخارجي أكثر مركزية وتماسكاً وانضباطاً من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني.

أدت الثورة الصناعية إلى نشوء ظروف صعبة وقاسية على الطبقة العاملة دفعت إلى ظهور النقابات العمالية للدفاع عن العمال في وجه أرباب العمل؛ وبذلك نشطت الحركة النقابية وأصبحت تمارس دورها في الحياة السياسية إلى جانب الحياة الاقتصادية؛ وأثرت النقابات

في إنشاء العديد من الأحزاب السياسية في مختلف أنحاء العالم، وساهمت في صنع القرار السياسي في أحيان كثيرة.

والأمر نفسه ينسحب على الجمعيات الاشتراكية الزراعية - وخاصة الاشتراكية الفابية - التي حرصت على ضرورة المشاركة في الحياة السياسية؛ وانتزاع حقوقٍ لأعضائها من العاملين في المجال الزراعي.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحركات الطلابية التي سعت إلى التعبير عن آرائها والكشف عن اتجاهاتها الإيديولوجية الإصلاحية الاجتماعية من خلال المشاركة في الحياة السياسية.

يكاد يتفق المؤرخون كافةً وعلماء السياسة والاقتصاد على أن نشأة النموذج الديمقراطي الحزبي في العصر الحديث كانت في الولايات المتحدة وبريطانيا التي انطلقت منها أول الأحزاب السياسية؛ إذ ظهرت الأحزاب الحديثة في عام 1828 مع الإصلاح الذي أدخله الرئيس الأمريكي جاكسون؛ أما الأحزاب البريطانية فقد برزت مع الإصلاحات الانتخابية بداية من عام 1832 وما تبعها من أحداث واضطرابات، بدأ في أثرها تنظيم العمال والجماهير الثائرة في أحزاب.

أما في ألمانيا وإيطاليا فقد تأخر ظهور الأحزاب فيها عن بقية الشعوب الأوروبية بسبب التأخر في تحقيق وحدتها السياسية؛ وفي آسيا عرفت اليابان الأحزاب في الفترة المسماة (ماجي) أي عام 1887.

### نشأة الأحزاب السياسية العربية

يعود الاختلاف الشديد حول تاريخ نشوء الأحزاب السياسية في البلاد العربية إلى اختلاف النظرة حول طبيعة تلك الأحزاب ومقارنتها

بالأحزاب السياسية العصرية، من دون الأخذ بالاعتبار الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي لها دور أساسي في تشكيل الأحزاب وتطورها تاريخياً.

من المهم مراعاة اختلاف ظروف نشأة الأحزاب العربية من بلد إلى آخر بما يتفق مع درجة التطور الاجتماعي في ذلك البلد؛ إذ تظهر الاختلافات في شكل الأحزاب ونوعها من بلد إلى آخر.

لا يمكن الدخول في مقارنة غير متكافئة بين نشأة الأحزاب العربية مع الأحزاب السياسية العصرية من حيث المفهوم والأهداف وأساليب العمل؛ ويجب الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والسياسية.

يمكن القول إن الأحزاب السياسية العربية قديمة التشكل وليست تنظيمات جديدة أو طارئة على الساحة العربية.

لكن، على الدوام كان هناك ابتعاد وتهرّب تاريخي عربي عن إطلاق تسمية حزب على تجمّع أو حركة ما؛ بسبب الذم والكره للتحزّب في الشريعة الإسلامية؛ لما لها من مدلولات تشير إلى التفرقة والتعصب؛ ولما لحق حالة التحزّب من نعوت سلبية في القرآن الكريم والسنة النبوية.

يمكن النظر إلى حالة التحزّب التي أنتجت الملل والنحل في الثقافة العربية الإسلامية بأنها شكل من أشكال الأحزاب السياسية؛ مع الإشارة إلى أن تلك الجماعات والفرق كانت تتفوق على نفسها وتختفي بعد انهيار الدول الحاملة لها؛ خوفاً من التعسف الذي ينتظرها من الفريق الآخر المنتصر؛ ومعروف أن أي جماعة تنعزل خوفاً على ذاتها تتكلّس وتنعدم فيها الحيوية، وتصبح آراؤها مع تقدّم الزمن والعداء المستحكم

لها بمثابة مقدّسات توظّف كوثائق لتماسك الجماعة ورصّ صفوفها بوجه الأحزاب والجماعات الأخرى.

كان مفهوم القبيلة والعصية القبلية في مركز الصدارة قبل الإسلام؛ ويتجلى ذلك في تفكير العرب وسلوكهم السياسي، لانعدام أية مؤسسة سياسية أخرى في تاريخ العرب الاجتماعي والسياسي.

بدأت تنبثق مفاهيم جديدة كلياً مع ظهور الإسلام من خلال التطور الواسع والتقدم المدني والحضاري، بسبب الاحتكاك مع الأقوام والأمم الأخرى من خلال الفتوحات الواسعة.

لا شك في أن موضوع السلطة والصراع على الحكم كان ولا يزال الموضوع الأساسي لأيّ جماعة أو حركة، من أجل الحصول على السيطرة الاقتصادية والاجتماعية؛ ومن هنا يمكن إرجاع الانقسامات كافة والمذاهب والجماعات في التاريخ الإسلامي إلى مسألة الخلافة والصراع على الحكم والسلطة.

أول خلاف نشب في الإسلام كان سياسياً، وبين المسلمين أنفسهم؛ ولم يكن كما هو رائج خلافاً دينياً على تفسيرات وشروح لنصوص أو عقيدة.

كان الخلاف منذ اللحظة الأولى لوفاة الرسول على شروط وصفات من يستلم دفة القيادة والحكم بعده؛ وما هي الطريقة التي يجب أن تعتمد لاختيار خليفة المسلمين؟

من المؤكد أن الصراعات الدامية الطويلة في التاريخ الإسلامي التي حدثت بعد ذلك هي بجوهرها سياسية بحثت تحت غطاء ديني مذهبي من أجل الاستيلاء على السلطة.

يقول الشهرستاني في الملل والنحل: «وأعظم خلاف بين الأمة؛

خلاف على الإمامة؛ إذ ما سُئل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلما سُئل على الإمامة في كل زمان».

كما ورد في رسائل إخوان الصفا: «اعلم أن مسألة الإمامة هي أيضاً من إحدى أمّهات مسائل الخلاف بين العلماء؛ فقد تاه فيها الخائضون إلى حجج شتى وكثر فيها القيل والقال... وهي باقية إلى يومنا هذا لم تفصل».

حسب بعض الباحثين، تتوافر، في ما سمّي الملل والنحل والفرق الإسلامية التي بدأت بالانتشار منذ منتصف القرن الثالث الهجري؛ كلُّ شروط الحزب السياسي، مع عدم مقارنتها بالأحزاب العصرية؛ سواء نظرنا إليها من حيث التنظيم أو المشروع والأهداف؛ أو من حيث الفضاء الجغرافي؛ أو حتى من حيث طول عمر التنظيم ونزول الجماهير إلى الساحة السياسية.

الدكتور محمد عابد الجابري، في كتابه (العقل السياسي العربي) ينعى المذاهب والنحل بالأحزاب السياسية؛ وينتقد في الوقت نفسه مؤلفي كتب الفرق والنحل، لتجنبهم ذكر المضامين السياسية فيها وعدم التركيز عليها.

لا يمكن تجاهل حقيقة طغيان استخدام البعد الديني على الفرق والملل لدعم أفكارها ونشاطاتها؛ وقد ساهم انتشار التطور العمراني في تكوين تجمّعات حزبية على أسس وقيم لا قبلية على الرغم من استمرار وجود بعض التلاقي والتقاطع بين المفاهيم الجديدة والعصبية القبلية.

وفي ما بعد ساهمت التحولات السياسية في المجتمع بإضعاف المفاهيم القائمة على المفهوم القبلي؛ وتفكيكها لصالح تحزّبات ناشئة لقوى اقتصادية اجتماعية جديدة أفرزت جمعيات وأحزاباً.

تحولت المدن الناشئة كالبصرة والكوفة إلى مراكز حضارية كبيرة؛ ونهضت فيها مدارس فكرية وثقافية في التاريخ والحديث والتفسير واللغة والتصوف والترجمة؛ ولم تعد الروابط القبلية وحدها كافية لضبط القبائل مع كل هذه التطورات؛ وقد استطاعت الجماعات والأحزاب نشر مبادئها وأفكارها بين أفراد القبائل ودخلت فيها مجموعات كبيرة.

ظهرت في العصر الأموي فرق كثيرة؛ يقول ميمون بن مهران (الوالي على الجزيرة) واصفاً الحياة السياسية عشية صعود معاوية بن أبي سفيان إلى سدة الخلافة: «إن الناس انقسموا إلى خمس فرق: شيعة عثمان؛ وشيعة علي؛ والمرجئة؛ والحرورية؛ ومن لزم الجماعة».

استمرت تلك الفرق في العصر العباسي إضافة إلى الحركات الناشئة والثورات الشعبية والفرق والجماعات الأخرى التي ظهرت في تلك الفترة؛ مثل ثورة الزنج والقرامطة والطرق والزوايا الصوفية... وغيرها.

هناك من الباحثين من يعتبر أن نظرية الحزب السياسي تكاملت مع ظهور جماعة إخوان الصفا؛ وبكل الأحوال ينبغي التذكير مرة أخرى بعدم المقارنة مع الأحزاب السياسية المعاصرة.

مرّت التنظيمات السياسية العربية داخل الدولة العثمانية بأشكال متعاقبة ومتسارعة في تحولاتها؛ إذ تداخلت وتبدلت وانتقلت من شكل إلى آخر في مدة قصيرة نسبياً، وخاصة في السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية.

شارك العرب في كل الجمعيات والمنتديات والأحزاب - سواء السرية أو العلنية - التي قامت في الدولة العثمانية؛ وبدأت تتكون

منذ منتصف القرن التاسع عشر الجمعيات الثقافية والمنتديات الأدبية والنوادي الفكرية؛ ثم تطورت إلى جمعيات إصلاحية مختلطة الأهداف؛ وانتهى بها المطاف إلى تكوين جمعيات سياسية كانت بمثابة أحزاب سياسية.

من العسير في هذا البحث الخوض في متاهة التأريخ والسرد لتلك الجمعيات والتنظيمات المتعددة والمتشعبة والمتداخلة بشكل كبير في ما بينها فكرياً وتنظيماً؛ ولكن ينبغي التأكيد على التأثير الكبير فيها للسياسة التركية في البلاد العربية؛ وطراً لاحقاً تركيز تلك الجمعيات على البرامج والأهداف السياسية على الرغم من اتساع النطاق الجغرافي لعملها؛ ومن أشهر تلك الجمعيات: الجمعية القحطانية، وجمعية العهد، وجمعية العربية الفتاة، وغيرها.

بعد انتهاء الحكم العثماني شهدت الساحة السياسية السورية في عهد الاستقلال الأول القصير استمراراً للجمعيات التي كانت قائمة؛ وبرزت كذلك تنظيمات وأحزاب جديدة، منها حزب الاتحاد السوري، وحزب الاستقلال؛ لكن جمعية العربية الفتاة لعبت دوراً رئيساً في ذلك العهد.

خلال فترة الاحتلال الفرنسي لسورية التي امتدت لربع قرن؛ شهدت البلاد حراكاً سياسياً وطنياً كان هدفه الأساسي مواجهة الاحتلال.

ظهر الحزب الشيوعي السوري منذ عام 1924 وقد تأسس في لبنان؛ وكان له أهداف إيديولوجية ماركسية؛ لم يلعب دوراً مؤثراً في فترة الاحتلال الفرنسي، لكنه استمر في الوجود والنشاط السياسي الفاعل في ما بعد؛ على الرغم من كل المصاعب التي تعرض لها بسبب التغيير في ظروف البلاد السياسية؛ ومع كل الانشقاقات والحركات الشيوعية التي نتجت عنه.

تشكّل حزب الشعب عام 1925 بواسطة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الذي كان لشخصيته التأثير الكبير في قوة الحزب ونشاطاته. كانت الكتلة الوطنية أهمّ حزب سياسي ظهر في سورية خلال فترة الاحتلال الفرنسي؛ وقد ظهرت بعد الثورة السورية الكبرى من اجتماع أعضاء في حزبي الاستقلال والشعب؛ وبقيت مجرد حركة حتى عام 1932 حين عقدت مؤتمرها الوطني الأول؛ وقد لعبت دوراً مهماً ورئيساً في الحياة السياسية والاجتماعية وصولاً إلى تحقيق الاستقلال؛ وضمت الكتلة أهم الشخصيات الوطنية في تلك الفترة.

بدأ الحزب السوري القومي الاجتماعي في الظهور منذ عام 1935، وهو ينادي بوحدة الأمة السورية التي تحددها البيئة الطبيعية؛ تقوم مبادئه الإصلاحية على العلمانية؛ لكن نزعه الإقليمية تنازعت مع المشاعر العربية القومية.

عصبة العمل القومي تشكلت عقب مؤتمر عقد في قرنايل في لبنان عام 1933؛ وأصدر أول برنامج قومي عربي يهدف للعمل من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية.

تشكلت العديد من الجمعيات الدينية والخيرية والمدارس التابعة لها؛ فنشأت مدارس المعهد العربي الإسلامي؛ ومطابع متعددة ثم صدرت لها صحيفة المنار؛ ثم بات يطلق على تجمّعهم: شباب محمد؛ لكن منذ عام 1944 عقدوا مؤتمراً في سورية وأطلقوا اسم الإخوان المسلمين، في ارتباط مع التنظيم الإخواني المصري.

انقسمت الكتلة الوطنية بعد الاستقلال مباشرة إلى حزين رئيسين هما: حزب الشعب الذي كان يمثل طبقة الإقطاع التقليدية؛ والحزب الوطني الذي بات يمثل الطبقة البرجوازية الوطنية الناشئة؛ وقد بدأ

دور الحزبين يتراجع منذ الوحدة مع مصر عام 1958 فقد مُنِع العمل السياسي الحزبي؛ وعلى الرغم من أنهما عادا للعمل بعد الانفصال إلا أنهما فقدتا دوريهما في الحياة السياسية في سورية منذ انقلاب 8 آذار 1963 حين تسلّم حزب البعث العربي الاشتراكي زمام السلطة في البلاد، وأصدر مرسوماً بإعلان حالة الطوارئ، فمُنِع عمل الصحف والأحزاب السياسية في البلاد.

ظهر حزب البعث العربي من اندماج حركة الإحياء العربي بزعامة عفلق والبيطار، مع حزب البعث بقيادة الأرسوزي؛ ومن ثم تحول إلى حزب البعث العربي الاشتراكي بعد اندماجه مع الحزب العربي الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني منذ عام 1952؛ استلم الحكم منذ عام 1963 وبعد صراعات حزبية عنيفة ضمن الأجنحة الحزبية المختلفة انتهى المطاف في 16 تشرين الثاني 1970 لسيطرة حافظ الأسد على حكم سورية، واستمر في الحكم حتى وفاته عام 2000؛ ثم نُقل منصب الرئاسة لابنه بشار منذ ذلك الوقت حتى هذه الأيام.

مر العمل الحزبي في سورية منذ بدايات القرن الماضي بمراحل متعددة تراوحت بين المدّ والجزر؛ ولم يتوقف النشاط الحزبي حتى أيام الاحتلال الفرنسي؛ لكنه جرى منعه وإيقافه بفعل الانقلابات المتتالية بعد الاستقلال مباشرة؛ على الرغم من الفترة الذهبية (بين عام 1954 و عام 1958) التي انتعشت فيها الحياة السياسية الديمقراطية في سورية؛ إلا أن منع الأحزاب السياسية عاد من جديد خلال فترة الوحدة مع مصر بين 1958 - 1961؛ ومنذ تاريخ 8 آذار عام 1963 مُنِع أي نشاط حزبي في سورية سوى للحزب الحاكم، حزب البعث العربي الاشتراكي؛ وفي عام 1972 قام حافظ الأسد بتشكيل الجبهة الوطنية التقدمية؛ التي ضمّت مجموعة من الأحزاب القومية الاشتراكية

الشيوعية، وتعمل أحزاب الجبهة تحت غطاء حزب البعث الذي هو قائد الجبهة والحزب الحاكم للبلاد. وقد أراد البعث إعطاء انطباع للخارج عن حالة ديمقراطية سائدة في البلاد من خلال أحزاب الجبهة التي بقي عملها محدوداً وشكلياً ومقيّداً.

وعلى الرغم من بعض الأمل الذي راود السوريين مع ربيع دمشق مع بداية الألفية بفتح باب الحريات والعمل السياسي في البلاد؛ إلا أن ذلك سرعان ما تبخّر ولم يحدث أيّ تقدّم يذكر.

شكّل اندلاع الثورة السورية عام 2011 أملاً جديداً للسوريين بالتحول نحو دولة العدالة والحرية؛ ولكن الأحداث سارت بغير ما يشتهي السوريون ووصلت البلاد إلى حالة كارثية.

لم يشهد السوريون بعد 2011 ولادة حركات وأحزاب سياسية تقدّم برامج وطنية، سواء في الداخل أو الخارج؛ ويبدو أن حالة التصحر السياسي التي عاشها السوريون لعقود طويلة؛ لا تزال تسيطر عليهم وتمنعهم من تحقيق الانتقال الديمقراطي على أنفسهم أولاً وقبل كل شيء.<sup>٤٠</sup>

## الفصل الثاني

### المفهوم - الدور - الأهداف

#### مفهوم الأحزاب السياسية

هناك عدة مفاهيم متباينة للحزب ووظيفته ومقوماته نشأت عبر تطور الفكر السياسي المعاصر، وهي تعكس في الغالب منطلقات عقائدية مختلفة وتنمو في نظم اجتماعية متباينة.

وعلى ذلك فإن التنظيم السياسي الذي يعتبر حزباً في وقت من الأوقات قد يأتي وقت لا يعتبر فيه كذلك.

إن الحزب السياسي جماعة لها حدودها مثل الجماعات الأخرى؛ لكنها تختلف عنها لأن الحزب السياسي يتجه إلى الإنسان بوصفه مواطناً بغية الارتقاء به بما يحقق الخير العام.

لذلك فإن دراسة جمعية من الجمعيات السياسية أو حزب من الأحزاب في مجتمع ما؛ في مرحلة ما، لا تقتصر على الناحية التنظيمية للجمعية أو الحزب أو تحديد تاريخ النشوء مثلاً؛ ولكنها فوق ذلك تتطلب دراسة التفاعلات التي حققتها وقامت بها هذه الجمعية في نطاق الحياة السياسية لذلك المجتمع في تلك المرحلة؛ بكل ما ينطوي

عليه هذا من بيانٍ وتقييمٍ للفعاليات والعلاقات بين هذه الجمعية أو الحزب والمجتمع، والسلطة.

تحولت الأحزاب السياسية إلى ضرورة مطلقة في كل مجتمع سياسي حر؛ إذ يثبت وجود الأحزاب حرية المجتمع وتطوره الفكري والمادي؛ ويكون ضامناً لاحترام مؤسساته الدستورية وحقوقه الاجتماعية والفردية.

إذا كانت الحياة الحزبية وصلت إلى مراحل متطورة في بعض الدول؛ فإن ذلك ثمرة من ثمرات تقدم الفكر السياسي والاجتماعي فيها؛ بينما عانت بلادنا من عدم تفهم الحالة الحزبية تفهماً صحيحاً بسبب الظروف التاريخية التي عانت منها وفُرضت عليها قروناً طويلة.

إن مهمة الحزب السياسي ودوره كما هو مفهومه لا بد من أن يكونا منبثقين عن واقع البلاد وظروفها التاريخية؛ ويرتبط بنجاح الأحزاب أو إخفاقها في تأدية مهمتها بإدراك رسالتها التاريخية.

إن مفهوم الحزب يشير إلى جماعة تلتقي على هدف أو مصلحة؛ تقوم بين أعضائها روابط تبلور في تبني الجماعة مفاهيم عقائدية خاصة أو أغراض سياسية معينة؛ وبالتالي تضطلع بنشاطات تعكس تعبيراً عن تلك المفاهيم أو الأهداف السياسية.

يحمل مفهوم الحزب في الفكر الإسلامي في طياته سمات سلبية تبدو معها الأحزاب قوى مناهضة للإجماع أو للشعب بصورة عامة؛ وتكون الحزبية والحال هذه وكأنها خروج على الإجماع؛ وربما هذا ما يفسر استخدام مصطلحات: (الجماعة - العصابة - الفرق) والابتعاد عن استعمال مصطلح حزب قدر الإمكان.

حدثت تطورات وتحولات عميقة على الساحة السياسية الدولية

بعد انهيار مجموعة الدول الاشتراكية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي؛ وبالتالي تحولت دول الكتلة الشرقية أو الشيوعية إلى أنظمة رأسمالية أو شبه رأسمالية؛ كما تحول النظام الدولي من نظام القطبين إلى هيمنة القطب الواحد؛ وكل ذلك أدى إلى تغييرات عميقة في النظام العالمي. بقي الحزب حتى تسعينيات القرن الماضي يحمل مفاهيم متعددة، وهي:

### 1- المفهوم الرأسمالي للحزب والحياة الحزبية:

هو المفهوم الأقدم تاريخياً؛ فقد نشأت الأحزاب في أحضان النظم الرأسمالية وظهرت نتيجة الصراع الذي أدى إلى قيام هذه النظم. مفهوم الحزب الرأسمالي مرتبط في جوهره بالقوى والنظم الاقتصادية السياسية الرأسمالية التي ظهرت في أوروبا على أنقاض النظم الإقطاعية البائدة؛ ثم تطورت هذه المفاهيم وانتشرت وانتقلت إلى البلاد الأخرى في العالم؛ وإلى البلاد التي استعمرتها الدول الأوربية الرأسمالية؛ إذ تطبعت الحياة الفكرية والسياسية لتلك البلاد المستعمرة بمناهج البلاد الأوربية؛ وبخاصة في مجال صيغ النظم السياسية ومفاهيم الديمقراطية الرأسمالية وما تقوم عليه تلك النظم وهذه المفاهيم من أسس ومؤسسات سياسية؛ أبرزها الحزب والحياة الحزبية.

الحزب بالمفهوم الرأسمالي الغربي إنما هو مفهوم طبقي من الناحية الواقعية التاريخية؛ لأنه مفهوم من الطبقة الرأسمالية نفسها ووليد مصالح هذه الطبقة ونظمها؛ وهو تجسيد لمصالح هذه الطبقة.

### 2- المفهوم الشيوعي:

وفق المفهوم الشيوعي، فإن الحزب هو حزب طبقة بعينها هي

البروليتاريا؛ والحزب الشيوعي: (هو القوة القائدة الأساسية في نظام ديكتاتورية البروليتاريا)، وهو أسمى أشكال اتحاد البروليتاريا الطبقي. والحزب هو طليعة البروليتاريا التي تمارس الحكم مباشرة؛ فهو نواة السلطة ولكنه ليس سلطة الدولة.

وفق المفهوم الشيوعي، فإن الحزب مجموعة من الناس يوحدّها ويحرّكها الإرادة المشتركة؛ لها هدف واضح محدد هو القبض على السلطة والاحتفاظ بها.

والحزب الشيوعي أداة البروليتاريا في نضالها للوصول إلى الحكم؛ وفي استعمال سلطة الحكم في سبيل إحداث التغييرات الجذرية المنشودة التي تحول المجتمع إلى المجتمع الشيوعي المنشود.

وفق المفهوم الشيوعي كذلك، فإن الحزب عليه أن يمتلك نظرية إيديولوجية واضحة المعالم؛ وألا يضم في صفوفه إلا الطليعيين وعياً ونضالاً من أبناء الطبقة البروليتارية؛ ولا يستطيع أيّ كان أن يضطلع بدور مناضل في حزب يسترشد بنظرية الطليعة.

إن النظرية الشيوعية تعمل على دحض الهجوم الرأسمالي على الحزب الشيوعي بأن الحزب الواحد ليس حزباً حقيقياً؛ فهي تؤكد أن الحزب هو حزب الطبقة العاملة وهو صورة متقدمة لمفهوم الحزب؛ ولا ينحصر عمله بالوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، كما هو الحال لدى الأحزاب الرأسمالية.

### 3- المفهوم القومي الاشتراكي:

ينبع هذه المفهوم من تجربة بعض بلاد العالم الثالث التي لجأت إلى الثورة سبيلاً للتحرر من الاستعمار، وفي الوقت ذاته من أجل التقدم على أساس الاشتراكية.

يشارك مفهوم الحزب هنا مع المفهومين السابقين في أن الحزب مجموعة من الناس يربطهم ويحرك إرادتهم هدفً مشتركً يتبلور في الوصول إلى السلطة.

قد يستخدم هنا مصطلح التنظيم الشعبي أو التنظيم السياسي؛ عوضاً عن تعبير الحزب لالتصاقه بالمفهومين الرأسمالي والشيوعي.

#### 4- المفهوم العصري للحزب:

أحدث انهيار منظومة الدول الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق تغييرات جذرية في كثير من المفاهيم السياسية التي كانت سائدة.

فقد بدأ انتشار مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم وتطبيقها، بعد زوال الأنظمة الشمولية؛ وبات عمل الأحزاب والجمعيات مسموحاً به ضمن إطار الدستور والقوانين السائدة.

ومن هنا فإن الحزب العصري هو الذي يمارس نشاطاته بشكل ديمقراطي علني منسجماً مع القوانين؛ ويتمتع بالشفافية في تحصيل موارده المالية. ويسعى إلى الوصول إلى السلطة عبر صناديق الانتخاب فقط؛ ويرفض أي طرق غير سلمية لتحقيق ذلك.

ويهدف الحزب إلى تحقيق برامج الانتخابية التي تضمن تحقيق الحرية والعدالة والرفاهية في المجتمع.

#### دور الأحزاب السياسية

تقاس أهمية الأحزاب السياسية بحجم الدور الذي تلعبه في الحياة السياسية وفعاليتها، ومدى تأثيرها في المجتمع؛ وكذلك بمدى

تأثيرها في القرارات والإجراءات الحكومية التنفيذية؛ ومدى مراقبتها للسياسات الحكومية ودفعها وتوجيهها باتجاه أهداف الحزب.

تمثل الأحزاب شرائح وطبقات اجتماعية، وعليها أن تدافع عن مصالح الطبقات التي تمثلها لتكسب شرعيتها واستمرارها.

هناك أحزاب يقتصر نشاطها ودورها على فئة أو طبقة معينة مثل أحزاب العمال والفلاحين؛ وهناك أحزاب أخرى يتركز نشاطها على هدف محدد، مثل الأحزاب التي تهتم بالبيئة.

وينبغي للأحزاب التي يجري إنشاؤها وتكوينها حديثاً أن ترسم سلفاً الدور والهدف الذي ترغب في أن تقوم به على الساحة السياسية.

أما الأحزاب التي نشأت على خلفية تاريخية؛ مثل قيامها بدور ونشاط معين في مقاومة الاستعمار أو التصدي لظلم اجتماعي؛ فعليها أن تقوم بمراجعة أهدافها وبرامجها بعد تحقيقها أهدافها الأساسية؛ وإلا فإن دورها سيتراجع كثيراً؛ ولا تستطيع التطور والاستمرار بسبب عدم مجاراتها للتطورات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة في المجتمع. ولا يخفى أن للأحزاب السياسية دوراً مهماً في حياة المجتمعات؛ فهي تساهم في زيادة تماسك المجتمع وتدفع بالممارسات الديمقراطية السلمية إلى الأمام، في مواجهة العنف والتطرف.

لا غنى للحياة السياسية في أي دولة عن أحزاب سياسية وتيارات فكرية ترفد استمرارها؛ لأن الصراع في المجتمع إذا قام بين مشاريع وبرامج مختلفة يعطي ديناميكية وحيوية للعلاقات السياسية القائمة ويطورها.

وعلى الرغم من أهمية الأحزاب السياسية ودورها؛ إلا أن هناك من يعارض وجودها بذريعة أن الأحزاب تؤدي في ممارستها إلى الفساد

وتسميم العقول والأفكار؛ ويضيفون إلى ذلك دورها في تشجيع حالة عدم الاستقرار السياسي التي ربما تؤدي إلى انقسام المجتمع على نفسه وظهور الصراعات الدامية فيه.

وقد عبّر جورج واشنطن عن الدور السلبي للأحزاب بقوله: «يؤدي الحزب دائماً إلى إلهاء المجالس العامة؛ وإلى إضعاف الإرادة العامة؛ إنه يحرض الجماعة على مظاهر غير ذات أساس ويوفر ذعراً زائفاً ويلهب العداوات؛ ويشير الشغب والاضطراب؛ إنه يفتح الأبواب للنفوذ الخارجي والفساد؛ اللذين يصلان بسهولة إلى الحكومة نفسها من خلال القنوات التي تتيحها الأهواء الحزبية؛ ولذا فإن سياسة وإرادة البلاد تخضع لسياسة وإرادة بلد آخر».

والقول السابق يبرز الجوانب السلبية في ظاهرة الأحزاب السياسية؛ وعليه يجري إيراد الاتهامات التالية للأحزاب السياسية:

1- تفضيل المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية أو القومية:  
إذ تجعل الأحزاب من المعيار الحزبي أساساً لتقييم ولاء الأشخاص والأعضاء وتقييم المصلحة الوطنية؛ وبالتالي فإن الأحزاب تعمل على تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى.

## 2- تفتيت وحدة البلاد والأمة:

إن قيام الأحزاب بتغليب مصالحها على مصلحة البلاد والأمة؛ يؤدي إلى اختلافات حادة في مواقفها؛ ما يجعل الأفراد والمجتمعات في حالة انقسام دائم تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار؛ وخاصة عندما تلجأ بعض الأحزاب إلى العنف بدلاً من المنطق والوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق مطامعها في الوصول إلى السلطة، أو الاحتفاظ بها، أو في مواجهة الأحزاب الأخرى.

### 3- تفضيل الرأي العام:

تعتمد الأحزاب في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة والانتخابية إلى تشويه الحقائق والأحداث، لتفضيل الرأي العام وتجييره ودفعه إلى القبول ببرامجها.

### 4- الارتباط مع الخارج:

هناك العديد من الأحزاب لها ارتباطات مختلفة مع دول أجنبية تقدم لها مختلف أشكال الدعم والمساندة؛ ومن الطبيعي في حالة كهذه أن تفضّل تلك الأحزاب مصالح تلك الدول الداعمة لها على المصلحة الوطنية العليا، ويصبح ولاؤها خارجياً لا وطنياً.

### 5- المساعدة في انتشار الفساد:

تلجأ بعض الأحزاب إلى كل الوسائل المتاحة أمامها للوصول إلى السلطة والحفاظ عليها؛ وتستخدم لذلك كل الوسائل، وبضمنها الوسائل غير المشروعة والتلاعب بالأموال العامة.

### 6- عدم الاستقرار الإداري في البلاد:

تحتاج الإدارة العامة في البلاد إلى إداريين أكفاء؛ وإلى استمرارية وتواصل وعدم انقطاع في تيرة العمل الإداري من أجل تحقيق وتنفيذ البرامج؛ لكن الأحزاب عندما تفوز بالانتخابات تقوم بوضع عناصر حزبية لا تحمل الكفاءات المناسبة أو الخبرات الضرورية، ما يؤدي إلى حالة من التخبط وعدم الاستقرار الإداري.

### 7- المخاطر على الديمقراطية:

تقوم بعض القيادات الحزبية بالسيطرة على سياسات الحزب وتحويل قراراته لصالحها والاستئثار بالمراكز القيادية؛ كما أن النواب

الحزبيين في البرلمان يعملون لصالح أحزابهم وليس للصالح الوطني العام؛ كما أن ترسيخ سلطة الأحزاب وهيمنتها على الحياة السياسية تؤدي إلى إضعاف دور الفرد وكذلك الأحزاب الصغيرة في المشاركة السياسية.

من جانب آخر، يجب النظر إلى الدور المهم والإيجابي الذي تقوم به الأحزاب في انتظام الحياة الديمقراطية وتداول السلطة بشكل سلمي في البلاد.

يمكن إيراد النقاط الإيجابية التالية في دور الأحزاب السياسية وعملها:

### 1- تكوين القيادات والكوادر السياسية وتطويرها:

تتيح الأحزاب للمواطنين ممارسة الديمقراطية ضمن نشاطاتها وفي المجال العام؛ وتساهم من خلالها في تكوين خبرات وعناصر قادرة على التعبير عن مختلف الآراء والأفكار السياسية؛ ومن خلال ذلك يبرز القادة الذين يسهمون في صنع السياسات العامة في البلاد.

### 2 - نشر الثقافة والتنشئة السياسية:

من خلال نشاطات الأحزاب ودورها تنتشر الثقافة السياسية في المجتمع؛ ويترسخ ذلك أكثر ويتعزز بين شرائح واسعة في المجتمع عبر الحراك السياسي والمشاركة الواسعة والفعالة في المسائل العامة.

### 3- تكوين الاتجاهات والأفكار والرأي العام:

تقدم الأحزاب رؤيتها ومواقفها تجاه القضايا الوطنية العامة من خلال أدبياتها السياسية؛ ومن خلال مشاركتها في الحياة السياسية في البلاد.

تساهم الأحزاب في تكوين رأي عام ضاغط لدفع الحكومة إلى اتخاذ مواقف معينة استجابة لنبض الشارع ومطالبه الملحة.

تقوم الأحزاب باستقراء توجهات الرأي العام؛ وتستمد مواقفها بناء على الرأي العام المتولد من خلال أحداث وطنية عامة؛ وتسعى الأحزاب إلى التوصل إلى أفضل الصيغ للتعبير عن الرأي العام عبر اتخاذ مواقف واضحة ومحددة.

وتبقى العلاقة بين الأحزاب والرأي العام أو رغبات الجماهير علاقة تبادلية؛ لأن الأحزاب هي صلة الوصل بين الجماهير والرأي العام وآمال الجماهير وطموحاتها، والسلطة السياسية الممسكة بالقرار والسلطة في البلاد.

#### 4- ممارسة الرقابة والمحاسبة على السلطات:

تلعب الأحزاب دوراً كبيراً خاصة عندما تكون في المعارضة؛ إذ تعمل على فرض رقابة شديدة على أعمال الحكومة، وإلزامها بالمصلحة الوطنية، وضمان عدم انحرافها باتجاه الاستبداد واستغلال السلطة والفساد.

ولا يكفي أن تقوم أحزاب المعارضة بالتوصيف وتبيين الأخطاء وتوجيه النقد فقط؛ وإنما عليها أن تقدم رؤيتها وخططها لكيفية معالجة الأخطاء وتصحيحها؛ وتساهم المراقبة المستمرة لأعمال الحكومة في تكوين رأي عام ضاغط على الحكومة؛ ما يجعلها تقدر مخاطر الانحراف عن برامجها ووعودها الانتخابية؛ ويكون تأثير ذلك أكبر في ظل وجود آليات مساءلة ومحاسبة محددة وواضحة لمكافحة الفساد.

تلجأ بعض الأحزاب إلى إقامة حكومة موازية للحكومة القائمة في السلطة تسمى (حكومة الظل)؛ كما هو الحال في بريطانيا؛ وذلك

من أجل المتابعة الدقيقة لأعمال الحكومة ككل ولعمل كل وزارة على حدة؛ وتكون هذه الحكومة مهياً لاستلام مقاليد السلطة في حال سقوط الحكومة القائمة لفشلها في نيل الثقة أمام البرلمان.

#### 5- ترسيخ الاستقرار والتضامن الاجتماعي:

تقوم الأحزاب بتنظيم الشعب وتوحيده وتعبئته على أهداف عامة تعزز اللحمة الوطنية؛ إذ يتضامن أعضاء الأحزاب ويتوحدون في سبيل تحقيق تلك الأهداف، بما يحقق وحدة النسيج الاجتماعي واستقراره، بمختلف ألوانه وأطيافه.

تسهم الأحزاب في توحيد المجتمعات التي تعاني من انقسامات على أسس دينية أو مذهبية أو عرقية؛ وذلك عبر ما تقدمه من نشاطات وبرامج هادفة تتجاوز الانقسامات وتعزز التقارب بين مختلف المكونات المجتمعية وتكرس الوحدة الوطنية.

وفي النتيجة فإنه، على الرغم من كل السلبات الناتجة عن الحالة الحزبية والممارسات غير الوطنية لبعض الأحزاب وسعيها إلى الاستئثار بالسلطة والنفوذ والثروات؛ إلا أن العملية الديمقراطية لا يمكن أن تقوم من دون وجود أحزاب قوية تتنافس في ما بينها لتحقيق برامج وطنية تخدم جماهير الشعب وتمنع استئثار حزب واحد أو فئة معينة بالسلطة، وتدفع باتجاه نظام تعددي ديمقراطي يتحقق فيه تداول السلطة بشكل سلمي وسلس.

#### أهداف الأحزاب السياسية ووسائل تحقيقها

تختلف أهداف الأحزاب من حزب إلى آخر؛ ولكن مختلف الأحزاب لها أهداف رئيسة وأساسية مقررّة في شعاراتها وأدبياتها

وبرامجها السياسية والحزبية؛ تتمحور استراتيجية الحزب حول أهدافه،  
وتسعى الخطط والنشاطات الحزبية كافة إلى تحقيق تلك الأهداف.

كما أن هناك أهدافاً ثانوية أو مرحلية للأحزاب تتناسب مع طبيعة  
الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد؛ ويكون  
هدفها تلبية حاجات الجماهير ومطالبها الآنية والملحة.

معظم الأحزاب أهدافها عامة؛ لكن هناك بعض الأحزاب قد يكون  
أهدافها الأساسية خاصة وليست عامة؛ مثل أحزاب البيئة أو الخضر؛  
التي يكون اهتمامها الرئيس في مجال البيئة؛ وبالتالي فهي توظف  
برامجها ونشاطاتها لخدمة تلك الأهداف وتحقيقها.

وهناك أحزاب تطغى سمة أو صبغة غالبية على أهدافها الرئيسية،  
كالصبغة الدينية أو القومية أو الدولية أو الأممية.

هناك عدد من الوسائل قد تلجأ إليها الأحزاب لتحقيق أهدافها:

#### 1- الوسائل السياسية:

إذ يسعى الحزب إلى الحصول على تمثيل في المجالس النيابية  
أو المحلية عبر المشاركة الفاعلة وتقديم المرشحين الأكفاء لتلك  
الاستحقاقات.

كما يشارك الحزب في الحياة السياسية عبر المداولات والمناقشات  
في كل المحافل والمناسبات، وذلك لإبداء الرأي واتخاذ المواقف من  
القضايا العامة.

ويعمل ممثلو الحزب الذي يشغلون مناصب إدارية مختلفة لتحقيق  
أهداف الحزب من خلال ممارسة عملهم.

ويضع الحزب إمكانياته كافة، ويوجه كل الوسائل والنشاطات  
المتاحة سواء داخل الحزب أو ضمن صفوف الجماهير؛ وذلك من

خلال إطلاق الشعارات وإقامة التجمعات والتظاهرات والاحتجاجات، لإظهار مواقف الحزب والدفاع عنها.

## 2- الوسائل الاقتصادية:

إذ يعمل الحزب لتأمين كل الأموال اللازمة لتغطية نفقات الحزب المختلفة؛ ويتم تأمين تلك الأموال من اشتراكات الأعضاء والتبرعات المادية والعينية والهبات والمساعدات والإعانات الحكومية.

تلجأ بعض الأحزاب إلى استثمار أمواله في مشاريع إنتاجية واجتماعية تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل، ومن ثم الاستفادة من الأرباح لدعم فعاليات الحزب ومساعدة الأعضاء وتقديم الإعانات للفقراء منهم لزيادة ارتباطهم بالحزب.

لكن القوانين الحديثة للأحزاب تضع شروطاً صعبة على طريقة تمويل الأحزاب؛ كما تجري مراقبة موارد الحزب مراقبة دقيقة؛ ويعد خرق الحزب لقواعد التمويل انتهاكاً لقواعد اللعبة الديمقراطية؛ كما يمكن أن تكون المخالفات المالية التي قد يرتكبها الحزب سبباً كافياً للطعن بنتائج الانتخابات.

## 3- الوسائل الاجتماعية:

تنظم الأحزاب نشاطات اجتماعية وحفلات فنية وزيارات اجتماعية متبادلة بين أعضاء الحزب من جهة، و صفوف الناس من جهة أخرى.

كما يشارك الحزب في المناسبات الاجتماعية المختلفة؛ ويشجع روح العمل والتضامن في سبيل الحزب؛ ويؤكد الالتزام بالقواعد الأخلاقية ومبادئ الشرف والعدالة والكرامة والفضيلة.

يقدم الحزب خدمات اجتماعية مختلفة عبر الجمعيات والنوادي والهيئات سواء كانت أهلية أو مرتبطة به مباشرة.

#### 4- الوسائل التعليمية والثقافية:

تمثل الصحف والدوريات والمطبوعات التي يصدرها الحزب وجهة نظر الحزب في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إضافة إلى ما تقوم به من دور تثقيفي ودعائي للحزب. تقوم بعض الأحزاب بعقد المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية؛ وتعمل على فتح مدارس ومعاهد حزبية لتوعية الأعضاء وزيادة فاعليتهم ونشاطهم.

#### 5- الوسائل الإعلامية والنفسية:

تستخدم الأحزاب كل وسائل الإعلام المتاحة التي تساعدها في توضيح رؤيتها ومواقفها وشرحها. ينظم الحزب أو يشارك في اللقاءات والندوات السياسية والثقافية والاجتماعية لتأكيد حضوره الفاعل واستغلال ذلك في شرح مواقفه السياسية وتمريها أو تبريرها. تسعى الأحزاب إلى امتلاك وسائل الإعلام الخاصة بها، من إذاعة أو تلفزيون وصحف ومجلات ودوريات؛ وكذلك تقوم باستخدام كل منصات وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة. يحتاج الحزب باستمرار إلى الرد على الإعلام المضاد الذي يستهدفه؛ ويجب عليه الاستمرار في زرع الأمل في صفوف أعضائه ورفع معنوياتهم وإبقاء الأمل في نفوسهم بانتصار الحزب على الرغم من كل الصعاب والمعوقات.

#### 6- وسائل أخرى غير مشروعة ولا قانونية ولا دستورية:

قد تنحرف بعض الأحزاب بعيداً في سبيل تحقيق أهدافها ومراميها،

وتنجرّف نحو الحصول على ذلك بأيّ ثمن؛ حتى لو كان ذلك على حساب مخالفة الدستور والقوانين في البلاد.

وقد تلجأ بعض الأحزاب لاستغلال مناسبات أو أحداث عامة لتحشيد الناس عبر اللعب على عواطفهم؛ وكذلك من خلال استخدام الرموز والشعارات الدينية.

لكن أخطر ما يمكن أن تقوم به الأحزاب هو اللجوء إلى استخدام وسائل العنف أو الانقلابات العسكرية لتحقيق أهدافها.

تشكل هذه الوسائل غير المشروعة التي قد تلجأ إليها بعض الأحزاب تهديداً حقيقياً للعملية الديمقراطية في البلاد؛ وفي حال نجاح انقلاب عسكري في استلام مقاليد السلطة، سيقوم بتحويل نظام الحكم إلى نظام ديكتاتوري ويوقف العمل السياسي والحزبي في البلاد.

وقد تضاعف عدد الانقلابات العسكرية في العالم؛ وباتت الانقلابات جزءاً من الماضي في الدول الديمقراطية، بعد أن كانت الانقلابات ترمز لحالة ثورية في مرحلة تاريخية؛ لكنها لا تزال تشكل تحدياً حقيقياً يواجه الكثير من دول العالم الثالث التي تكافح للتخلص من حكامها المستبدّين المتسلّطين، وتسعى إلى نقل البلاد نحو مجتمعات تعددية ديمقراطية؛ وهو الأمر الذي يكرس الأهمية الأساسية للأحزاب في تحقيق ذلك.



## الفصل الثالث

### أنواع الأحزاب وتصنيف الأنظمة الحزبية

#### أنواع الأحزاب السياسية

على الرغم من عدم وجود خطوط واضحة أو معايير حادة يمكن من خلالها الفصل بين الأحزاب السياسية وتصنيفها وتسميتها؛ إلا أن هناك مجموعة من الصفات الأساسية التي تساعد في فهم طبيعة الأحزاب والتمييز فيما بينها؛ مع أنه يمكن إدراج التصنيفات التالية للأحزاب، للإضاءة على عملها وفهمه؛ إلا أنه يجب الملاحظة والتأكيد أن هذه التصنيفات دراسية وقد لا تعترف الأحزاب المصنفة نفسها بوضعها ضمن تلك التصنيفات؛ ويمكن أن يجري التصنيف وفق المعايير التالية:

#### 1- العقيدة:

على أساس العقيدة الحزبية يمكن أن نجد صنفين من الأحزاب:

#### أ- الأحزاب الإيديولوجية:

وهي أحزاب تملك إيديولوجيا خاصة أو عقيدة سياسية ثابتة؛ كما أن لهذه الأحزاب رؤية ومواقف في المجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية كافة؛ ومن الأمثلة على أحزاب العقيدة: الأحزاب الماركسية اللينينية؛ والأحزاب ذات العقيدة الدينية؛ ويغلب على هذه الأحزاب طابع الشمولية بسبب دوافعها التبشيرية؛ وسعيها إلى قيادة المجتمعات وحكمها وفق رؤيتها.

ب- الأحزاب المصلحية (المنفعية):

على النقيض من الأحزاب الإيديولوجية، فهذه الأحزاب ليس لها إيديولوجيا أو عقيدة ثابتة؛ وإنما لها أهداف عامة فقط دون الخوض في التفاصيل؛ ومع ذلك تتبنى هذه الأحزاب بعض المسائل مرحلياً لجذب اهتمام الجماهير وكسب الرأي العام.

من الأمثلة على هذه الأحزاب حزب الأحرار (في بريطانيا)، والحزب الديمقراطي (في الولايات المتحدة الأمريكية)، وكثير من الأحزاب الأخرى حول العالم التي يكون شغلها الأساسي العمل على كسب أصوات الناخبين عبر تقديم البرامج والوعود الانتخابية التي تضمن لها ذلك.

## 2- الطبقة الحاملة للحزب:

يمكن تقسيم الأحزاب على أساس الطبقة الرئيسة الحاملة للحزب حسب التصنيف التالي:

أ- الأحزاب الشعبية أو الجماهيرية:

وهي أحزاب تمثل الطبقات الشعبية الفقيرة من عمال وفلاحين وصغار كسبة؛ وتكون توجهات هذه الأحزاب في الغالب شيوعية أو يسارية اشتراكية.

ب- أحزاب الطبقة الوسطى: وهي تسعى إلى تمثيل الطبقة الوسطى في المجتمع من أصحاب المهن العلمية؛ وطبقة البرجوازية الصغيرة.

### ج- أحزاب الأغنياء:

تسعى إلى ضمان وتأمين مصالح الطبقة الغنية المسيطرة على المفاصل الاقتصادية المهمة في البلاد؛ وتعمل في برامجها الانتخابية بشكل أساسي لتحقيق ذلك؛ ومثال عليها حزب المحافظين البريطاني.

### 3- الولاء الحزبي:

حسب طريقة ونوع الالتزام بمبادئ الحزب يمكن الحديث عن قسمين أساسيين:

#### أ- الأحزاب الشخصية أو الفردية:

حين يكون ولاء الأعضاء فيها لرئيس الحزب مباشرة؛ الذي يضطلع بدور رئيس في قيادة الحزب؛ فهو يوجه نشاطاته ويضع برامجه أو يعدلها حسب أفكاره ورغباته.

وهذه الأحزاب قد تتلاشى على الأغلب في حال وفاة رئيس الحزب أو انسحابه من الحياة السياسية؛ ومثال عليها الأحزاب في مصر قبل ثورة 23 تموز (يوليو) 1952، التي هي مرتبطة بأسماء المؤسسين لها والتي لم تستمر بأدائها السياسي نفسه بعد وفاة مؤسسيها؛ كحزب الوفد، ومؤسسه سعد زغلول.

#### ب- أحزاب المبادئ أو الإيديولوجيا:

وهذه الأحزاب لها مبادئ ورؤية فكرية تسعى إلى تحقيقها على أرض الواقع؛ ولهذه الأحزاب تنظيم محكم وأساليب عمل حزبي وفق أنظمة داخلية تجعل ولاء أعضاء الحزب وتبعيتهم للحزب ومبادئه؛ وليس لأشخاص قادة الحزب.

#### 4- النطاق الجغرافي لعمل الحزب:

تختلف الأحزاب حسب تحديدها لنطاق وأماكن عملها وفق التالي:

##### أ- الأحزاب القطرية أو الوطنية:

وتكون اهتماماتها وأهدافها ونشاطاتها ضمن إطار الحدود الوطنية؛ وربما يكون لبعضها امتدادات تنظيمية أو إيديولوجية خارجية من دون التأثير في نشاطاتها الداخلية.

معظم الأحزاب الحديثة تعمل في النطاق الوطني الخالص، إذ تنص الدساتير والقوانين على منع التدخل في شؤون الدول الأخرى.

##### ب- الأحزاب الإقليمية والقومية:

يمتد نشاط هذه الأحزاب من الحيز الوطني للنطاق الإقليمي انسجاماً مع عقيدة الحزب؛ ومثال عليها الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي تنص مبادئه الأساسية على توحيد الهلال الخصيب الذي يضم (العراق - سورية - لبنان - الأردن - فلسطين)، فهذا الحزب يؤمن بالوحدة الجغرافية لسورية الطبيعية، وشعاره: السوريون أمة تامة.

وهناك الأحزاب القومية التي تتجاوز الإطار الوطني للعمل ضمن النطاق القومي الأوسع؛ كحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي يؤمن بوحدة الأمة العربية ويدعو إليها؛ مع ملاحظة تلاشي تأثير الأحزاب الإقليمية والقومية وتراجع عملها في الإطار خارج الوطني.

##### ج- الأحزاب الدولية والأممية:

تتجاوز في نشاطاتها النطاق الوطني والإقليمي إلى الصعيد الدولي؛ ومن أهمها الأحزاب الماركسية التي تنادي بالأممية وتطبيق الشيوعية

في جميع أنحاء العالم؛ ويوازيها الأحزاب الاشتراكية الأوروبية والإفريقية والآسيوية؛ وتسعى تلك الأحزاب إلى مدّ نشاطاتها إلى سائر أرجاء الأرض.

#### 5- دور الدين:

حسب دور الدين وأهميته في برامج الأحزاب ونشاطاتها ورؤيتها للدين يمكن أن نجد:

#### أ- أحزاب دينية:

وهي تهدف وتسعى إلى تحقيق الوحدة الدينية لكلّ المؤمنين بعقيدتها نفسها في كل مكان؛ وهي تستمد تعاليمها وإيديولوجيتها من عقيدتها الدينية نفسها.

يحصّر الانتساب لهذه الأحزاب بالأشخاص المؤمنين بالعقيدة الدينية للحزب؛ وهي أحزاب غير مفتوحة ولا تتيح لجميع المواطنين الانتساب إليها.

القوانين الحديثة النازمة لعمل الأحزاب؛ غالباً ما تمنع قيام الأحزاب على أسس دينية أو طائفية مذهبية، وخاصة في الدول الديمقراطية التي تتبنّى الأنظمة العلمانية.

مثال عليها حركة الإخوان المسلمين، والأحزاب المسيحية الأوربية.

#### ب- أحزاب علمانية:

تؤمن هذه الأحزاب بعلمانية الدولة وتدعو إلى فصل الدين عن الدولة؛ وتسعى إلى الاهتمام بالقضايا الحياتية المعاصرة كالحرية والعدالة والمساواة من دون التمييز بين البشر بسبب اللون أو الدين أو الأصل أو العقيدة؛ ومعظم الأحزاب الأوربية هي أحزاب علمانية.

## 6- درجة التنظيم الحزبي:

ليست كل الأحزاب على درجة واحدة من التنظيم الحزبي؛ ونجد حسب مستوى التنظيم للأحزاب:

أ- أحزاب منظمّة:

تمتلك تنظيمًا دقيقًا يؤطر علاقة القاعدة الحزبية بالقيادة ضمن تسلسل هرمي؛ وتقوم بإجراء انتخابات حزبية بشكل دوري؛ كما أنها تملك تنظيمًا محكمًا للأموال المالية وعضوية الحزب وإدارة المؤسسات التابعة له والمرتبطة به.

### ب- أحزاب غير منظمة:

هي أحزاب تجمعها مبادئ عامة من أجل تحقيق أهداف ومصالح خاصة؛ وقد لا يكون لهذه الأحزاب تنظيم دقيق للعلاقات الحزبية؛ وغالبًا ما تكون نشاطاتها الحزبية محصورة بتحقيق أهداف انتخابية، ولذلك غالبًا ما تسمى بأحزاب الناخبين.

## 7- درجة التنظيم الحزبي:

تتفاوت الأحزاب في درجة انضباطها وتنظيمها الحزبي؛ ويمكن ملاحظة وجود:

### أ- الأحزاب الجامدة أو الصارمة:

وهي أحزاب يكون نظامها الحزبي صارمًا ودقيقًا؛ ويطبق النظام على جميع الأعضاء دون استثناء من القمة إلى القاعدة.

تفرض هذه الأحزاب على أعضائها تنفيذ السياسات الحزبية المرسومة كما يقررها الحزب سلفًا؛ وإلا تعرضوا لعقوبات حزبية حسب نوع المخالفة؛ وقد تصل إلى حد الطرد من الحزب ومنع تمثيله.

وهذه هي نفسها أحزاب الإيديولوجيا والعقيدة.

ب- الأحزاب المرنة:

يعطي نظامها الداخلي حرية لأعضائها في الاستقلال بآرائهم الشخصية؛ التي قد تصل إلى حد التصويت بشكل مخالف للحزب في بعض الأحيان.

وهذه هو حال الأحزاب الانتخابية أو الائتلافية.

8- الفلسفة الحزبية:

بناء على أفكار الحزب وتأثيرها في برامج ونشاطاته يمكن التقسيم إلى:

أ- الأحزاب المطلقة أو الشمولية:

وهي أحزاب تقوم على عقيدة مطلقة تعتمد عليها لتفسير جميع الظواهر في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وتحدد الأحزاب مواقفها من تلك الظواهر بشكل عام بناء على عقيدتها. تكاد تصل فلسفة بعض هذه الأحزاب إلى العقيدة الدينية، في تفسير ظواهر الكون كله؛ وأكبر مثال عليها الأحزاب الشيوعية الماركسية اللينينية.

ب- الأحزاب النسبية:

تعمل على معالجة موضوع أو عدة مواضيع وتقدم حلولاً لها تطرحها على الرأي العام؛ وتسمى بأحزاب البرامج الثابتة؛ ومثال عليها الأحزاب المطالبة بالاستقلال في عهود الاحتلال الأجنبي.

9- رؤية الحزب للتغيير:

من ناحية تعامل الأحزاب ونظرتها إلى الأوضاع القائمة في البلاد يمكن تصنيفها إلى:

أ- أحزاب محافظة:

وهي تسعى إلى الحفاظ على الوضع السياسي القائم والتقاليد والأعراف في البلاد؛ وترفض إحداث تغييرات جذرية فيها؛ وتسمى أيضاً الأحزاب التقليدية.

ب- أحزاب ليبرالية:

تسعى إلى إحداث تغييرات في الأوضاع القائمة وإحداث أوضاع جديدة في البلاد؛ ومنها الأحزاب الثورية التي تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمع؛ وفي البنى التحتية والفوقية عبر الوسائل الثورية، وتسمى كذلك الأحزاب التقدمية أو الراديكالية. أما الأحزاب الإصلاحية فتسعى إلى إحداث تغيير جزئي في المجتمع من خلال عملية إصلاح تدريجي وسلمي.

10- نمط العضوية الحزبية:

يمكن ملاحظة التصنيف التالي من خلال النظر إلى طبيعة العضوية الحزبية:

أ- أحزاب مباشرة:

وهي أحزاب تقبل انضمام الأشخاص المباشر لصفوفها كأعضاء؛ ويكون الهيكل التنظيمي لها مباشر البنين.

ب- أحزاب غير مباشرة:

تستند في بنائها إلى النقابات والجمعيات والمؤسسات القائمة خارج الحزب؛ العضوية فيها ليست مباشرة، وإنما من خلال تنظيمات أخرى يعترف فيها الحزب ويقيم علاقات معها؛ والعضوية في الحزب تابعة لتلك التنظيمات وليست مباشرة؛ مثال عليها حزب العمال البريطاني.

## 11- نمط العلاقة بين الأعضاء والحزب:

ليست كل الأحزاب على نمط واحد في طريقة التعامل مع الأعضاء، ولذلك يوجد:

أ- أحزاب شمولية:

تفرض نظامها الحزبي الصارم على الأعضاء؛ ويجب عليهم جميعاً الالتزام بسياسة الحزب كما تقرها قيادة الحزب ومؤسساته المختلفة؛ وإلا تعرضوا للعقوبات الشديدة؛ ومثال عليها الأحزاب الشمولية والأحزاب الدينية المتشددة.

ب- أحزاب متخصصة (حرة):

وهي التي تكون علاقة العضو فيها قائمة على المرونة والحرية وعدم التقييد؛ ولا يمثل الحزب في حياة العضو إلا حيزاً معيناً يكفي لدعم العلاقة بينهما وعدم انقطاع العضو عن الحزب.

## 12- القاعدة الشعبية:

حسب القاعدة الشعبية للحزب؛ ومدى انتشار القاعدة الحزبية وتوسعها، يمكن تصنيف الأحزاب إلى:

أ- أحزاب الطليعة:

وهي لا تفتح أبواب الانتساب أمام كل أفراد الشعب؛ وإنما تسمح بذلك للطليعة فقط التي تكون وظيفتها التعبير عن باقي أفراد الشعب؛ ومثالها الأحزاب الشيوعية الماركسية.

ب- أحزاب الجماهير:

هي أحزاب تفتح أبوابها أمام جميع الأفراد للانضمام إلى عضويتها؛ وهي تعتمد على وجود قاعدة شعبية حزبية واسعة. ومثالها حزب البعث

العربي الاشتراكي الذي يسعى إلى ضم ملايين المواطنين إلى صفوفه من كل الفعاليات والاختصاصات لتوسيع قاعدته الشعبية باستمرار.

### 13- الوضع القانوني:

حسب الوضع القانوني للأحزاب يمكن تصنيفها إلى:

أ- أحزاب قانونية مرخصة:

وهي الأحزاب التي حصلت على ترخيص من السلطات المختصة؛ يسمح لها بمزاولة نشاطاتها وفق القوانين والأنظمة المرعية.

ب- أحزاب غير قانونية:

وهي أحزاب لم تحصل على موافقة السلطات المختصة التي تسمح لها بمزاولة النشاط الحزبي؛ ويعود عدم حصول الأحزاب على ترخيص إلى مخالفتها القوانين النافذة من خلال أنظمتها أو لقيامها بنشاطات يعاقب عليها القانون؛ أو ربما لأنها لا ترغب في الحصول على ترخيص قانوني أصولاً وتفضل أن يبقى عملها سرياً.

قد يكون عدم وجود قوانين تسمح بممارسة العمل الحزبي وتشكيل الأحزاب؛ سبباً في توجه الأحزاب نحو النشاط السري وانتشار ظاهرة الأحزاب السرية غير القانونية؛ ويؤدي ذلك إلى توجيهها نحو نشاطات مخالفة للقانون؛ إذ تسعى إلى استلام السلطة؛ أو ربما تتعاون مع جهات خارجية قد تشكل تهديداً للأمن القومي.

### 14- موقع الحزب من الحكم والسلطة:

تتغير مواقع الأحزاب بعد كل عملية انتخابية، ولذلك نرى:

أ- أحزاب موالاة:

وهي الأحزاب المشتركة معاً في ائتلاف أو جبهة أو تحالف؛ وهي تقود الحكومة القائمة في البلاد من خلالها.

ب- أحزاب معارضة:

هي أحزاب مناوئة للسلطة القائمة وتعمل على إزاحتها من سدة الحكم واستلام السلطة مكانها؛ وتلجأ في سبيل ذلك لاستخدام كل الوسائل القانونية المتاحة أمامها.

لا بد من التأكيد مرة أخرى أنه لا فواصل حادة بين الأحزاب حسب ما ورد في التقسيمات السابقة؛ بل تنطبق على كل حزب العديد من الصفات، في الوقت نفسه؛ فقد يكون الحزب إيديولوجياً وشعبياً وأممياً ومبدئياً ومنظماً وجامداً وشمولياً وطليعياً في الوقت ذاته، وهو ما ينطبق على الحزب الشيوعي الماركسي؛ ويمكن إيجاد العديد من الصفات التي تنطبق على حزب ما. ويساعد تصنيف الأحزاب السياسية ضمن أنواع في فهمها بشكل أكبر.

### تصنيف النظام الحزبي

هناك ارتباط وثيق بين نمط وشكل النظام السياسي في أي بلد وشكل النظام الحزبي فيه؛ وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف النظام الحزبي إلى التقسيمات التالية:

#### 1- نظام الحزب الواحد الحاكم (الشمولي):

يعتبر نظام الحزب الحاكم نفسه ممثلاً لجميع شرائح المجتمع وهيئاته وطبقاته؛ إذ يحتكر العمل السياسي لصالحه؛ وكذلك وسائل الإعلام كافة؛ وشرعية العمل في صفوف القوات المسلحة؛ كما يدير الحزب الحاكم البلاد عبر أعضائه الذين يتولون قيادة جميع مرافق البلاد الأساسية والحيوية.

يسخر الحزب الحاكم اقتصاد البلاد لخدمة أهدافه ومبادئه؛ ويقوم

بتوجيه المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية لتلائم توجهات الحزب وأهدافه من خلال برامجها ومناهجها.

يقوم الحزب الحاكم بتشكيل العديد من المنظمات الشعبية تشمل جميع القطاعات كالعمال والفلاحين والشباب والنساء وغيرها؛ وفي حقيقة الأمر فإن تلك المنظمات تشكل واجهة للحزب وليست منظمات مجتمع مدني حقيقية.

يرى بعضهم أن مثل هذا النمط الحزبي الشمولي قد يكون له مبرراته؛ خاصة في الدول الحديثة الاستقلال، بذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية للبلاد ونبتد التفرقة؛ وكذلك لعدم القدرة على تطبيق الديمقراطية الغربية القائمة على التعددية في البلاد؛ لما قد تولّده من انقسامات في المجتمع الذي لا يزال يتغذى على العصبية القبلية والإقليمية والدينية؛ ويعتقد أنصار الأحزاب الشمولية بضرورتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي كل المجالات لمواكبة التطور والتقدم.

ظهر نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي السابق والدول الاشتراكية الموالية له؛ ولا يزال هذا النظام موجوداً في الدول ذات النظام الشيوعي الباقية حتى اليوم، وهي الصين وكوريا الشمالية وكوبا. ليس هناك من مسوغات عصرية تسمح بقبول هذا النظام الحزبي أو تبريره؛ إذ يتحول الحزب إلى نوع من السلطة لاستعباد الناس والتحكم بمصيرهم ومستقبلهم؛ ويؤدي نظام الحزب الحاكم إلى انتشار الفساد بكل أنواعه من قبل الفئة القليلة المسيطرة على الحزب؛ والتي تسخر الحزب لخدمة مصالحها الخاصة من دون النظر إلى مصالح الشعب والدولة؛ ومن أمثلة ذلك تصرفات حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في ظل حكم «هواري بومدين».

يمكن أن يكون هناك نظام حكم حزب واحد ولكن تحت مسميات أخرى.

## 2- نظام الحزب القائد:

وهو نظام يقوم على وجود عدد من الأحزاب السياسية؛ مع تميّز أحد الأحزاب في مركز أقوى من غيره؛ وهو الحزب القائد الذي يتولى قيادة تحالف تلك الأحزاب بعد الاتفاق على برنامج وطني عام.

وهذا النظام يختلف عن نظام الجبهة الوطنية الحقيقي الذي يفترض أن تكون أحزاب الجبهة متقاربة في الرؤية والمنهج الفكري والبرامج، وكذلك في الحقوق والواجبات.

تمارس الأحزاب المتحالفة مع الحزب القائد نشاطاتها كافة، من خلال التنسيق مع الحزب القائد، أو تلقي الأوامر والتعليمات منه بشكل أدق.

يرر بعضهم نظام الحزب القائد وهم يشيرون إلى دوره في درء التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد؛ كما يرون أن هذا النظام يساهم في تحقيق الاستقرار وتوعية الشعب وصيانة الحقوق الوطنية ومصالح الشعب العليا.

مثال على هذا النمط الحزبي هو نظام حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق الذي أقام تحالفاً مع بعض الأحزاب الكردية والحزب الشيوعي العراقي.

يمكن اعتبار النظام السياسي في سورية الأكثر تعبيراً عن نظام الحزب القائد، فقد نصّت المادة 8 من دستور الجمهورية العربية السورية: (حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع).

سيطر حزب البعث على السلطة في سورية منذ انقلاب 8 آذار

1963؛ ثم جاءت حركة 16 تشرين الثاني 1970 لتؤكد هذه الهيمنة؛ وبدأ العمل بنظام الجبهة الوطنية التقدمية منذ عام 1972 حين انضوت تحتها مجموعة من الأحزاب الشيوعية والقومية.

مارس البعث سلطة أبوية قاسية على أحزاب الجبهة؛ وكان مسيطراً عليها ولم يسمح لها بالعمل السياسي الحقيقي؛ ومع أن ميثاق الجبهة ينص على مهام عمل داخلية وخارجية لها؛ إلا أن ذلك الميثاق بقي حبراً على ورق ولم يتم تفعيل مواده؛ واقتصر دور أحزاب الجبهة على المشاركة الشكلية في النشاطات السياسية بمثابة واجهة ديمقراطية لا أكثر؛ وكان همّ قيادات تلك الأحزاب السعي إلى تحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح الحزب والمصلحة الوطنية العليا.

أدت حالة منع العمل الحزبي في سورية وحصره بحزب البعث وأحزاب الجبهة الوطنية إلى مرحلة من انسداد الأفق أمام العمل السياسي العام؛ وقد شعرت قيادة البعث بضرورة إصدار قانون للأحزاب لمواكبة العصر وتلافي حالة الركود والجمود في البلاد؛ وجرى إصدار توصية بذلك في المؤتمر القطري عام 2005؛ لكن مشروع القانون وُضع على الرف ولم يرَ النور إلا في عام 2012 بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية؛ ولم يكن للقانون ولا للأحزاب التي تأسست بموجبه في ما بعد؛ ولا حتى لتعديل الدستورى بإلغاء هيمنة حزب البعث على السلطة؛ أيّ دور في إنقاذ البلاد.

### 3- نظام الحزب المسيطر:

في هذا النظام يكون هناك حزب كبير مهيمن على أغلب المؤسسات السياسية يستند إلى قاعدة شعبية كبيرة؛ بحيث يكون من الصعب على الأحزاب الأخرى اجتياز هذا الحزب؛ ومن دون أن يكون هناك مانع دستوري يحول دون وصول أي حزب إلى الحكم والسلطة.

ومثال على هذا النظام حزب المؤتمر الهندي، الذي استطاع أن يفرض سيطرته على الحياة السياسية في الهند لفترة تجاوزت أربعة عقود.

#### 4- نظام الائتلاف أو التحالف الوطني:

يقوم على وجود ائتلاف بين مجموعة من الأحزاب المتماثلة في أهدافها والمتقاربة في قدراتها وأحجامها، من أجل تنفيذ برنامج وطني متفق عليه في ما بينها.

يجري الاتفاق بين أحزاب الائتلاف على عدد المقاعد النيابية لكل حزب من الأحزاب، وكذلك على توزيع الحقائق الوزارية والمناصب الإدارية الكبرى في ما بينها.

وقد فشل نظام الجبهة الوطنية التقدمية في أن يتحول إلى نظام ائتلافي، بسبب هيمنة حزب البعث على أحزاب الجبهة الوطنية وسيطرته على مفاصل البلاد كافة، كحزب قائد وليس كشريك لأحزاب أخرى.

ومن الأمثلة على هذا النموذج الجبهة الوطنية في بلغاريا التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية.

وكذلك يمكن اعتبار مثال الجبهة الوطنية في العراق التي أُقيمت بين أربعة أحزاب عراقية هي: الحزب الوطني الديمقراطي؛ حزب الاستقلال؛ حزب البعث العربي الاشتراكي؛ الحزب الشيوعي العراقي؛ وذلك من أجل إسقاط النظام الملكي عام 1957، لكن هذه الجبهة لم تلبث أن تصدعت بعد ذلك بسبب الصراع في ما بينها على السلطة؛ ويمكن بالتالي أن يكون النظام الجبهوي ائتلافياً في حال وجود علاقات متكافئة بين أحزابه.

## 5- نظام الحزبين:

هو نظام شائع في كثير من دول العالم؛ حيث تنص الدساتير على حرية العمل الحزبي؛ ويجري السماح للأحزاب السياسية بالتنافس في الساحة السياسية والوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع.

لكن واقع نظام الحزبين يشير إلى استقطاب شديد في البلاد حولهما، إذ يحصدان معظم المقاعد النيابية، وبالتالي فهما يتناوبان في الواقع على السلطة فيما بينهما؛ فينتقل أحد الحزبين إلى المعارضة عندما يفوز الحزب الآخر بحكم البلاد.

من مزايا هذا النظام قدرة وإمكانية الحزب الفائز على تشكيل الحكومة بمفرده؛ وبالتالي ينشأ تجانس بين الحكومة والبرلمان وتجانس أعضاء الحكومة فيما بينهم؛ ما يتيح للحكومة القدرة على العمل في تنفيذ مشاريع طويلة الأجل من دون اللجوء للقيام بترضية مع الأحزاب الصغيرة. ويسمح هذا النظام بشيوع حالة من الاستقرار السياسي عبر قيام الأكثرية بالحكم الفعلي؛ ومن جانب آخر يسمح هذا النظام ويدفع قوى المعارضة على تجميع الرأي العام لمناهضة قرارات الحكومة؛ لكن هذا النظام يلحق غنباً بالأحزاب الأخرى الصغيرة التي لا تستطيع الوصول إلى مركز الصدارة، بسبب اعتماد النظام الانتخابي على مبدأ الأغلبية البسيطة، وهو لا يعبر بالتالي بشكل كامل عن اتجاهات الرأي العام في البلاد.

قد يندفع الحزب الحاكم؛ بسبب الاطمئنان لموقعه وقوته البرلمانية بالاستناد إلى الأغلبية النيابية التي يمتلكها؛ نحو سياسات غير مناسبة ولا تمثل ما يريده المجتمع تماماً؛ ومثال ذلك موافقة توني بلير على استخدام القوة في العراق بذريعة انتهاكه القرار الدولي رقم 1440 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، من دون وجود دليل مادي يؤكد ذلك.

## 6- نظام التعددية الحزبية:

في هذا النظام يوجد العديد من الأحزاب المتقاربة في قوتها وقدراتها في التنافس للوصول إلى الحكم عبر الصناديق الانتخابية؛ ولكن في النتيجة لا يستطيع أي حزب بمفرده أن ينال الأغلبية الكافية التي تؤهله لتشكيل حكومة منفرداً.

وهنا تنشأ الائتلافات الحزبية الانتخابية لضمان الحصول على أكثرية في مجلس النواب؛ وهذا يستدعي أن يتنازل كل حزب عن بعض أهدافه وتطلعاته من أجل إنجاز اتفاق بين الأحزاب عبر عملية مساومات على المبادئ واستحداث أهداف توافقية جديدة.

يجري تشكيل الحكومة من ممثلي عدة أحزاب؛ وكلما كان عدد الأحزاب المكونة للائتلاف أكبر، كان تحقيق الانسجام الوزاري أصعب، وقد يؤدي حصول أي خلاف بين الائتلاف الحاكم إلى انهيار الحكومة في أي لحظة من دون سابق إنذار.

هناك العديد من الأمثلة على هذا النظام التعددي في كثير من الدول الأوروبية، مثل إيطاليا وألمانيا وبلجيكا وغيرها.

في حال كثر عدد الأحزاب الصغيرة في البلاد وتشتت أصواتها بشكل واسع مع تمسك كل منها بمواقفه المعبرة عن مصالحه الفئوية؛ ومن ثم رفض الأحزاب التكتل والتجمع يمكن أن تدخل البلاد في أزمة حكومية طويلة ومستمرة تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وقد يؤدي تعدد الأحزاب الصغيرة إلى حصول تجانس وتحالف بينها، ما قد يؤدي إلى ظهور جبهتين كبيرتين؛ تضم كل واحدة منهما مجموعة أحزاب متقاربة في أهدافها ومبادئها واتجاهاتها السياسية المختلفة؛ ومثال ذلك نجده في لبنان، فقد تشكلت جبهة 8 آذار في مواجهة 14 آذار؛ وكل جبهة مؤلفة من عدد من القوى والأحزاب السياسية.

من مزايا هذا النظام الحزبي أنه يساعد في التعبير عن المصالح الشعبية المختلفة من خلال العدد الكبير من الأحزاب والتنوع الإيديولوجي والاجتماعي الذي تمثله.

ويعكس التعدد الحزبي الواسع حقيقة التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد؛ ولا يمكن حل ذلك إلا من خلال تقابل تلك المصالح والإيديولوجيات التي تقودها تنظيمات ثابتة قادرة على المنافسة السياسية من خلال الاحتكام للشرعية الدستورية.

يوفر النظام الحزبي التعددي فرصة ومجالاً واسعاً للناخب في الاختيار والانتماء السياسي بشكل قريب من توجهاته السياسية والفكرية.

ويخلق النظام التعددي حالة من عدم الاستقرار السياسي وخاصة في حالة عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة، ما يضطره إلى التحالف مع أحزاب أخرى على الرغم من عدم انسجامه معها وقناعته ببرامجها؛ ما يؤدي إلى وجود حالة صراع خفي ضمن الحكومة الائتلافية يجعلها مهددة بالانهيار في أي وقت.

كما تظهر في هذا النظام حالة من عدم الاستقرار الإداري تؤثر في المشروعات العامة؛ كما تظهر الانتهازية والمصلحية لدى بعض الأحزاب التي قد تنحرف عن مبادئها وتخسر أنصارها ومؤيديها من أجل الدخول في تحالف انتخابي.

هناك حالات من التعدد الحزبي في عدة بلدان تشكل استقراراً سياسياً؛ مثل سويسرا والبلدان الاسكندنافية.

## الفصل الرابع

### البنية التنظيمية للأحزاب

#### مراحل تأسيس الحزب

هناك أحزاب سياسية قديمة كان قد تم تأسيسها منذ سنين طويلة في ظروف تختلف من بلد إلى آخر؛ لكن لا يمكن اعتبار ظروف تأسيسها مثالية أو قياسية لتجري دراستها وتحليلها؛ ومن ثم النسج على منوالها في تأسيس أحزاب جديدة.

نشأت بعض الأحزاب القديمة خلال مرحلة مقارعة الاستعمار في بعض البلدان؛ حين تلاقت إرادة المناضلين لمقارعة الاستعمار وتوحدت تحت راية تنظيمية حزبية واحدة؛ وكان الهدف الأساسي لتلك الأحزاب الحصول على الاستقلال؛ ولذلك فقد تراجع عمل الكثير من أحزاب الاستقلال بعد إنجاز مهامها الأساسية في تحرير البلاد؛ بينما تلاشت بعض أحزاب مقاومة الاستعمار تماماً من الحياة السياسية، مثل الكتلة الوطنية في سورية التي تشظت إلى حزبين رئيسيين هما (الوطني) و(الشعب) بعد جلاء القوات الفرنسية عن سورية؛ إلا أن بعض تلك الأحزاب استطاع الاستمرار في عمله واستلم سدة الحكم في البلاد بعد الاستقلال مثل جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

تشكلت كثير من الأحزاب القديمة على أسس إيديولوجية بحثة؛ كالأحزاب الشيوعية؛ والحزب السوري القومي الاجتماعي؛ وحزب البعث العربي الاشتراكي؛ والحركات والأحزاب القومية؛ والأحزاب الاشتراكية؛ ومعظم هذه الأحزاب لا يزال موجوداً، بينما تلاشت معظم الأحزاب التي تشكلت على أساس انتخابي مؤقت أو بسبب مصلحة مؤقتة في مرحلة تاريخية.

تختلف عملية تأسيس حزب سياسي باختلاف القوانين الناظمة لذلك من بلد إلى آخر؛ ففي حين لا تتطلب عملية تأسيس حزب في الدول الديمقراطية في الغرب اللجوء إلى إجراءات معقدة، بل يمكن إنجازها في وقت قصير ومن دون الحاجة إلى الحصول على موافقات أمنية مسبقة؛ فإن عملية تأسيس حزب في العديد من البلدان الأخرى، ومنها العربية، هي عملية معقدة تحتاج إلى موافقات مختلف السلطات في البلاد؛ ولا تُمنح تلك الموافقات عادة بسهولة سوى في بعض الحالات الخاصة التي تريد فيها السلطات إظهار حالة من الديمقراطية الديكورية في البلاد؛ فتمنح تراخيص لأحزاب هامشية، مضمونة الولاء، وليست ذات تأثير فعلي في الحياة السياسية.

من المهم عند الشروع في تأسيس حزب سياسي جديد أن تُراعى الظروف السياسية للبلد الذي سيتم فيه التأسيس؛ كما يجب الاطلاع على القوانين الناظمة لعملية التأسيس والترخيص، والتزام الشروط الموضوعية لذلك.

عدا ما سبق فإن إطلاق حزب سياسي جديد يحتاج جهوداً مضمينة وإمكانيات كبيرة؛ ويحتاج قبل كل شيء إلى توافر مجموعة متجانسة من الأعضاء تواكب عملية التأسيس، بحيث يسود بينها الانسجام والتجانس، ويطلق على تلك المجموعة: النواة الصلبة للحزب؛ وبقدر

قوة النواة الصلبة وتماسكها يمكن التنبؤ بمستقبل الحزب المزمع تأسيسه وتوقع إمكانية استمراره أو انهياره عند أول استحقال أو مشكلة خطيرة تواجهه.

عادة ما يقوم المؤسسون بالبحث عن النواة الصلبة المؤسسة للحزب بين الأصدقاء المقربين والأقارب لضمان ولائهم في المرحلة الأولى من حياة الحزب؛ ولتخفيف احتمال نشوب خلافات مبكرة بين الأعضاء؛ وعلى الرغم من وجهة هذه الطريقة مبدئياً؛ إلا أنها قد تدفع المؤسسين أحياناً إلى إقحام بعض الأسماء بين المؤسسين من غير ذوي الخبرة في العمل السياسي، أو ممن ليس لديهم الرغبة والإمكانية لممارسة العمل العام، وذلك بداعي توفر الثقة الشخصية بهم؛ ولتوفير عناء البحث عن أشخاص غيرهم قد لا يوافقون على الانضمام إلى مشروع الحزب المقترح من دون نقاشات وتعديلات قد تطيح بالفكرة الأساسية للتأسيس.

يجب قدر الإمكان أن توضع ضوابط صارمة عند دعوة أشخاص للمشاركة في إعلان التأسيس؛ فلا يمكن تصوّر وجود عضو مؤسس يخالف المبادئ الأساسية، كأن يُدعى شخص علماني للمشاركة في تأسيس حزب ديني، أو العكس؛ كما يجب أن يتحلى الأشخاص المؤسسين بالنزاهة؛ وأن تكون سيرهم الشخصية جيدة؛ وشخصياتهم متزنة خالية من الرواسب والتعقيدات؛ وبالطبع إضافة إلى ذلك يفصل أصحاب الكفاءات العلمية والخبرة الواسعة في مجال العمل العام.

غالباً ما يساعد عمل بعض الأشخاص معاً في جمعيات تعنى بالشأن العام؛ في تعرّفهم على الأفكار والتوجهات والميول والصفات الشخصية لكلّ منهم؛ ومن هنا يبدأ انطلاقهم معاً نحو فكرة تأسيس الحزب؛ ومعروف أن بعض الجمعيات تشكّل أصلاً للاستفادة منها

في التغطية على عمل حزبي غير معلن أو سرّي، ويجري استثمارها في العمل الجماعي المشترك للأعضاء في انتظار الفرصة المناسبة لهم للحصول على ترخيص للحزب وإعلان نشاطه.

في مواجهة أحزاب قديمة تمتلك الخبرة والقاعدة والكوادر والإمكانات؛ من الصعب التكهّن بنجاح حزب مؤسس حديثاً أو حتى توقّع استمراره؛ ويمكن تجاوز ذلك بالتحضير الجيد وتقديم برامج جديدة كلياً عما هو مطروح في الساحة السياسية؛ وذلك عبر البحث عن أهداف تستهوي الجماهير التي تعيش حالة ابتعاد عن الأحزاب التقليدية التي تستمر في اجترار مبادئها وشعاراتها من دون تطوير أو ديناميكية تُماشى التغيرات المستمرة في المجتمع وحاجات أفراده.

برز في الانتخابات الفرنسية الرئاسية والبرلمانية التي جرت عام 2017 حزب الجمهورية إلى الأمام الذي جرى تشكيله قبل الانتخابات مباشرة؛ وقد استطاع اكتساح الانتخابات البرلمانية بأغلبية مطلقة وإيصال رئيس الحزب إيمانويل ماكرون إلى رئاسة الجمهورية؛ وتجاوز الحزب الناشئ الأحزاب التقليدية الفرنسية العريقة، سواء أحزاب اليسار أو اليمين؛ ولا شك في أن حزب ماكرون استغل حالة الإحباط الواسعة لدى الناس، فقدم برامج إصلاحية هي بمثابة ثورة أو تحديث، كما قال ماكرون نفسه.

من الملاحظ التقدم المطرد لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا على حساب الأحزاب التقليدية الحاكمة التي استمرت سياساتها نفسها سنين طويلة من دون ملاحظة التغيرات الاجتماعية الكبيرة بسبب موجات اللاجئين الكبيرة المتدفقة إلى أوروبا؛ وكذلك من دون الأخذ بالاعتبار تغيير المزاج الشعبي وردود أفعاله السلبية تجاه سياسات

تلك الأحزاب؛ ما ساعد أحزاب اليمين المتطرف على اكتساب المزيد من الأنصار؛ وقد باتت أحزاب اليمين المتطرف تشكل تهديداً لأوروبا وقيمها الديمقراطية.

هناك فرصة لأحزاب ناشئة جديدة وإمكانية لصعودها وتقدمها السريع فيما لو استطاعت عبور عملية التأسيس بسهولة؛ وفيما لو عرفت في ما بعد كيف تختار برامجها بكل ديناميكية، وأن تقدمها وتسوّقها للجماهير بشكل مناسب.

من المهم ملاحظة أفول زمن الأحزاب المؤدلجة الجافة؛ أو تلك الأحزاب التي تطرح مجرد شعارات براقة طوباوية من المستحيل تنفيذها على أرض الواقع؛ والأفضل هو أن تقدم الأحزاب برامج مرحلية عملية تلاقي قبولاً مباشراً وسريعاً من الجماهير التي تنتظر أحزاباً عصرية تقدم برامج عملية يمكن تنفيذها؛ فالمهم هو أن يبحث الحزب عن برامج تلامس الحياة اليومية للناس وهمومهم في الدرجة الأولى.

هناك فرصة كبيرة للنجاح أمام الأحزاب السورية الموجودة على الساحة؛ أو تلك التي يمكن إعلان تأسيسها حديثاً؛ فيما لو استطاعت صياغة برامجها المرحلية وأهدافها النهائية بما يتوافق مع سياق تطورات الأحداث في سورية؛ ويجب أن تحمل تلك البرامج رؤى وحلولاً عملية لمأساة الشعب السوري بكل أطيافه ومكوناته؛ ولكن اقتصرها في البحث عن أهداف سياسية مرحلية لجني مكاسب مباشرة وسريعة للحزب وقياداته سيجعلها معرضة للفشل، وهو الحال الذي وصلت إليه معظم الأحزاب السورية القديمة أو الناشئة.

## وثائق التأسيس وإعلانه

بعد انتهاء عمليات النقاش والحوار بين المؤسسين على برامج الحزب ووثائقه الأساسية؛ وبعد استكمال عمليات التحضير الإدارية والحصول على التراخيص اللازمة؛ يصل الحزب إلى مرحلة الإعلان. وفي وقت الإعلان عن تأسيس الحزب يجب أن تكون وثائق التأسيس منجزة وجاهزة تماماً؛ حتى يجري عرضها وتقديمها في المؤتمر الصحافي الذي يُعلن فيه تأسيس الحزب.

يجب أن يوقع على طلب الترخيص الأصولي المقدم للسلطات الوصائية المختصة العدد المطلوب من الأعضاء الذين يشترط القانون توقيعهم؛ ويختلف ذلك العدد بين بلد وآخر؛ تشترط بعض الدول حصول الحزب على توقيع أعداد كبيرة من المنتسبين للحزب قبل إطلاقه؛ إضافة إلى توقيع المؤسسين؛ وهدف السلطات من ذلك هو الحد من عملية تأسيس أحزاب سياسية قدر الإمكان؛ وعدم إتاحة ذلك سوى بشروط خاصة توافق توجهاتها ورؤيتها لعمل الأحزاب السياسية الذي تريده أن يكون مضبوطاً ومسيطرأ عليه من قبلها.

يقدم الحزب نظامه الداخلي في أثناء التأسيس؛ ويكون هذا النظام مؤقتاً يعمل به لحين انعقاد المؤتمر العام الأول للحزب.

يفترض أن يكون النظام الداخلي متوافقاً مع الدستور والقوانين والأنظمة السائدة في البلاد؛ لكنه يتيح للحزب وضع أهدافه وبرامجه ونشاطاته وفعالياته الخاصة.

تُقدّم في إعلان التأسيس، الذي يتم في مؤتمر صحفي، وثيقة مختصرة توضح برامج الحزب وأهدافه ورؤيته المرورية والمستقبلية والأسباب التي دفعت لتأسيسه، ويطلق عليها وثيقة تأسيس الحزب.

يتضمّن المؤتمر الصحافي تقديم القيادة المؤقتة للحزب، والناطق الرسمي باسمه، وتعريف الجمهور بهم وبسيرتهم الشخصية؛ ومن ذلك الوقت يبدأ الحزب بممارسة نشاطاته بشكل علني ورسمي. ليس من الضروري أن تكون كل أدبيات الحزب جاهزة ومكتملة من أجل إعلان التأسيس؛ ويمكن أن يجري استكمال الرؤية الفكرية وأن توضع البرامج السياسية والاقتصادية المكتملة في ما بعد مع أدبيات الحزب الأخرى؛ لكن لا بدّ، عند التأسيس، من الإعلان عن التوجهات والرؤى الفكرية الأساسية للحزب.

### النظام الداخلي للحزب

يعتبر النظام الداخلي بمثابة الدستور للحزب؛ فهو الناظم لعمله ونشاطاته وفعالياته وتحالفاته وتحركاته على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

لا يمكن تصوّر نجاح حزب أو تطوره من دون احترام كل الأعضاء النظام الداخلي للحزب والتقيّد به تماماً؛ وأن يكون تطبيقه من قبل الجميع وعلى الجميع بلا استثناء، من القمة إلى القاعدة.

عادة تكون الأنظمة الداخلية للأحزاب المرنة سهلة التطبيق وليس فيها ضوابط صارمة أو عقوبات مشددة؛ وهذه الأحزاب عادة ما تنشط جماهيرياً أوقات الانتخابات بشكل رئيس؛ وفيما عدا ذلك يعمل ممثلوها المنتخبون في مراكزهم السياسية والإدارية باسم الحزب.

أما الأحزاب الإيديولوجية والدينية فإن أنظمتها الداخلية عادة ما تكون قاسية؛ وهي تشترط على أعضائها التطبيق الحرفي للنظام الداخلي وإلا تعرضوا لعقوبات شديدة قد تصل إلى الطرد أو الفصل

النهائي من الحزب؛ وربما يحصل ذلك بسبب إبداء العضو رأياً أو موقفاً مخالفاً لرأي قيادة الحزب.

من الأفضل أن يتحلى النظام الداخلي للحزب بالوضوح الشديد؛ وألا تكون موادّه عرضة للتأويلات والتفسيرات والشروح المختلفة؛ وإلا فإن النظام الداخلي سيتحول في هذه الحالة إلى مادة للخلافات والانشقاقات المستمرة بين أعضاء الحزب؛ وعلى الرغم من أنه يفضّل الابتعاد عن التشديد والتعقيد والعقوبات القاسية في نصوص النظام الداخلي؛ إلا أنه يجب كذلك ألا يكون مفرطاً في التساهل والتراخي في الانضباط الحزبي؛ وأن يتحلى بالواقعية المطلوبة والمرونة لتسيير أمور الحزب بشكل جيد.

بشكل عام فإن النظام الداخلي للحزب يجب أن يتضمن الأبواب التالية:

- المقدمة: يُعرَض فيها سرد ملخص قصير لفكرة تأسيس الحزب وأسباب ودوافع المؤسسين للقيام بتأسيس الحزب.

- المبادئ والأهداف: توضع فيه الخطوط والعناوين الأساسية لمبادئ الحزب وأهدافه؛ والتي يجري تفسيرها وشرحها فيما بعد في أدبيات الحزب المختلفة.

- الانتساب والعضوية: يوضح النظام الداخلي كيفية الانتساب إلى الحزب وشروطه وطريقة الحصول على عضويته؛ وما هي الشروط المطلوبة للحصول على العضوية الفخرية وعضوية الشرف في الحزب.

- الحقوق والواجبات: يبين في هذا الباب حقوق الأعضاء المكتسبة بسبب انتسابهم إلى الحزب، ويفترض أن ينص النظام صراحة على

تمتّع جميع الأعضاء بحقوق متساوية؛ كما يوضح ما هي الالتزامات التي يجب على الأعضاء القيام بها لصالح الحزب؛ ويفرض حداً أدنى من الالتزامات على الأعضاء يجب القيام بها ولا يمكن القبول بأقل منها؛ وبالنسبة إلى الواجبات أو الالتزامات فهي تختلف من عضو إلى آخر حسب وضعه الحزبي وظروفه الخاصة؛ ومن ذلك الاختلاف في الواجبات المالية تجاه الحزب تبعاً للوضع المادي للعضو.

- الهيئات الحزبية: في هذا الباب يتركّز الحديث عن هيكلية الحزب القيادية؛ وعن مؤسساته وهيئاته المختلفة وطريقة عمل كل منها على حدة؛ والصلاحيات التي تتمتع بها كل هيئة؛ وعلاقتها مع الهيئات الأخرى في الحزب.

- الانضباط الحزبي: يتضمن توضيح كيفية مقاضاة الأعضاء أمام الهيئات الحزبية؛ وطريقة عمل المحاكم الخاصة بالحزب؛ وكيفية تشكيلها وإصدارها الأحكام.

- مالية الحزب: يعرض توضيح كيفية تجميع الموارد المالية للحزب عن طريق اشتراكات الأعضاء والمساعدات الحكومية بشكل أساسي؛ ويوضح النظام أساليب تحصيل موارد الحزب وطرق إدارتها وصرفها والرقابة والتفتيش عليها.

- أحكام عامة وانتقالية: توضح أمور مهمة خارج التصنيف المذكور أعلاه وخاصة حول علاقات الحزب الخارجية؛ وتحالفات الحزب وإمكانية اندماجه مع الأحزاب الأخرى؛ وكذلك عملية حلّ الحزب لنفسه في شروط معينة؛ ومصير موارد الحزب ومنشآته المختلفة في حال جرى حلّ الحزب تلقائياً أو بأمر قانوني من السلطات.

## الهيكيلة التنظيمية والديمقراطية

تختلف، من حزب إلى آخر، طريقة تركيب الهيئات الحزبية وفق النظام الداخلي؛ وكذلك التسلسل الهرمي لتلك الهيئات، وصلاحيات كل هيئة على حدة.

ويشير أسلوب عمل الهيئات الحزبية إلى مدى ممارسة الحزب للديمقراطية ضمن فعالياته الخاصة وعلى أعضائه.

يمكن تقييم الحزب بشكل نقدي استناداً إلى لوائحه الداخلية؛ فلا يمكن تصوّر أو قبول ادّعاءات حزب ما بشعارات ديمقراطية يريد تطبيقها في المجتمع من خلال برامجه؛ ومع ذلك لا يقوم الحزب بتطبيق الديمقراطية ضمن هيئاته الحزبية المختلفة أو على أعضائه؛ وعندئذٍ يمكن توقع أن يتحول حزب كهذا إلى الديكتاتورية عاجلاً أم آجلاً.

تقوم الأحزاب الشمولية بوضع أنظمتها الداخلية بشكل يناسب شخصية زعيم الحزب؛ بحيث يستطيع الزعيم فرض سلطته المطلقة بشكل دائم على هيئات الحزب المختلفة، وتوجيهها لتعمل لصالحه وضمن ما يضع لها هو من برامج وأفكار؛ ويضمن النظام الداخلي استمرار الزعيم في قيادة الحزب حتى لو كان ذلك من خلال عملية ديمقراطية شكلية؛ والأمر نفسه ينطبق على الأحزاب الدينية.

بينما تعتمد الأحزاب الحديثة لتكريس الممارسات الديمقراطية في صفوفها وضمن كل هيئاتها وعلى جميع أعضائها بلا استثناء؛ تستمرّ الأحزاب الحاكمة المستبدّة في دول العالم الثالث في انتهاج سياسات فتوية غير ديمقراطية؛ وهي لا تستطيع الخروج عن نطاق سيطرة زعيم الحزب وتوجيهاته، ويكون هو رئيس الدولة في الوقت نفسه.

ينبغي الانتباه للمتابعة والرقابة التي يتبع لها عمل الأحزاب في

البلاد الديمقراطية؛ ذلك أن هناك جهات مشرفة على عمل الأحزاب والجمعيات لضمان عدم انحرافها عن المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وعدم مخالفتها للدستور والقوانين العامة.

لكن الأمور الداخلية للحزب لا يمكن التدخل فيها إلا بشكوى من أحد أعضاء الحزب؛ أو من خلال اكتشاف الهيئة الرقابية مخالفة تنظيمية صريحة تستدعي تدخلها.

بينما تستطيع الجهات الرقابية الحكومية التدخل في حال حصول مخالفات مالية ارتكبتها الحزب أو أحد أعضائه من خلال نشاطه الحزبي.

### من الإيديولوجيا إلى المهام المرحلية

تراجعت أهمية الأحزاب الإيديولوجية تراجعاً كبيراً منذ انهيار المنظومة الشيوعية وانحسار دور الأحزاب الشيوعية في العالم؛ إذ لم يعد من السهل إقناع الناس بفكر أو إيديولوجيا ثبت فشلها بالتجربة العملية على الرغم من أنها استلمت دفة الحكم والقيادة لسنوات طويلة في الكثير من دول العالم، وشكّلت قطباً عالمياً في مواجهة القطب الرأسمالي الغربي.

يفترض أن يكون للحزب عقيدته الخاصة التي يجب على أتباعه التزامها؛ ولكن معظم الأحزاب الحديثة لم تعد تتبنى إيديولوجيا فكرية نظرية أو مثالية ثابتة.

وباتت الأحزاب تركز على المبادئ العامة للحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والمطالب الأساسية للمواطنين في الصحة والتعليم وضمان البطالة والشيخوخة.

ويلاحظ أن برامج معظم الأحزاب الأوروبية متشابهة تماماً في العناوين، لكنها مختلفة في التفاصيل وأساليب التنفيذ؛ ويحصل هذا التقارب في برامج عمل الأحزاب حتى بين اليسارية واليمينية؛ ما جعل من الصعب التكهن بنتائج الانتخابات.

حصدت أحزاب اليمين المتطرف نتائج جيدة عندما بدأت تقدم للناس برامج جديدة مختلفة كلياً عن برامج الأحزاب التقليدية؛ وبالأخص حين دأبت المشاعر القومية النائمة للأوروبيين وأيقظتها. لم تغير الأحزاب الدينية من عقيدتها؛ وهي لا تستطيع فعل ذلك لأن عقيدتها مستوحاة من تعاليم الدين نفسه الذي لا يقبل التغيير أو التطوير.

وبالعكس، فإن الكثير من الأحزاب الدينية الإسلامية تتجه نحو التشدد أكثر فأكثر، في مواجهة عدم القبول العام الواسع بها بسبب اتكاء الكثير من الحركات الجهادية على أفكارها، والتي أفضت في النهاية إلى ظهور تنظيمات إرهابية على مستوى العالم.

وفي المقابل، فإن بعض الأحزاب الدينية أدركت المخاطر الوجودية التي تهددها؛ فقامت بطرح برامج براغماتية مرحلية بدأت تلاقي القبول الشعبي؛ كما هو حال حزب النهضة التونسي، وحزب العدالة والتنمية التركي، وكذلك المغربي.

بالنسبة إلى الحالة السورية هناك الكثير من المهام والتحديات التي تواجه عمل الأحزاب في المستقبل؛ ويجب أن يصوغ الحزب إيديولوجيته الخاصة به ورؤيته الفكرية المنطلقة منها؛ ومن ثم يقوم بإعداد برامج ومهام مرحلية وهي كثيرة جداً أمام أي حزب سوري.

يفترض بأي حزب سوري ناشئ أن يضع برامج عملية يمكن

تنفيذها؛ تلبية حاجات الشعب السوري وتطلعاته، وتقدّم الحلول لمعالجة المآسي التي يعاني منها؛ ولن يهتم الناس لأحزاب تقدم برامج نظرية بحتة لا يمكن تطبيقها.

تشكل عملية إعادة الإعمار في سورية، بكل أبعادها على البشر والحجر؛ حجر الأساس في أي برنامج سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي لأي حزب سوري؛ وهي عملية مركبة وصعبة لأنها تهدف إلى إعادة إعمار الحجر المهدم، وبثّ الروح من جديد في المجتمع المريض المحطم.



## الفصل الخامس

### الهيئات والمنظمات الحزبية

#### الهيئات الحزبية

يقصد بالهيئات الحزبية جميع التقسيمات الإدارية التنظيمية والهيكلية للحزب، التي ينص عليها النظام الداخلي؛ إذ يبيّن النظام كيفية إدارة عمل تلك الهيئات؛ وعلاقتها في ما بينها؛ ونطاق سلطاتها وصلاحياتها، ومداهها.

يمكن أن يكون تسلسل الهرم الإداري الحزبي كما هو شائع تقليدياً في الأحزاب السورية والعربية على الشكل التالي: شعبة - فرع - مكتب سياسي - لجنة مركزية - مؤتمر عام؛ إضافة إلى محكمة حزبية مستقلة والمفتشين ومدققي الحسابات.

على أنه يمكن للأحزاب الناشئة البحث واتباع صيغ تنظيمية أكثر تطوراً وحدائث من تلك الصيغ القديمة؛ التي باتت مرتبطة بالأحزاب القديمة؛ وربما يكون هناك حواجز نفسية أمام الشباب في استخدامها. كما أن اتساع انتشار وسائل الاتصالات الحديثة بشكل واسع؛ وكثرة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي؛ تعطي وتساهم في

توافر إمكانيات تنظيمية جديدة عصرية لم تكن متاحة أيام الأحزاب التقليدية. إذ يمكن عقد اجتماعات بين الأعضاء متجاوزين الحدود الجغرافية لنطاق عملهم الحزبي؛ وكذلك الحدود الوظيفية الحزبية بعقد لقاءات عابرة للشعب والفروع.

يمكن الاستفادة من وسائل التواصل الحديثة في تحقيق تواصل سريع وفعال بين القيادة والأعضاء؛ وتمير القرارات الحزبية العاجلة للأعضاء بسرعة؛ ويمكن حتى عقد الاجتماعات عبر طرق الاتصالات المسموعة والمرئية واعتبارها اجتماعات رسمية؛ وتوجد برامج اتصالات خاصة لعقد الاجتماعات عبر الصوت والصورة وبشكل منظم، ويمكن تسجيل الاجتماعات وأرشفتها، بكل تفاصيلها.

على أن ذلك لا يعني التوقف عن عقد الاجتماعات الفيزيائية التي لا بد منها لتحقيق التواصل المباشر الذي يساعد في إزالة الحواجز بين الأعضاء ويزيد من حالة الألفة والتقارب بينهم؛ لكن وسائل التواصل الحديثة قد تشكل حلاً فعالاً لمواجهة صعوبة عقد الاجتماعات الفيزيائية؛ خاصة في حال وجود ظروف صعبة ربما تكون أمنية أو سياسية؛ كما أنها قد تكون حلاً ناجعاً لعقد اجتماعات استثنائية عاجلة لمواجهة ظروف ومستجدات طارئة.

في مقابل غموض مواقف الأحزاب التقليدية من الأحداث الطارئة والعاجلة بانتظار إصدار بيان أو موقف حزبي، ثم توزيعه على الفروع والأعضاء؛ يمكن أن يكون الموقع الرسمي للحزب طريقة سريعة وفعالة لتوضيح مواقف الحزب سواء لأعضائه أو للآخرين.

كان واضحاً التأثير الفعال لوسائل الاتصالات خلال أحداث الربيع العربي؛ ولو لم تتوفر تلك الوسائل لما استطاع الناشطون الشباب

التواصل في ما بينهم بهذه الفاعلية والديناميكية؛ ولكن حراكهم سيقتى محدوداً في الأداء والتتائج.

في التقسيمات التقليدية؛ مقارنة مع تقسيم السلطات في الدولة، يمكن اعتبار السلطة التنفيذية للحزب هي الشُّعْب والفروع والمكتب السياسي واللجنة المركزية؛ أما السلطة التشريعية فهي ملك المؤتمر العام وحده؛ الذي يمكن أن يمنح بعض الصلاحيات الاستثنائية للجنة المركزية؛ أما السلطة القضائية الحزبية التي تقوم بفض النزاعات والخلافات داخل الحزب فهي المحكمة الحزبية؛ بينما تكون مهمة مفتشي الحسابات تدقيق الصرف والإنفاق المالي الحزبي ووضع التقارير حوله.

تختلف الأحزاب في طريقة إدارة نشاطاتها وتوزيعها؛ فقد يلتزم بعضها بتقسيمات الوحدات الإدارية نفسها السائدة في البلاد؛ ويجري تشكيل فروع للحزب في كل المحافظات، وشُعب حزبية في المدن والبلدات.

بينما تضع أحزاب أخرى تقسيمات إدارية مختلفة خاصة بها لأسباب إيديولوجية أحياناً؛ كما هو حال الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي يرى تقسيمات إدارية لسورية ولبنان متداخلة وغير تلك المعتمدة رسمياً. وأحياناً لأسباب لوجيستية أخرى، كما هو حال الحزب الشيوعي الذي يقوم، بهدف إعطاء زخم لنشاط حزبي في مناطق معينة نشيطة وفاعلة، بتشكيل المنطقيات فيها.

تعمل قيادة فرع الحزب أو الشعبة ضمن النطاق الجغرافي المحدد لها، وتقوم بتسيير العمل الحزبي فيها.

يعتبر أمين الفرع أو الشعبة ممثلاً للحزب في نطاق وحدته الإدارية؛

ويخضع تسيير عمل فروع الحزب والشُّعب لسلطة هيئة قيادية مركزية على مستوى البلاد تطلق عليها العديد من الأحزاب اسم المكتب السياسي للحزب.

في الممارسات الديمقراطية؛ وعندما يكون للحزب امتداد تنظيمي واسع؛ فإن قيادات الفروع والشُّعب يتم اختيارها عبر الانتخاب المباشر من قبل كل أعضاء الفرع أو الشعبة؛ وليس من خلال التعيين كما تفعل الكثير من الأحزاب التسلطية.

تنبثق جميع السلطات الحزبية من المؤتمر العام للحزب الذي يعتبر أعلى قيادة في الحزب، ويملك سلطات وصلاحيات كاملة؛ ويحدد النظام الداخلي مدة معينة لانعقاد المؤتمر العام بشكل دوري، وهي تكون عادة بين أربع سنوات وخمس.

يضم المؤتمر العام مندوبين وممثلين للحزب من كل الشعب والفروع، يجري اختيارهم عبر التمثيل النسبي، ويمكن أن يحضر بعض المراقبين من دون منحهم حق التصويت.

ولأن المؤتمر العام هو سيّد نفسه؛ ويملك سلطة التشريع والتنفيذ المباشر، فإن معظم القيادات الحزبية المتسلطة على أحزابها تحاول تأخير انعقاد المؤتمر العام أو منعه خوفاً من المساءلة والمحاسبة، ومن ثم التعرض للإبعاد عن قيادة الحزب.

يشكّل انعقاد المؤتمر العام حدثاً مهماً ومفصلياً في تاريخ أي حزب؛ حيث تجري فيه مراجعة شاملة لنشاطات الحزب وتقييم أداء القيادات عبر مناقشة تقارير الفروع والمكتب السياسي؛ ومناقشة سياسات الحزب والمشاريع المقترحة للمرحلة القادمة وتقارير التفتيش وإقرارها؛ وكذلك العلاقة مع الأحزاب الأخرى من حيث

التحالف أو الائتلاف أو الاندماج؛ ثم ينتخب المؤتمر العام أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام للحزب وأعضاء المحكمة الحزبية ومفتشي الحسابات.

وتعد اللجنة المركزية للحزب قيادة منتخبة من المؤتمر العام؛ قد يصل عدد أعضائها إلى 75 عضواً، ويفضّل أن يكون أقل من ذلك. لها صلاحيات تنفيذية واسعة بشكل رئيس؛ فهي بمثابة حلقة وسطى بين المؤتمر العام والمكتب السياسي. ويتيح عدد أعضاء اللجنة المركزية لها الفرصة للانعقاد في اجتماع سنوي أو ربما كل ستة أشهر عند الحاجة؛ وهي لا تخرج عن إطار قرارات المؤتمر العام أو توجيهاته ولا تخالفه، بل تنفذ السياسات التي يرسمها ويقرّها؛ لكن اللجنة المركزية تتابع عمل المكتب السياسي والفروع، وتستطيع اتخاذ قرارات تنفيذية فورية.

ويعرف المكتب السياسي للحزب بأنه هيئة قيادية عليا مصغرة؛ يحدد عدد أعضائه في النظام الداخلي للحزب؛ يجري توزيع المهام الرئيسة في الحزب على أعضاء المكتب؛ هو صلة الوصل بين الحزب والسلطات الرسمية والأحزاب الأخرى؛ يقود اجتماعاته رئيس الحزب أو أمينه العام الذي يمثل الحزب بشكل رسمي في كل النشاطات الرسمية أو الحزبية؛ وتوزع المهام على أعضاء المكتب السياسي بما يتوافق مع سياسات الحزب نفسه، ويكون التركيز على النشاطات العمالية في الأحزاب الشيوعية مثلاً؛ يمكن أن توزع المهام في المكتب السياسي مثلاً على مكاتب: تنظيم - قانوني - شباب وطلاب - عمال - فلاحين - نساء - مهنيين ...

يجري انتخاب المكتب السياسي وكذلك الأمين العام من المؤتمر العام مباشرة؛ وهذا يعطي مساحة أوسع من الديمقراطية في الحزب.

تواجه الأحزاب على اختلاف مشاربها باستمرار مشكلة الصلاحيات والتنازع عليها بين الهيئات الحزبية؛ فكل هيئة حزبية تسعى إلى مد نفوذها ليتجاوز الهيئات الأخرى.

ونشهد عادة هيمنة من المكتب السياسي على الفروع؛ ومن الفروع على الشعب؛ ومن الأمين العام على المكتب السياسي؛ ومحاولات سلب صلاحيات المؤتمر من قبل اللجنة المركزية؛ ولأن السلطة الفعلية بيد المكتب السياسي فهو قد يعرقل إجرائياً انعقاد اللجنة المركزية والمؤتمر العام، وهي هيئات أعلى منه ليحتفظ بالصلاحيات والسلطة بيده.

وهذه المشاكل معروفة وملموسة ومتكررة في الأحزاب السورية؛ وتشكل مأزقاً تاريخياً لها؛ ولا يمكن حلها سوى بمزيد من الضوابط والوضوح والصرامة في النظام الداخلي؛ لكن تكرار المشاكل والخلافات المستمرة بين أعضاء الحزب وقياداته تعطي انطباعاً سلبياً عن الأحزاب وتهافتها على السلطة بشتى الوسائل حتى على قيادة الحزب نفسه.

يفترض أن تلعب المحكمة الحزبية دوراً رئيساً في فض النزاعات الحزبية؛ ولكنها تواجه في النهاية صعوبة تنفيذ قراراتها على الأعضاء؛ فهي لا تمتلك السلطة التنفيذية لتطبيق قراراتها.

يساهم وجود مفتشين ومدققي حسابات مستقلين منتخبين من المؤتمر العام مباشرة؛ في المتابعة ومراقبة الصرف المالي والإنفاق العام في الحزب؛ تستطيع تقارير التفتيش أن تكشف التلاعب والاختلاسات، ولكنها لا تستطيع منعها بالمطلق.

تستطيع الأحزاب أن تطبق على أعضائها العقوبات الحزبية

المنصوص عليها في النظام الداخلي؛ لكنها لا تستطيع فرض تطبيق أو استرجاع مبالغ مالية، فذلك من اختصاص السلطات الحكومية؛ وهنا تكمن صعوبة القضاء على الفساد الحزبي.

وتتملك الجهات الرسمية المشرفة على أعمال الأحزاب الحق في التدخل إذا طلب منها ذلك؛ أو في حال وجدت هي بنفسها ضمن تقارير التفتيش مخالفات لقانون الأحزاب أو مخلة بالقانون العام؛ ويمكن أن تحيل ذلك إلى القضاء المختص.

التنازع على القيادة الحزبية أمر ملموس في جميع الأحزاب؛ والفرق أنه في الأحزاب الديمقراطية يحدث ذلك ضمن إطار النظام الداخلي والقانون العام؛ بينما في الأحزاب التسلطية فإن رئيس الحزب لا يلبث أن يستأثر بالسلطة وقيادة الحزب متجاوزاً صلاحيات الهيئات القيادية الأخرى، ما يؤدي إلى تفكك الحزب وضياع كوادره.

ومما سبق، تتضح أهمية وجود نظام داخلي للحزب يكون واضحاً وشاملاً لا لبس فيه، لتلافي أي إشكالات مستقبلية قد تحدث في صفوف الحزب؛ وإذا كان تطور عمل الأحزاب العصرية يقتضي أن تتحلّى الأنظمة الداخلية لها بالمرونة، فإن ذلك لا يعني عدم وضع ضوابط تنظيمية واضحة.

ينعكس التشدد في الأحزاب الإيديولوجية على أنظمتها الداخلية، التي عادة ما تكون صارمة ويجري تطبيقها تطبيقاً قاسياً على أعضائها.

## المنظمات الحزبية

تسعى الأحزاب إلى استحداث منظمات رديفة لها تغطي الجوانب الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية؛ وذلك عبر جمعيات مرتبطة

بالحزب مباشرة أو متعاونة معه، ويقوم الحزب بدعمها بشكل غير مباشر.

تمثل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والأهلي حلقة في طريق الوصول إلى تشكيل حزب سياسي؛ وغالباً ما كانت تلك الهيئات مجرد غطاء يمارس من خلاله أعضاء حزب محظور نشاطاتهم، أو ربما يقومون بإنشاء هيئة أو جمعية ما من أجل التحضير لإطلاق حزب في أقرب فرصة ممكنة عندما يصبح ذلك متاحاً قانوناً.

في الدول ذات الأنظمة الشمولية، مفاصل الدولة كافة تتبع للحزب الحاكم، وهو يديرها بشكل مباشر؛ وتكون المنظمات في تلك الدول بمثابة مؤسسات تلتزم أفكار الحزب الحاكم ومبادئه وتخضع لقيادته وإشرافه؛ فنجد مثلاً منظمات: للطلاب والشبيبة والنساء، ونقابات للعمال والفلاحين والحرفيين والمهندسين والأطباء والفنانين والمعلمين، وغرف للتجارة والصناعة والزراعة، واتحادات للكتاب والأدباء، ومنظمات تغطي مجالات المجتمع كافة.

قد لا تكون هناك أحياناً علاقة مباشرة أو ارتباط تنظيمي بين حزب ومنظمة ما؛ ومع ذلك تكون بينهما درجة عالية من التنسيق والتعاون المباشر؛ ومثال ذلك علاقة الأحزاب الشيوعية بالنقابات العمالية التي غالباً ما تقوم بفعاليات مشتركة معه في الإضرابات ومواجهة أرباب العمل والسياسات الحكومية؛ كما تصوّت لمرشحيه في الانتخابات.

تقوم الأحزاب الدينية المحظورة بإنشاء جمعيات خيرية تقدّم خدمات اجتماعية وإنسانية من أجل كسب ود الشارع وتعاطفه؛ والتغلغل بشكل قوي ضمن المجتمع من خلالها؛ ومثال عليها المستشفيات والجمعيات الخيرية.

وتضع القوانين الحديثة للأحزاب قيوداً على نشاطاتها، وخاصة

المالية منها، وتُخضعها للرقابة والتفتيش؛ وربما تسمح بعض قوانين الأحزاب بإنشاء جمعيات أو منظمات رديفة للحزب؛ وقد تسمح لها حتى بـمنشآت اقتصادية ربحية؛ ولكن هناك إشكالات قبل بدء الحزب باستحداث منظمات كهذه.

يتعلق الإشكال الأول بالجدوى من إحداث مشاريع تابعة للحزب والفائدة أو الأضرار التي قد تجنيها الأحزاب من تلك الجمعيات سواء المادية أو التنظيمية، وهنا يجب أن يكون احتمال الخسائر شبه معدوم ولا يحتمل الحزب المجازفة؛ وهذا النمط مرتبط بالأحزاب الشمولية بشكل رئيس ولا يشكل محور اهتمام الأحزاب العصرية لإيجاد منظمات وجمعيات في شتى المجالات تكون تابعة لها.

ويرتبط الإشكال الثاني بحالة الترخيص لمنشأة اقتصادية باسم الحزب؛ فذلك سيثير مشاكل وخلافات بين قيادات الحزب، سببها التنافس على تحقيق مكاسب مالية.

هناك أمثلة كثيرة معروفة عن قيادات أحزاب تقليدية قامت بتسجيل منشآت تابعة للحزب باسمها الشخصي؛ ثم انتقلت تلك المنشآت بالوراثة للأبناء بشكل طبيعي؛ وذلك تسبب بحالة من الخلافات والانشقاقات في صفوف الأحزاب بطبيعة الحال.

ولا شك في أن الحزب يحتاج إلى منظمات رديفة في شتى المجالات تدعم وجوده التنظيمي في المجتمع؛ وتساعد على التوسع والانتشار؛ ويجب العمل على الاستفادة من كل المجالات التي تسمح بها القوانين لإنشاء جمعيات خاضعة لإشراف الحزب بشكل مباشر أو غير مباشر.

تسعى الأحزاب الإيديولوجية والدينية إلى إنشاء المنظمات

المختلفة لنشر الأفكار الحزبية التي تعتبرها تبشيرية من خلالها؛ بينما نجد الأحزاب العصرية تعمل على تلافى الأنماط الشمولية وتسعى إلى البحث عن الجدوى الحزبية باستمرار في كل خطوة أو عمل تقوم به بعيداً عن الشعارات والأدلجة.

## الفصل السادس

### الأنشطة والهوية الحزبية

#### الأنشطة الحزبية

تقوم الأحزاب السياسية بنشاطات مختلفة؛ منها نشاطات داخلية موجهة لأعضاء الحزب بشكل مباشر، أو لشرائح يستهدف الحزب ضمّها في صفوفه؛ ومنها نشاطات خارجية يقوم بها الحزب بالتواصل مع جهات خارج الحزب سواء رسمية أو من أحزاب أخرى.

تختلف طبيعة الأنشطة والفعاليات الحزبية باختلاف طبيعة الأحزاب نفسها؛ ففي حين يستمر نشاط الأحزاب الإيديولوجية والدينية في كل الظروف والأحوال؛ إلا أن الأحزاب الأخرى تكون نشاطاتها أقل، وترتكز الأحزاب الانتخابية نشاطاتها أوقات الحملات الانتخابية بشكل رئيس.

من أهم النشاطات الحزبية الداخلية:

- التنسيب:

وهي عملية زيادة عدد أعضاء الحزب عن طريق ضمّ المزيد من المنتسبين إلى صفوفه.

وبينما لا تهتم الأحزاب الانتخابية بزيادة عدد أعضائها بشكل كبير، وإنما تركز على استقطاب الشخصيات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة والكوادر الفاعلة المنتشرة في القطاعات الانتخابية؛ تهتم الأحزاب الإيديولوجية والدينية بضمّ المزيد من الأعضاء الجدد إلى الحزب، وتعمل تلك الأحزاب بما يشبه العمل التبشيري؛ إذ تعمل لنشر مبادئها وأفكارها ولا تقبل في صفوفها سوى المؤمنين بالعبقيدة الحزبية تماماً من دون تحفظات.

وعلى الرغم من أن النظام في الاتحاد السوفيتي السابق كان شمولياً؛ إلا أن الحزب الشيوعي في التحليل الماركسي هو تعبير عن طبقة؛ وإن واحدة الحزب تضمن تعبيراً عن ديكتاتورية البروليتاريا؛ وهذه الديكتاتورية، كما يقول لينين، هي الكفاح الطبقي للبروليتاريا التي أحرزت انتصارها واستولت على السلطة؛ وهذه الديكتاتورية هي في جوهرها ديكتاتورية أقلية البروليتاريا المنظمة والواعية طبقياً. ولأن الحزب الشيوعي - حسب لينين - هو حزب طليعي، فهو لم يسع إلى ضمّ أعداد كبيرة من الراغبين في الانتساب إلى صفوفه، واقتصر ذلك على النخبة الثورية.

بينما تسعى الأحزاب الحاكمة في الأنظمة الاستبدادية إلى ضم أكبر عدد من المنتسبين إلى صفوفها من دون وضع شروط اعتبارات خاصة لذلك؛ بهدف ضمان ولاء الناس بمختلف الطرق الممكنة.

عمل حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سورية لتوسيع دائرة انتشاره الجغرافي والبشري؛ فهو يقبل انضمام أي شخص يرغب إلى صفوفه؛ ومن مختلف الشرائح والأعمار والفعاليات؛ ويبدأ تحضير الأشخاص للانتساب إلى الحزب منذ الطفولة عبر منظمة طلائع البعث، ثم الشبيبة.

هناك اختلاف واضح في نظرة كل حزب إلى عدد أعضائه؛ فبينما لا تسعى الأحزاب الانتخابية أو الطليعية إلى زيادة واسعة في أعضائها، وتركز على اختيار المنتسبين ضمن شروط خاصة تضعها أمامهم لقبول انتسابهم؛ فإن الأحزاب الشمولية التسلطية تسعى إلى ضم أكبر عدد من الأعضاء إلى صفوفها، بصرف النظر عن مستوى كفاءاتهم والفائدة منهم.

### - تدريب الكوادر الحزبية:

تركز الأحزاب الإيديولوجية والدينية أكثر من غيرها من الأحزاب على تدريب كوادرها على مبادئ الحزب النظرية والتمسك بها والتزامها تماماً؛ ويعتبر الحزب انتقاد أي عضو لمبادئ الحزب أو عدم قبوله بها سبباً قد يكون كافياً لفصله نهائياً من الحزب.

تعتمد الأحزاب الشيوعية لعملية مراجعة نقدية مستمرة في عمل هيئاتها وسلوك أعضائها؛ وتفرض على الأعضاء ممارسة النقد الذاتي طواعية، في حالات ترى فيها القيادة أن العضو قد خرج بسلوكه أو تفكيره عن منهاج الحزب.

وقد قام الاتحاد السوفيتي السابق بإحداث معاهد وكليات متخصصة لدراسة مناهج الماركسية اللينينية؛ وقد باتت ملتقى للشيوعيين من كل أنحاء الأرض؛ ففيها يجري تخريج الكوادر الشيوعية المدربة والمتخصصة.

تعتبر الأحزاب الدينية أن عقيدتها ومبادئها مقدسة مثلها تماماً مثل التعاليم الدينية التي تؤمن بها؛ ولذلك فهي لا تقبل انتقاداً لها أو انتقاصاً منها؛ وتصبح عملية تدريب كوادر الأحزاب الدينية هي نفسها عملية دراسة التعاليم الدينية وفهمها، مع إضافة البعد الحزبي التنظيمي.

وعلى الأغلب فإن نشاطات الأحزاب الدينية تكون سرّية، لأنها على الأغلب تكون ممنوعة من العمل أو تعمل بشكل غير مباشر لتراخي السلطات تجاهها.

قام حزب البعث بتقليد التجربة السوفيتية؛ فأنشأ المدارس والمعاهد الحزبية؛ ووضع مناهج التثقيف الحزبي لتدرّس فيها؛ وبات لزاماً على كل عضو حزبي أن يمر بتلك المعاهد وينال شهادة منها تؤهله للتحويل إلى عضو عامل في الحزب أو للتقدم أكثر في المناصب الحزبية. وأكثر من ذلك فقد جرى إدخال مادة إجبارية على المناهج المدرسية والجامعية باسم الثقافة القومية الاشتراكية؛ وفرض اللباس المدرسي والجامعي الموحد؛ وإخضاع الطلاب والأعضاء العاملين في الحزب للقيام بدورات تدريب عسكري؛ وبذلك فقد سيطر البعث على كلّ مفاصل الحياة والمجتمع وأدخلها ضمن أنشطته الحزبية التدريبية.

تركّز الأحزاب العصرية على تدريب نوعي وعملي لكوادرها؛ فتهتم بالنواحي التنظيمية والإدارية واستخدام وسائل التواصل والاتصالات الحديثة؛ وممارسة طرق التأثير الفعال في المجتمع وكسب تأييد واسع لسياسات الحزب وبرامجه.

وفي النتيجة فإن اختيار الحزب لأساليب وطرق تدريب كوادره يعتمد على حاجات الحزب العملية؛ وهي تساعد في تنفيذ نشاطاته وبرامجه؛ ومن الضروري أن يشمل التدريب الأمور النظرية والعملية؛ وأن يبتعد عن الإطار الإيديولوجي الخالص.

#### - الاجتماعات والاستحقاقات الحزبية:

من واجبات أعضاء الحزب حضور الاجتماعات الحزبية بانتظام

والمشاركة فيها بجدية والتزام؛ وكما سبق الحديث فإن النظام الداخلي ينص على أن تُعقد الاجتماعات الحزبية بالحضور الشخصي الفيزيائي، وربما يجري التحول نحو عقد الاجتماعات أو بعضها عبر وسائل الاتصال الحديثة.

وكذلك من واجبات الأعضاء المشاركة في الاستحقاقات الحزبية الداخلية؛ مثل المشاركة في الانتخابات الداخلية والاجتماعات الحزبية المركزية.

تنمي النشاطات الاجتماعية الحزبية روح المحبة والتعاون بين أعضاء الحزب؛ وتجرى الاستفادة من الأعياد والمناسبات العامة والخاصة والمشاركة الجماعية فيها.

كما يجب أن يشارك الأعضاء في مختلف النشاطات التي يقيمها الحزب أو يشارك فيها خارجياً؛ ومنها الانتخابات العامة والحملات الانتخابية؛ وكذلك الاحتجاجات ضد السياسات الحكومية عندما يكون الحزب في المعارضة؛ وأيضاً في المظاهرات تفاعلاً مع أحداث عامة؛ وفي حملات التضامن مع مناطق منكوبة في البلاد أو في بلد آخر؛ وكذلك المشاركة في فعاليات عامة منظمة بالاشتراك مع أحزاب أخرى.

ربما يتطلب النشاط مشاركة بعض أعضاء الحزب في اعتصام في مكان عام؛ أو يطلب من بعضهم القيام بتوزيع نشرات حزبية تبين موقف الحزب من قضية ما؛ أو إعلان يتضمن دعوة الناس إلى نشاط عام يقيمه الحزب.

كما يُطلب من الأعضاء المشاركة في حملات التوقيع على عرائض احتجاج ضد انتهاكات لحقوق الإنسان، أو ضد نشوب حروب أو التمييز العنصري أو القيام بأعمال إرهابية.

ومن البدهي ألا يكون كل أعضاء الحزب على السوية نفسها في النشاطات التي يقومون بها؛ وتتفاوت المشاركة من عضو إلى آخر؛ والأهم أن يكون هناك مشاركة واسعة من الأعضاء في النشاطات كافة؛ وأن يتحلى الجميع بالإيجابية ويتعدوا عن السلبية؛ ومعروف أن الأعضاء المتميزين بالمشاركة يتقدمون في المراتب الحزبية، إذ يتحلون بروح المبادرة والفعالية.

من أهم الأنشطة الحزبية الخارجية:

- الحملات الانتخابية:

يسعى الحزب من خلال نشاطاته وفعالياته إلى تحقيق الفوز في الانتخابات على اختلاف مستوياتها الرئاسية والبرلمانية والمحلية؛ ثم العمل على تنفيذ برامجه من خلال المناصب والمواقع التي يتسلم دفة القيادة فيها.

تشكل الحملات الانتخابية العمود الفقري لنشاطات الأحزاب؛ فهي تكتف نشاطاتها بشكل كبير خلال الاستحقاقات الانتخابية؛ ومن خلالها يطرح الحزب ويقدم للناس برامجه العملية التي ينوي القيام بها في حال فوزه بالانتخابات؛ والتي يجب أن تلامس بواقعية الحياة اليومية للناس ومتطلباتهم المستجدة؛ بعيداً عن الشعارات البراقة أو البرامج غير القابلة للتنفيذ.

تواجه الأحزاب على الدوام تحديات كبيرة بعد فوزها في الانتخابات؛ إذ تخضع الأحزاب لامتحان حقيقي يكشف صدقها وشفافيتها أمام ناخبها؛ وغالباً ما تبرز الكثير من المشاكل والعقبات العملية التي تجعل الأحزاب تتراجع عن الكثير من وعودها وبرامجها

الانتخابية؛ وربما يكون ذلك أيضاً بسبب تنازلات يضطر الحزب إلى تقديمها لصالح أحزاب أخرى، في مقابل إنجاز تحالف برلماني لتشكيل حكومة ائتلافية.

يصبح من السهل فهم عملية تناوب حزبين أو كتلتين رئيسيتين على السلطة؛ وذلك بسبب تراجع شعبية الحزب الحاكم باستمرار، لاضطراره واقعياً إلى تنفيذ سياسات غير جماهيرية بسبب المشاكل الاقتصادية التي تولّد متاعب اجتماعية؛ ما يساعد أحزاب المعارضة على التقدم من جديد بشكل مطرد والفوز في الانتخابات المقبلة.

فور انتهاء الانتخابات تبدأ الأحزاب عملية المراجعة والتقييم لتتائجها؛ والأسباب التي أدت لحصولها على تلك النسبة من الأصوات؛ ويلي الانتخابات مباشرة اجتماعات حزبية على مستوى قيادي عالٍ؛ وقد تضطرّ قيادات الحزب التي فشلت في تحقيق الفوز إلى تقديم استقالاتها على الأغلب.

تقوم الأحزاب باستخدام الوسائل القانونية المتاحة أمامها خلال حملاتها الانتخابية؛ وبعض الأحزاب قد لا يتوانى عن اللجوء إلى وسائل غير مشروعة؛ ويتمثل ذلك في الحصول على تمويل غير قانوني؛ أو من خلال دفع رشى أو خدمات للناخبين أو اللجوء إلى عمليات تزوير؛ أو التأثير في الرأي العام بتشويه صورة الطرف الآخر المنافس عبر نشر فضائح أخلاقية أو مالية تمسّ قياداته.

على الرغم من أن المفاصل الحزبية كافةً تتحرك وتستنفّر خلال الحملات الانتخابية؛ إلا أن ذلك لم يعد كافياً في الوقت الحاضر؛ وأصبح الموضوع الانتخابي وإدارته يحتاجان إلى شركات وخبراء مختصين في إدارة الحملات الانتخابية وكيفية التأثير في الرأي العام وتحويل اتجاهاته لصالحها؛ وباتت الحملات الانتخابية وإدارتها

تشكّل عملاً مهنيًا اقتصاديًا رائجاً يحتاج الإلمام به والنجاح فيه إلى خبرات ومهارات كبيرة.

صارت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة تلعب الدور الأول في الحملات الانتخابية؛ وبات تأثيرها واضحاً وملحوظاً ومباشراً، أكثر من الوسائل التقليدية التي تعتمد التواصل المباشر مع الناخبين، والتي ينبغي الاستمرار بها على الرغم من ذلك.

وقد ظهر تأثير استخدام وسائل التواصل خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة عام 2016؛ ولا تزال الشكوك تحوم حول دور روسي مهم في التأثير فيها لصالح انتخاب الرئيس ترامب ضد منافسته هيلاري كلينتون، ولا تزال التحقيقات مستمرة في الموضوع.

وفي الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2017 لعبت التحقيقات الصحافية دوراً مهماً في إبعاد العديد من المرشحين للرئاسة عن المنافسة القوية؛ وذلك من خلال نشر الصحف وثائق تتحدث عن ارتكابهم لمخالفات مالية والتعدي على المال العام عبر توظيف وهمي لمساعدين برلمانيين؛ وقبل الانتخابات مباشرة مُنعت وسائل الإعلام الفرنسية، بأمر قضائي، من نشر أي شيء عن تسريبات بحق إيمانويل ماكرون، الذي فاز بالانتخابات فيما بعد.

ومع أن كشف الوثائق عمل صحافي مهني أساساً، إلا أن تأثيراته كانت سياسية مباشرة وقوية؛ وباتت الأحزاب تعمل بشكل كبير في الحصول على وثائق لإدانة خصومها؛ وذلك من خلال اختراق حساباتها الإلكترونية ومواقعها الاجتماعية والتنصت على قياداتها ونشر فضائحتها.

وعلى الرغم من أهمية التقدم التقني الهائل في وسائل الاتصالات،

والتواصل مع الناخبين من خلالها لتحقيق أفضل النتائج؛ إلا أنه يجب عدم التوقف عن متابعة العمل بالوسائل التقليدية، أو تجاهل تأثيراتها، وهي تركز على التواصل والاحتكاك المباشر مع الناس.

### - النشاطات الاجتماعية:

يعتمد نجاح الأحزاب على مدى استمرار حصولها على ثقة الناس وقبولهم بها؛ تسعى الأحزاب الانتخابية إلى كسب الشعبية من خلال البرامج والوعود التي تقدمها للناس؛ وعلى ضوء نجاحها أو فشلها في التنفيذ يمكن قياس درجة القبول الشعبي وال جماهيري بها؛ وبات الأحزاب تتمتع بالبراغماتية الشديدة بحيث أنها تنظر إلى النتائج المرتقبة وربما المباشرة التي ستحصل عليها من أي برامج تقدمها للناس أو من أي نشاط اجتماعي تقوم به بينهم؛ وقد تنعكس مصلحة الحزب سلباً عليه، ويظهر ذلك في عزوف الناس عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية لصالح تلك الأحزاب.

تقدم استطلاعات الرأي العام صورة واضحة عن المشهد الانتخابي ومدى شعبية الحزب قبل موعد الاستحقاق؛ وهي تمثل وسيلة مهمة لقيام الأحزاب بتعديل وضعها وتصحيح مسارها قبل فوات الأوان؛ وعلى الرغم من إمكانيات التأثير في الاستطلاعات وتغيير توجهات الرأي العام بوسائل مختلفة غير مشروعة؛ إلا أنها تبقى وسيلة عصرية حديثة وفعالة لتطبيق مراقبة مسبقة للعملية الانتخابية، وغالباً ما تعطي نتائج صحيحة.

بالنسبة إلى الأحزاب الإيديولوجية وال جماهيرية والدينية فإنها لا تستطيع الابتعاد عن حاضنتها الشعبية، بصرف النظر عن حاجتها إلى

الأصوات الانتخابية؛ لأن العلاقة متبادلة وعضوية بين تلك الأحزاب ومتسببها ومناصريها؛ وأيّ ابتعاد من تلك الأحزاب عن جماهيرها يعني بداية تراجعها وانحسارها بسبب خسارة قاعدتها الجماهيرية التي تستند إليها؛ بينما تكون علاقة الأحزاب الانتخابية مع الجماهير علاقة مصلحية تخضع للمدّ والجزر.

تهدف اللقاءات الاجتماعية إلى تحقيق مزيد من التعارف والتقارب بين قيادة الحزب والناس؛ ومن خلالها يجري عرض أفكار الحزب واستقطاب المزيد من الأعضاء إلى صفوفه.

ويمكن أن يقوم الحزب باستغلال المناسبات الاجتماعية والأعياد؛ والنشاطات العامة الثقافية والرياضية والشعبية؛ حيث يتحقق اللقاء بالناس وتقديم بعض الخدمات والمساعدات لمن يحتاجها؛ كما أن وجود الحزب وظهوره بشكل فاعل هو أمر مهم ومؤثر خاصة في الأحداث الخطيرة على المستوى الوطني؛ كالحوادث الإرهابية والطبيعية من زلازل وفيضانات وكوارث؛ والتي تستدعي التضامن والتعاقد الاجتماعي من كل فئات الشعب، وتقديم أشكال المساعدة الممكنة.

يجب التوضيح أن القوانين الحديثة تمنع الأحزاب من تقديم مساعدات مادية أو عينية مباشرة للناس؛ لأن ذلك يُعتبر نوعاً من الرشوة السياسية؛ ولا شك أن هذا التوجه يحمل الكثير من الوجهة، مع معرفتنا بممارسات الكثير من السياسيين الذين ينتظرون الاستحقاقات الانتخابية ليقوموا بشراء الأصوات من خلال تقديم مساعدات مختلفة لهم؛ ويبقى تقديم الدعم المعنوي للناس والتواصل معهم مهمة أساسية للأحزاب على اختلاف مشاربها.

## - العمل البرلماني والحكومي:

ينتقل أعضاء الحزب للعمل في المناصب والمراكز التي يفوزون بها بموجب الانتخابات، سواء في الحكومة أو البرلمان أو المجالس المحلية.

من خلال المواقع التي حصل عليها الحزب في الانتخابات يصبح مطالباً بتحقيق الوعود والبرامج التي أطلقها خلال حملته الانتخابية.

يرتبط العمل الحكومي للحزب بقوته الانتخابية ونسبة مشاركته في الحكومة وطريقة تشكيلها؛ وهل هي حكومة أغلبية أو ائتلافية؟ ولا يمكن للحزب أن ينفذ برامجه الأصلية كما طرحها فيما لو كان تمثيله ضعيفاً وغير مؤثر في الحكومة؛ ويستطيع ذلك فقط في حال استطاعته تشكيل حكومة أغلبية بمفرده؛ وحتى في مثل هذه الحالة فإن الكثير من الأحزاب تتراجع عن وعودها الانتخابية بعد أن تكتشف عدم واقعيتها وصعوبة تحقيقها.

في الأنظمة البرلمانية يحتاج الحزب إلى تشكيل حكومة تحظى بأغلبية مطلقة في الندوة البرلمانية حتى يستطيع تمرير سياساته وبرامجه وإقرارها، وكذلك القوانين والموازنات اللازمة لتنفيذها؛ ويعتمد تشكيل الحكومة في النظام البرلماني على نسب مقاعد الأحزاب في الندوة البرلمانية؛ والاضطرار إلى تشكيل حكومة ائتلافية عبر تحالفات برلمانية يضعف من قوة الحزب الرئيس الفائز بالانتخابات، لأنه سيضطر إلى تقديم تنازلات للأحزاب المتحالفة معه.

في الأنظمة الرئاسية يحظى رئيس البلاد بصلاحيات واسعة؛ ولكنه يحتاج إلى أغلبية برلمانية قوية ومستقرة تدعم سياساته؛ وفي حال عدم حصول رئيس البلاد على أغلبية برلمانية حزبية يتحول إلى رئيس

ضعيف يخضع لابتزاز مستمر من الأحزاب الأخرى؛ وقد تصل الأمور إلى استقالة الرئيس عندما يصل إلى مرحلة العجز عن تنفيذ برامج؛ ويتعلق ذلك بمدى الصلاحيات الدستورية الممنوحة للرئيس، لأن دساتير بعض الدول تعطي الرئيس صلاحيات واسعة قد تتيح له اتخاذ بعض القرارات منفرداً؛ كما هي الحال في أمريكا وفرنسا وتركيا بعد التعديلات الأخيرة على دستورها.

ربما يكون العمل ضمن الدوائر البلدية والمحلية هو الأقرب التصاقاً بحياة الناس؛ حيث يشعر المواطنون بالخدمات التي تقدم لهم مباشرة؛ ويستطيع رئيس بلدية ما أن يكسب أنصاراً ومؤيدين لحزبه من خلال تواصله المباشر والمستمر مع الناس وتفهم طبيعة مشاكلهم واحتياجاتهم، وتجاوبه معها وتنفيذها.

ويصبح عمل المجالس المحلية أكثر أهمية في ظل اللامركزية الواسعة التي تمنحها القوانين الحديثة في البلاد الديمقراطية؛ وتستطيع الأحزاب تحقيق مكاسب كبيرة في حال قيامها بأداء ناجح من خلال عملها في المجالس المحلية.

تحتاج الأحزاب، من خلال عمل ممثليها في الحكومة والبرلمان والمجالس المحلية، إلى الالتقاء مع ممثلي الأحزاب الأخرى وعقد تفاهات واتفقات وتحالفات وائتلافات معها، بما يتفق مع سياسات الحزب وبرامجه.

### الهوية الحزبية

لكل حزب هويته الخاصة التي تلازمه منذ مرحلة التأسيس؛ وهي شعارات ورموز خاصة بكل حزب تشير إليه وتدلل عليه وتجعل

الآخرين يعرفونه مباشرة من خلالها؛ ويجري التعبير عن الهوية الحزبية بصور مختلفة ولكنها جميعها متناسقة ومنسجمة معاً وفيما بينها.

يحاول الحزب من خلال هويته الحزبية توضيح فلسفته ورؤيته الفكرية؛ ولذلك يقوم باختيار الرموز التي يمكن أن تعبر عن ذلك للجمهور مباشرة؛ وتستطيع إيصال رسالة الحزب من خلالها بسهولة.

اللون: يختار كل حزب لوناً خاصاً به يتوافق مع إيديولوجية الحزب؛ وقد ارتبط ذلك اللون تاريخياً بالحزب؛ فاللون الأحمر مثلاً يميز الأحزاب الماركسية أو اليسارية أو الراديكالية أو الاشتراكية؛ بينما تستخدم الأحزاب اليمينية اللون الأزرق؛ واللون الأخضر يدل على الأحزاب البيئية وبعض الجماعات الإسلامية؛ وقد ارتبطت الألوان مع الفرق والجماعات الدينية وتطورها التاريخي، ولذلك استلهمت الأحزاب الدينية ألوانها حسب تبعيتها الدينية والمذهبية؛ فاعتمد حزب الله اللون الأصفر، والكتائب الشيعية اللون الأخضر، بينما اختار تنظيم داعش اللون الأسود.

الشعار: يرفع كل حزب شعاراً رئيساً له من عدة كلمات مختصرة؛ يختصر فيه رؤيته الفكرية والفلسفية؛ ويفضل أن يكون الشعار شاملاً عاماً معبراً عن الحزب؛ وأن يكون مختصراً سهلاً سلساً؛ وغالباً ما ترفع الأحزاب الإيديولوجية شعارات مثالية مبالغاً فيها تعبر عن أهدافها النهائية التي تنادي بالتغيير الشامل؛ ويمكن أن يقوم الحزب برفع شعارات مرحلية تناسب الأوضاع السائدة في البلاد؛ ويظهر من خلالها رؤيته حولها.

بشكل عام يسعى الحزب من خلال رفع الشعارات إلى كسب الأعضاء والأنصار والمؤيدين.

الشارة (اللوغو): هو رسم مبسط يعتمد عليه الحزب للتعبير عنه؛ مثل المشعل أو الوردة أو المصباح وغيرها.  
علم الحزب: يوضع على العلم (لوغو) الحزب الذي يكون باللون المعتمد للحزب.

نشيد الحزب: يختار الحزب نشيداً له من كلمات تعبر عن أفكاره ومبادئه؛ وتكون أناشيد الأحزاب الإيديولوجية والدينية في العادة حماسية.

يرفع الحزب أعلامه في المناسبات الحزبية والعامية؛ كما يضع (اللوغو) الخاص به على نشراته ومطبوعاته وأدبياته؛ ويعزف نشيده الخاص في المناسبات الحزبية الرسمية.

بعض الأحزاب تميز بين الأعضاء وغيرهم من خلال لقب عام يطلق على العضو؛ بعض الأحزاب كإيسارية والماركسية تعتمد لقب رفيق؛ وبعض الأحزاب الأخرى تطلق لقب الأخ على العضو ومنها بعض الأحزاب الإسلامية.

الهوية الشخصية الحزبية: يمنح العضو هوية شخصية حزبية؛ يوضح فيها موقعه ومنصبه الحزبي؛ وتستخدم للتعريف في المناسبات الحزبية؛ تكون موقّعة من السلطات العليا للحزب؛ وعليها (لوغو) الحزب؛ وليس لها أي قيمة لإنجاز أي عمل رسمي.

الصحف: يصدر الحزب صحفاً خاصة به؛ يقوم من خلالها بمواكبة الأحداث والتطورات وإعلان مواقفه منها.

النشرات: يصدر الحزب نشرات ربما تكون دورية أو طارئة؛ يعبر فيها عن التفاعل مع أحداث وتطورات معينة؛ حزبية أو عامة. وتوجه النشرات لأعضاء الحزب بشكل رئيس لوضعهم في صورة الأحداث وموقف الحزب منها.

الأدبيات: هي الكتب الأساسية الفكرية التي يتبناها الحزب؛ والنشرات والوثائق التاريخية للحزب وما قام به من أعمال مهمة على الصعيد الوطني أو الحزبي. وقد يعتمد الحزب كتب بعض المؤلفين المقربين منه وينصح أتباعه بها كمراجع؛ فمثلاً توصي الأحزاب الشيوعية بالكتب الماركسية اللينينية؛ بينما تنصح الأحزاب الإسلامية أتباعها بكتب قادة سابقين في العمل الإسلامي.

المواقع الحزبية: باتت وسائل مهمة فاعلة؛ سهلة وسريعة؛ للتواصل بين أعضاء الحزب فيما بينهم؛ ومع المجتمع في الوقت نفسه.

وسائل الإعلام الحزبية: قد يمتلك الحزب بعض وسائل الإعلام الخاصة به من إذاعة أو تلفزيون؛ ولأن تمويل هذه الوسائل وإدارتها أمر صعب؛ فإن الأحزاب تعتمد على وسائل إعلام قائمة تكون حليفة لها وتتبنى الدفاع عن سياساتها.



## الفصل السابع

### أشكال التحالفات الحزبية

تحتاج الأحزاب السياسية إلى العمل والتعاون مع الأحزاب الأخرى وتسعى إلى عقد الاتفاقات والتفاهات والتحالفات معها؛ وذلك بهدف السعي إلى زيادة نفوذها ودعم مواردها.

يعني التحالف اندماجاً (أو انفاقاً) مؤقتاً بين حزبين أو أكثر؛ من أجل تحقيق مصالح مشتركة والوصول إلى إنجازات أفضل.

قد تكون التحالفات مؤقتة خلال مرحلة الانتخابات؛ أو أكثر استمراراً من خلال المشاركة في تشكيل الحكومة؛ وربما تحصل تحالفات أكثر ديمومة عند وجود تلاقٍ فكري إيديولوجي ينتج عنه وضع أهداف مشتركة وخطة عمل طويلة الأمد تؤدي إلى تشكيل ائتلاف أو تيار عريض أو جبهة وطنية.

وقد يصل التحالف بين حزبين إلى مرحلة الاندماج والوحدة بينهما.

### التحالفات الانتخابية

تحتاج الأحزاب قبل العملية الانتخابية وفي أثنائها إلى قراءة

المشهد الانتخابي بشكل جيد؛ ومن ثم دراسة الحاجة إلى إبرام اتفاقات أو تفاهات أو تحالفات مع أحزاب وجهات خارجية؛ بحيث تضمن الأحزاب من خلالها كسب المزيد من الأصوات وتحقيق أفضل النتائج في الانتخابات وفوز أكبر عدد من مرشحيها.

في الأساس يرتبط تاريخ نشوء الأحزاب السياسية بتشكيل اللجان الانتخابية؛ ثم بدأت التحالفات الانتخابية مع تشكل الأحزاب؛ فالتحالفات الانتخابية قديمة ومرتبطة بتاريخ الأحزاب نفسها.

تكون التحالفات الانتخابية مصلحة مؤقتة؛ وهي ترتبط بالمشترك في الموارد والإمكانات لهزيمة المرشحين الآخرين وتحقيق الفوز لمرشحين متفق عليهم بين المتحالفين.

يحقق الحزب الفائزة والمصلحة من خلال عملية تبادل الدعم الانتخابي ضمن التحالف؛ فيقدم أصوات ناخبيه غير المؤثرين لأطراف التحالف الأخرى مقابل دعم يتلقاه مرشحوه منها.

يواجه الحزب مشاكل داخلية من خلال عملية تبادل الدعم الانتخابي؛ ذلك أن عليه إقناع أعضائه وناخبيه بجدوى تحالفاته؛ وضمن التزامهم بقرار الحزب؛ وقد يؤدي ذلك إلى انقسامات حزبية سواء على مستوى القاعدة، لعدم قناعة الأعضاء بقرار الحزب دعم مرشح من حزب آخر قد تكون علاقته السابقة غير إيجابية مع الحزب؛ أو على مستوى القيادة بسبب سحب مرشح حزبي قيادي في سبيل إنجاز التحالف.

ويفترض أن تشرح قيادة الحزب للأعضاء أسباب قيامها بالتحالف واعتماد تكتيك التبادل الانتخابي؛ وأن تقدم لهم مبررات كافية ومقنعة تجعلهم يلتزمون بقرار الحزب.

خلال إنجاز التحالف يجب أن يجري العمل على إيجاد أرضية مشتركة بين الأحزاب المشتركة فيه؛ وأن يحاول التوصل إلى حلول وسط تؤمّن التوافق عليها وتنازل قبول أعضاء التحالف وتحقق أولوياتهم. لا شك في أن كل حزب سيخسر من خلال التحالف بعضاً من هويته ويقدم تنازلات للأطراف الأخرى؛ ولكن التحالف الانتخابي مؤقت وينتهي بانقضاء الاستحقاق الانتخابي مباشرة؛ مع أنه قد يكون له نتائج بعيدة المدى.

بعد انتهاء العملية الانتخابية يجري تقييم النتائج ودراسة تأثير التحالف في تحقيقها؛ وعلى ضوء ذلك يبدأ النظر في إمكانية إجراء تحالفات مماثلة في الاستحقاقات القادمة؛ أو التوقف عن التحالف مع بعض الأحزاب؛ بسبب تولّد أزمة ثقة ناتجة عن عدم التزام الاتفاقات الانتخابية المبرمة من خلال التحالف؛ ويعود سبب ذلك لعدم ملاحظة قيادة الحزب النواحي السلبية في بعض الأحزاب الأخرى، أو التغاضي عنها من أجل تمرير إنجاز التحالف؛ وهي ستضطر إلى دفع ثمن هذا الخطأ في النهاية.

لا تفرض التحالفات الانتخابية أي شروط خاصة على الأحزاب بإجراء أي تعديلات على برامج الأحزاب وأهدافها؛ لكنها قد تحمل بعض الاشتراطات والوعود المستقبلية المتبادلة؛ وقد تتطلب أحياناً تقديم بعض التنازلات على البرامج الحزبية في الانتخابات المحلية.

قد يدعو حزب ناخبيه، في منطقة ما يكون مرشحه ضعيفاً فيها، إلى اختيار مرشح لحزب آخر؛ ويكون ذلك لأهداف تكتيكية تتعلق بتعاون مستقبلي محتمل بين الحزبين؛ ويقدم ذلك كمبادرة مبكرة للثقة بين الطرفين.

وقد يعمد الحزب لسحب مرشحيه في مناطق معينة لصالح حزب آخر؛ حتى لو كان هناك خلاف إيديولوجي بينهما؛ وذلك لضمان عدم فوز مرشحي حزب متطرف يسبب فوزه أضراراً على المستوى الوطني. ومثال ذلك ما جرى في الانتخابات المحلية الفرنسية الأخيرة التي جرت عام 2015، فقد اكتسح حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف الفوز في معظم المناطق في الجولة الأولى من الانتخابات؛ وكان مقدراً له الفوز في الجولة الثانية فيما لو استمر التصويت على المنوال نفسه؛ حاول الحزب الاشتراكي الفرنسي عقد اتفاق مع حزب الجمهوريين في يمين الوسط الذي رفض ذلك؛ ومع ذلك قام الحزب الاشتراكي بسحب مرشحيه في بعض المناطق وقام بدعم مرشحي الجمهوريين فيها من أجل منع مرشحي الجبهة الوطنية من الفوز في الانتخابات، وهو ما حصل بالفعل؛ وهذا نوع من التحالف الانتخابي يقدمه طرف واحد فقط من دون انتظار مقابل من الطرف الآخر.

قد يستمر التحالف الانتخابي بين حزبين بعد انتهاء الانتخابات؛ وذلك في حال رغبتهما في استمرار التعاون وتطويره فيما بينهما، سواء في المجالس المحلية أو ضمن البرلمان؛ ويحصل ذلك من خلال العلاقة الوثيقة التي قد تنشأ بينهما من خلال عملهما المشترك الناجح في الانتخابات.

### **التحالف البرلماني**

بعد انتهاء الانتخابات؛ تسعى الأحزاب إلى عقد تحالفات في ما بينها من أجل الحصول على أغلبية برلمانية تساعدها في تشكيل الحكومة؛ في أحوال كثيرة في البلدان الديمقراطية لم يعد في استطاعة حزب واحد أن يحقق الفوز بالأغلبية المطلوبة.

التحالف البرلماني بطبيعته أقوى وأمتن وأكثر ديمومة واستمراراً من التحالف الانتخابي؛ ونتائج هذا التحالف مهمة على الصعيد الوطني لأنها تقرر شكل الحكومة القادمة وتوجهاتها وبرامجها وسياساتها.

حسب الدستور، عادة ما يكلف الحزب الفائز بأكثر المقاعد في البرلمان بتشكيل الحكومة؛ وهو يسعى من أجل ذلك إلى عقد اتفاقات مع الأحزاب الأخرى من أجل الحصول على أغلبية برلمانية لإنجاز المهمة ونيل ثقة البرلمان.

من السهل عقد تحالفات بين أحزاب متقاربة إيديولوجياً أو في برامجها وتوجهاتها العامة؛ ولكن ذلك يصبح أكثر صعوبة في حال التنافر بين الأحزاب الناشئ عن خلافات عميقة بينها.

يجب أن يبنى التحالف البرلماني على أسس واضحة؛ وأن تكون أهدافه جلية واضحة؛ كما أن إجراءات العمل يجب أن تتميز بالشفافية والوضوح، وأن تضع جميع الأطراف على القدر نفسه من الثقة والمسؤولية.

لا شك في أن الأهداف من التحالف تختلف من طرف إلى آخر؛ والمهم أن يتحقق التوافق على الأهداف النهائية المشتركة؛ والابتعاد عن السعي إلى فرض سيطرة طرف على الأطراف الأخرى؛ وأن يجري توضيح طريقة عمل التحالف؛ وآليات صنع القرار؛ والدور الذي سيلعبه كل طرف.

وعند عدم وجود تحالفات برلمانية واضحة؛ فإن عملية تحقيق أغلبية حكومية تتحول إلى ما يشبه البازار السياسي الرخيص؛ إذ تقوم الأحزاب بتنحية المبادئ والبرامج جانباً وتبدأ حفلات ابتزاز وتقديم تنازلات مستمرة؛ وهنا تخسر الأحزاب الثقة والتأييد من أتباعها ومؤيديها الذين صوتوا لها لتحقيق برامجها ووعودها الانتخابية.

ترتبط طريقة إنجاز التحالف البرلماني بالخارطة الحزبية في كل بلد؛ في حال وجود أحزاب كبيرة رئيسة فهي لا تحتاج إلى عقد تحالفات مع مجموعة واسعة من الأحزاب؛ بينما يصبح الموضوع صعباً ومعقداً في حال وجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة المتنافرة والمتناثرة؛ وتصبح عملية جمعها في تحالف أشبه بعملية تجميع فسيفساء، بحيث أن فقدان أي قطعة صغيرة يؤدي إلى تلف اللوحة بالكامل.

لا يضطر الحزب القوي إلى تقديم تنازلات جوهرية في مبادئه وبرامجه الأساسية من أجل عقد تحالف مع حزب آخر أو أحزاب صغيرة؛ ويعود ذلك لتوفر خيارات أخرى أمامه في تحقيق الأغلبية الحكومية؛ تجعله يقف ضد الابتزاز الذي تمارسه الأحزاب الصغيرة عليه لتحقيق مكاسب.

تصبح عملية تشكيل حكومة ائتلافية أكثر صعوبة في حال وجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة الممثلة في البرلمان؛ وخاصة تلك الأحزاب التي تحصل على تمثيل للمرة الأولى؛ فهي تحاول الحصول على مكاسب بأي ثمن لإثبات وجودها في الساحة السياسية. والأمثلة على تشرذم الواقع الحزبي كثيرة في الأنظمة الديمقراطية؛ فقد بات حصول حزب بمفرده على أغلبية حكومية حالة نادرة.

في إسرائيل تشرذمت الأحزاب السياسية وانقسمت بشكل كبير على أسس إيديولوجية وإثنية ودينية؛ وكل حزب يحصل على عدد قليل ومحدود من المقاعد، لكنها تصبح كلها مهمة في عملية تشكيل الحكومة.

لم يعرف تشكيل الحكومة الإسرائيلية الاستقرار والاستمرار أكثر من السنوات القليلة الماضية بعد اندلاع الربيع العربي؛ فقد جرى تشكيل

تحالف حكومي واسع ضمّ مختلف القوى السياسية الإسرائيلية، ومنها التيارات اليمينية المتطرفة التي دخلت الحكومة لأول مرة وباتت تفرض شروطها وأجندتها بقوة؛ وساهم تحوّل الأوضاع في المنطقة لمصلحة إسرائيل في حصول ذلك.

في النظام البرلماني لا بدّ للحكومة من تحقيق أغلبية برلمانية مريحة ومستقرة؛ حتى تستطيع الحكومة إنجاز برامجها وعودها الانتخابية من دون الخضوع لعمليات ابتزاز عند كل عملية تصويت برلماني على القوانين؛ وأفضل حالة حكومية تكون عندما يحظى حزب ما بأغلبية برلمانية ويقوم بتشكيل حكومة أغلبية بمفرده من دون انتظار دعم الأحزاب الأخرى.

يتمتع رئيس البلاد في الأنظمة الرئاسية بصلاحيات واسعة؛ تسمح له أحياناً بتجاوز البرلمان وتميرير بعض القوانين تحت شروط دستورية معينة تتعلق بالأمن القومي ومصلحة البلاد؛ كما هي الحال مثلاً في النظامين الأمريكي والفرنسي.

ولكن قيام الرئيس بذلك ليس محبباً أو مقبولاً سوى في حالات محدودة، لأن الرئيس يتعرض للانتقاد والضغط بسبب ذلك؛ وتوجّه له الاتهامات بإضعاف الحالة الديمقراطية عبر اللجوء لاستخدام سلطاته الفردية؛ وقد استخدم الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولاند صلاحياته وقام بتمرير قانون العمل الذي ثار جدل كبير حوله في البلاد؛ ورفضته النقابات العمالية؛ ولكنه دفع وحزبه الاشتراكي ثمناً باهظاً مقابل ذلك؛ إذ خسر الحزب الاشتراكي الانتخابات، ثم تعرّض لانقسامات حادة؛ كما ابتعد هولاند عن الساحة السياسية ولم يرشّح نفسه للرئاسة مرة أخرى.

ولا بدّ للرئيس في الأنظمة الرئاسية من أغلبية برلمانية تمكّنه من

تشكيل حكومة أغلبية يستطيع من خلالها تنفيذ كافة برامجها بشكل مريح؛ وهذه الحال يتمتع بها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، لأن حزبه يحظى بأغلبية برلمانية مطلقة. وفي المقابل، فإن الرئيس الضعيف يسعى إلى طلب دعم الأحزاب وتقديم التنازلات لها من أجل القبول بالتصويت على مشاريع القوانين التي يقترحها.

هناك أنظمة برلمانية يكون من صلاحيات البرلمان فيها انتخاب رئيس البلاد؛ ومثال عليها لبنان؛ وبصرف النظر عن البحث في منصب الرئيس اللبناني وصلاحياته الشكلية المحدودة؛ إلا أنه في هذه الحالة أيضاً لا بد من إنجاز اتفاق برلماني لضمان الأغلبية لانتخاب الرئيس؛ وتحالفٌ كهذا، مع أنه مؤقت ومحدود الأهداف في الظاهر؛ لكنه يؤدي إلى إعادة رسم خارطة التحالفات البرلمانية بشكل حاد وغير مضبوط مع كل انتخاب لرئيس جديد.

### **التحالفات الحزبية غير الانتخابية**

من مهام الأحزاب السياسية مواكبة الأحداث السياسية والاجتماعية في البلاد والتفاعل معها؛ إذ تبدي الأحزاب آراءها وتعلن مواقفها حيال ما يجري.

لا يستطيع أي حزب تجاهل الأحداث الجارية والابتعاد عنها؛ وإلا فإن ذلك يشكل ضربة قوية لمكانته وصدمة لأعضائه وجماهيره؛ الذين يرون في ذلك سقوطاً لمصداقية الحزب في مواجهة استحقاق عام من دون المشاركة فيه؛ لا يمكن تفسير وفهم ذلك السلوك الحزبي سوى بالأنانية والمصلحية التي تمارسها قيادة الحزب، بعدم اتخاذ مواقف واضحة ضد سلوك وتصرفات غير وطنية تقوم بها السلطات الحاكمة

ضد باقي فئات الشعب؛ وتسعى قيادة الحزب من خلال ذلك إلى استرضاء الحزب الحاكم وانتزاع مكاسب حزبية وشخصية.

### الائتلاف المرحلي

في مواجهة أحداث خطيرة تمسّ وتهدد السيادة والأمن الوطني؛ فإن مواقف بعض الأحزاب تكون متطابقة بشكل عام؛ وخاصة تلك الأحزاب المتقاربة إيديولوجياً.

تعمل تلك الأحزاب على تعزيز التضامن الشعبي؛ كما تعمل على التنسيق والتعاون مع كل المكونات الوطنية السياسية والاجتماعية الأخرى؛ ويصبح هدفها الأساسي تشكيل جبهة تحالف واسع في مواجهة الأخطار المحدقة، سواء كانت داخلية أو خارجية.

مع أن أهداف الائتلاف المرحلي فوق حزبية إلا أنه لا يمكن استبعاد الدور الحزبي في تشكيل الائتلاف؛ إذ لا يمكن الانخراط مع أحزاب معادية أو توجد خلافات أساسية وجوهريّة معها.

قد يتشكل ائتلاف من قوى وطنية في مواجهة احتلال خارجي؛ وقد يتحول البناء التنظيمي لهذا الائتلاف إلى حزب مرحلي؛ كما هو حال الكتلة الوطنية في سورية؛ التي كان هدفها الأساسي تحقيق استقلال البلاد؛ وعلى الرغم من انخراطها في السياسة والحكم إلا أن دورها انتهى مباشرة بعد الجلاء وتحقق أهدافها الأصلية؛ فانقسمت إلى حزبين رئيسيين هما الحزب الوطني، وحزب الشعب.

تشكّل في لبنان ائتلاف واسع مع انسحاب القوات السورية من لبنان عام 2005؛ وقد ضمّ مجموعة من الأحزاب الكبرى والشخصيات السياسية والاجتماعية في لبنان؛ وأطلق على ذلك الائتلاف اسم تيار 14

آذار، في إشارة إلى يوم التظاهرة المليونية في ساحة الاستقلال ببيروت التي قامت القوى المناهضة للوجود السوري في لبنان بالدعوة إليها.

كانت أهداف تيار 14 آذار عامة وتتمثل بالدعوة لتكريس استقلال لبنان؛ وقيام دولة المؤسسات الوطنية بعيداً عن المحاور الإقليمية؛ والدعوة لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء رفيق الحريري.

من أبرز المشاركين في تيار 14 آذار: تيار المستقبل؛ القوات اللبنانية؛ التيار الوطني الحر؛ حزب الكتائب؛ حزب الوطنيين الأحرار؛ حزب اليسار الديمقراطي؛ لقاء قرنة شهوان؛ حركة التجدد الديمقراطي.

أحدث تيار 14 آذار انقساماً حاداً في لبنان؛ فتشكّل لمواجهته تيار 8 آذار؛ الذي قام مؤسسوه بالدعوة لمظاهرة مناوئة لتيار 14 آذار في ساحة الاستقلال نفسها لإظهار قوتهم الفعلية؛ وقد قام تيار 8 آذار بتوجيه الشكر للجيش السوري على الدور والتضحيات التي قدمها في سبيل لبنان؛ وأعلن التيار دعمه لخط المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله الذي كان المؤسس الرئيس للتيار؛ وشارك معه في التأسيس حركة أمل والحزب السوري القومي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب التضامن والتنظيم الشعبي الناصري والحزب الديمقراطي العربي وغيرهم.

نشأت حالة من التنافس والعداء بين تيّاري 8 و14 آذار أوصلت لبنان إلى أزمة سياسية خطيرة بسبب التدخلات الإقليمية المباشرة لصالح كلا الطرفين؛ ودفعت التغيير في توازنات القوى الإقليمية ومصالح الأحزاب إلى تغيير تموضعها والانتقال من تيار إلى آخر؛ وأدى انتقال التيار الوطني إلى صفّ 8 آذار، من خلال اتفاق مع حزب الله، إلى خلخلة تيار 14 آذار وتغيّر قواعد اللعبة السياسية في لبنان.

الائتلاف المرحلي يعمل لتحقيق أهداف عامة؛ وقد لا يحمل صيغة تنظيمية واضحة؛ وإنما يترك لكل حزب الاستمرار في عمله وبرامجه الخاصة؛ وربما يكون ذلك أهم سبب لضعف الائتلاف وتراجع أدائه، خاصة في حال عدم قيامه بتطوير برامجه وأهدافه متمشياً مع التطورات المتلاحقة بعد تأسيسه؛ وهذه الحالة تلازم معظم الائتلافات المرحلية بشكل عام ما لم تركز على أهداف إيديولوجية وإطار تنظيمي واضح. يمكن اعتبار إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي عند إطلاقه عام 2005 شكلاً من أشكال الائتلافات المرحلية؛ إذ اجتمعت قوى سياسية من أحزاب وشخصيات في التوقيع على الإعلان الذي يدعو في خطوط عريضة لإقامة نظام ديمقراطي في سورية وإنهاء النظام الشمولي القائم على المنظومة الأمنية؛ ويركز الإعلان على المساواة بين المواطنين السوريين بصرف النظر عن الانتماء الطائفي أو العرقي لهم.

وقّع على البيان: أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي وأهمها حزب الشعب الديمقراطي والاتحاد الاشتراكي؛ التحالف الديمقراطي الكردي؛ لجان إحياء المجتمع المدني؛ اللجنة السورية لحقوق الإنسان؛ حزب المستقبل؛ الجبهة الديمقراطية الكردية؛ وشخصيات مستقلة منها: هيثم المالح؛ رياض سيف؛ عبد الرزاق عيد؛ ميشيل كيلو؛ جودت سعيد؛ فداء أكرم الحوراني... وغيرهم.

وقد أعلنت جماعة الإخوان المسلمين تأييدها لهذا الإعلان لكونه ممهداً لانعقاد المؤتمر الوطني الشامل وممهداً للتغيير.

لم يتطور عمل إعلان دمشق حتى يتحول نوعاً من الائتلاف المرحلي الفعلي؛ بسبب ما تعرضت له مكونات الإعلان في الداخل السوري من ملاحقة؛ وبسبب عدم وضعه رؤية وبرامج وأهداف

واضحة لعمله؛ بل بقي إعلاناً في إطار عام تلفيقي يجمع مكونات متناثرة علمانية ودينية غير متوافقة إيديولوجياً.

ومع ذلك فقد عاد الائتلاف ليعلن عن نفسه كياناً تنظيمياً في الخارج بعد اندلاع الانتفاضة السورية عام 2011، بل ويشارك ويهيمن على الأجسام السياسية للمعارضة من خلال معارضين من حزب الشعب الديمقراطي وإعلان دمشق في الخارج.

### الجبهة الوطنية

العمل الجبهوي هو عمل تنظيمي يضم عدة تنظيمات (أحزاب، حركات..) متقاربة إيديولوجياً تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة نفسها؛ ويمكن أن يطلق عليه تسميات أخرى غير الجبهة؛ وقد تحمل تسمية جبهة دلالات تنظيمية أخرى ولا تشير إلى العمل الجبهوي البحت؛ لأن الكثير من الأحزاب السياسية تحمل تسمية الجبهة؛ مثل جبهة التحرير الجزائرية.

تأسست الجبهة الشعبية في العراق عام 1973؛ وقد تشكلت ظاهرياً لإقامة تحالف بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي والحزب الثوري الكردستاني وقسم مؤيد للحكومة من الحزب الديمقراطي الكردستاني ومستقلين؛ كان حزب البعث يسيطر عليها وعلى قرار القوى السياسية فيها.

جرى الإعلان عن تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية في سورية عام 1972 من قبل الرئيس حافظ الأسد، بصفته الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، وتضمّ الجبهة حالياً، إضافة إلى البعث، مجموعة من الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والقومية وهي: الشيوعي السوري؛

الشيوعي السوري الموحد؛ الاتحاد الاشتراكي العربي؛ الاتحاد العربي الديمقراطي؛ الوندوين الاشتراكيين؛ الوندوي الاشتراكي الديمقراطي؛ الاشتراكيين العرب؛ العهد الوطني؛ السوري القومي الاجتماعي؛ كما تضم الجبهة اتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين بصفة مراقبين في صفوفها.

للجبهة الوطنية التقدمية ميثاق يحدد مهامها على الصعيد القطري، ومنها تحرير الأراضي العربية المحتلة وإقرار الخطة الخمسية وتوفير الدعم للقوات المسلحة؛ وعلى الصعيد القومي ومنها دعم الخطوات الوندوية العربية وتحقيق أمتن الروابط بين القوى الوطنية التقدمية العربية وبذل الجهود من أجل تحرير فلسطين؛ وعلى الصعيد الدولي إقامة أوثق العلاقات مع القوى الصديقة وحركات التحرر في العالم.

يقود عمل الجبهة قيادة مركزية تضم الأمناء العاميين للأحزاب؛ كما أن لها فروعاً في المحافظات بمشاركة أمناء الفروع؛ وتعد القيادة المركزية للجبهة وقيادات الفروع اجتماعات دورية.

من الواضح أن مهام الجبهة نظرية شكلية بحتة وليس لها أي مهام عملية؛ وتخضع لقيادة الحزب الحاكم حزب البعث.

بقيت الجبهة مجرد ديكور سياسي تستفيد منه السلطة في البرهنة للخارج على وجود ديمقراطية ولو شكلية في البلاد؛ وكان يعطى للجبهة (كوتا) محددة بأعداد معينة لتمثيلها في مجلس الشعب والحكومة والمناصب الإدارية الكبيرة؛ إذ تقوم الأحزاب بترشيح ممثلها لتلك المناصب لتقوم القيادة القطرية لحزب البعث بالاختيار من بينهم، بموافقة الأجهزة الأمنية الرئيسة.

لم تقم أحزاب الجبهة بإعلان أي مواقف مخالفة لسياسات

حزب البعث؛ وفي ظل إمكانيات محدودة لتلك الأحزاب وبحثاً عن مصالحتهم الشخصية، عمل الأمناء العامون لأحزاب الجبهة على الحد من نشاطاتها وتوسّعها، ما جعل تلك الأحزاب تتحول إلى مجموعات قليلة من الأشخاص المستفيدين.

وخسرت أحزاب الجبهة استقلاليتها، وبات يُنظر إليها كأحزاب تابعة لحزب البعث وتُدور في فلكه؛ ولم تعد تحظى بالثقة والاحترام من قبل الجماهير.

وإذ بقيت من دون تواصل شعبي أو دور مؤثر أو مهام حقيقية تقوم بها، فقد وصلت أحزاب الجبهة إلى طريق مسدود تماماً؛ وعند هذه النقطة الحاسمة تدخلت قيادة البعث وقامت بإعطاء جرعة لتنشيط العمل الجبهوي بعد أن استلم بشار الأسد السلطة منذ العام 2000؛ فجرى السماح لأحزاب الجبهة بالعمل في صفوف الطلاب؛ كما سُمح لها بافتتاح مقرّات وإصدار صحف خاصة؛ وعلى الرغم من تلك الحزمة من الإجراءات إلا أنها لم تكن كافية لمواكبة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، فقامت القيادة القطرية خلال المؤتمر القطري العاشر للحزب عام 2005 بإصدار عدة توصيات للقيام بمجموعة إصلاحات، من بينها قانون للأحزاب السياسية.

بعد ثلاثة عقود ونصف من انطلاق الجبهة الوطنية التقدمية، لا يمكن تدكّر أيّ إنجاز خاص بأيّ من أحزابها؛ وبالعكس يؤخذ عليها أنها كانت وسيلة لدى السلطات لمنع أي نشاط سياسي أو تشكيل أحزاب خارج الجبهة؛ ولا يمكن تصور استمرار عمل مجموعة أحزاب في ظل حزب حاكم قائد كل هذه السنين من دون أن تفقد حيويتها وخصوصيتها؛ وتتحول إلى أحزاب هامشية في النهاية.

على الرغم من مرارة التجربة الجبهوية في سورية إلا أن ذلك لا

يعني بالضرورة فشل أي عمل جبهوي؛ بل يجب أن يتحقق ذلك ضمن ضوابط محددة لضمان النجاح.

من شروط نجاح العمل الجبهوي أن تتمتع الأحزاب المشاركة فيه بالمستوى نفسه من الحقوق والواجبات، وألا يكون هناك حزب مسيطر على مقدرات الجبهة؛ كما يجب أن يكون للجبهة مهام ووظائف عملية موزعة على أحزابها بشكل متساوٍ؛ وأن تُجرى مراجعة وتقييم لعمل الجبهة باستمرار؛ وفي حال توقفها عن التقدم والعطاء واستنفادها كل مهامها الأساسية، عندئذ تكون الجبهة قد انتهت ووصلت إلى مرحلتها الأخيرة.

من الضروري التأكيد أن أي عمل حزبي مشترك مع أحزاب أخرى يجب أن يضمن الحفاظ على الهوية المستقلة للحزب؛ وحرية في العمل الحزبي؛ وألا يكون هذا العمل المشترك سبباً لابتلاع الحزب من قبل أحزاب كبيرة؛ وإلا فإن من الأفضل أن يبقى الحزب بعيداً عن الدخول في أي عمل أو نشاط حزبي مشترك يحمل أخطاراً على الحزب ومستقبله.

### الاندماج والوحدة الحزبية

تواجه الأحزاب الجديدة مشاكل كبيرة في بدايات تأسيسها؛ وهي تحتاج إلى تجاوزها من أجل الاستمرار والتطور؛ ويحدث ذلك أكثر في حالة الأحزاب الصغيرة التي تكون إمكانياتها التنظيمية والمالية والجماهيرية ضعيفة منذ البداية.

في المقابل هناك أحزاب جديدة تولد قوية منذ البداية؛ بسبب كون مؤسسيها من أصحاب المال والنفوذ والخبرة السياسية والتنظيمية

والقاعدة الجماهيرية في أحزاب سابقة؛ وقد تكون هذه الأحزاب الجديدة ناتجة عن انشاقات من أحزاب أخرى وتحمل الإيديولوجيا والأهداف السابقة نفسها؛ ومن ذلك حالات الانقسام المتكررة في الأحزاب الأوربية، سواء في اليمين أو اليسار.

لمواجهة احتمالات التوقف النهائي عن العمل؛ فإن الأحزاب الصغيرة الضعيفة تلجأ إلى العمل المشترك فيما بينها؛ أو تحت ظل أحزاب أكبر منها؛ أو قد تقوم بحل نفسها والاندماج في تلك الأحزاب؛ ويشكل ذلك نهاية فعلية للحزب الناشئ.

تمثل مشكلة التمويل العقبة الرئيسة التي تواجه الأحزاب الناشئة؛ ذلك أن قيمة المساعدات الحكومية المقدمة للأحزاب تعتمد على نشاط الأحزاب ومدى ما تقوم به من نشاط وما تحققة من نتائج في الانتخابات العامة؛ ولا تكفي اشتراكات الأعضاء وحدها في تمويل نشاطات الحزب المختلفة.

بعيداً عن مشاكل التمويل؛ فقد يصل حزبان أو أكثر، لهما إيديولوجيا مشتركة؛ من خلال عملهما المشترك في المجال العام؛ وبوجود التلاقي والتداخل في برامج الحزبين وأهدافهما، إلى وضع تبرز فيه فكرة اندماجهما أو اتحادهما في كيان حزبي واحد.

عندما يقوم حزبان كبيران متوافقان بالاتحاد، فإن ذلك يعني سعيهما إلى دمج كل الإمكانيات المادية والبشرية لهما في كيان واحد؛ يهدف الحزبان من خطوتهما تلك إحداث نقلة نوعية في نشاطهما وعملهما المشترك، في سبيل تحقيق أهداف كبيرة أهمها الوصول إلى السلطة.

تشكل الحالة الشهيرة التي تحققت فيها اندماج حزب البعث مع الحزب العربي الاشتراكي عام 1954؛ مثلاً على النتائج الكبيرة

الحاصلة من اتحاد حزبين لهما الأهداف نفسها والإيديولوجيا ذاتها. كان نشاط حزب البعث الذي تم الإعلان عن تأسيسه عام 1947 واضحاً في صفوف المعلمين والطلاب؛ بينما كان نشاط الحزب العربي الاشتراكي الذي أسسه أكرم الحوراني عام 1950 أقوى في أوساط الفلاحين.

كان حزب البعث يبحث عن قاعدة جماهيرية أوسع؛ بينما كان الحزب العربي الاشتراكي يفتقد الكوادر التنظيمية التي يمتلكها البعث بفعل نشأته في أوساط المعلمين؛ وكل من الحزبين كان في حاجة إلى الآخر.

جرت اتصالات ومفاوضات بين قيادات الحزبين انتهت بالاتفاق بينهما على إعلان دمج الحزبين تحت اسم حزب البعث العربي الاشتراكي.

هناك الكثير من التفاصيل التاريخية الغائبة وغير الواضحة في سير عملية التفاوض وصولاً إلى الاتفاق بينهما على دمج الحزبين؛ ولم تنشر سوى بعض النصوص والوثائق الحزبية عن مسار تلك العملية على الرغم من أهمية الموضوع؛ ولا يشير حزب البعث في تاريخه وأدبياته إلى عملية الاندماج إلا بصورة عابرة من دون تقديم تفاصيل وافية.

معروف أن الاندماج لم يجر لصالح الحزب العربي الاشتراكي؛ بينما كان حزب البعث هو المستفيد الأكبر من عملية الاندماج؛ ويعود ذلك للإمكانيات التنظيمية الجيدة التي كان يمتلكها والتي ساعدته على تأطير كوادر العربي الاشتراكي بسرعة ضمن صفوفه؛ بينما كان العربي الاشتراكي ضعيفاً تنظيمياً ويعتمد على شخصية المؤسس أكرم

الحواراني في التأثير الكبير الذي يستطيع إحداثه في أوساط الفلاحين بسبب خبرته العملية في التعامل معها.

أهمية اندماج الأحزاب السياسية؛ تبرهن عليها حالة اندماج حزب البعث مع الحزب العربي الاشتراكي، فهي تكشف الدور والأهمية الكبيرة التي قد تشكلها عملية على هذا المستوى؛ ومعروف الدور الكبير والمؤثر الذي لعبه حزب البعث العربي الاشتراكي في الحياة السياسية في سورية والعراق بشكل خاص وفي باقي البلاد العربية.

## الفصل الثامن

### الأحزاب بين الدساتير والقوانين

#### الأحزاب السياسية في النصوص الدستورية

يمثل الدستور أعلى وثيقة قانونية في البلاد؛ وعلى ضوء النصوص الدستورية ومن تفسيراتها وشرحها تنبثق كل القوانين والأنظمة والقرارات في البلاد.

يفترض أن يعبر الدستور بالشكل المناسب عن التطور الذي وصلت إليه حال البلاد في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يأتي الدستور تنويحاً لتاريخ طويل من الصراعات الدامية بين مختلف المكونات الإثنية والدينية والكتل المجتمعية والاقتصادية والسياسية؛ حتى تتوصل في النهاية فيما بينها إلى إقرار اتفاق عام شامل هو الدستور، أو العقد الاجتماعي كما بات يطلق عليه في علم الاجتماع السياسي؛ يحظى بالقبول والاحترام من جميع أفراد الشعب. يضمن الدستور حقوقاً متساوية لجميع المكونات والكتل؛ كما يضمن الحرية والرفاه لجميع الأفراد في المجتمع؛ ويكون هو الضامن الأساسي لاستمرار حالة الاستقرار في البلاد.

ومن هنا يمكن فهم أسباب احترام المجتمعات الديمقراطية النص الأصلي للدستور؛ وعدم اللجوء إلى إجراء أي تعديلات على نصوصه؛ لأن ذلك يعني أو يشير إلى تغيير الحالة التعاقدية التي أنتجت الدستور؛ وقد يكون ذلك مدخلاً لفتح أشكال جديدة من الصراعات في البلاد.

وتكمن المشكلة الأساسية في دول العالم الثالث؛ بأن شعوبها ليست هي من قامت بصياغة دساتيرها عبر عقد اجتماعي؛ بل إن الكثير منها جاء نتاج مرحلة الاحتلال الخارجي للبلاد؛ ولا تعبر تلك الدساتير عن واقع تلك الشعوب؛ ولا تقدم حلاً دائماً للصراعات الدامية المستمرة بين مكوناتها؛ وباتت الدساتير فيها معرضة للانحيار مع كل تغيير في المكونات المسيطرة على السلطة.

الصفة الأساسية للدساتير هي الديمومة والاستمرار؛ وعلى النقيض فإن كل حاكم ديكتاتوري غير شرعي يستولي على السلطة بالقوة من خلال انقلاب عسكري يأتي ومعه الدستور الخاص به؛ ومن ثم يعمل على فرضه وتطبيقه حتى لو كان ذلك من خلال استفتاء شعبي شكلي؛ وهذا يمكن أن يشرح لنا أسباب عدم استقرار البلاد الخاضعة للديكتاتوريات على الرغم من انقضاء سنوات طويلة لبعض الحكام في السلطة.

للتغطية على حقيقتها الاستبدادية؛ تحرص الأنظمة الديكتاتورية على وضع دساتير تتماشى شكلياً مع المعايير الحديثة في الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان؛ وتسعى من خلال الدستور إلى كسب رضاء الخارج بالدرجة الأولى؛ لأنها لا تهتم بالداخل ولا تحظى بالشرعية الشعبية.

وعلى الرغم من كون تلك النصوص جيدة بالفعل؛ فإن أمر تطبيقها

شيء مختلف؛ إذ يوضع نصٌ مقيّدٌ للدستور يجعل من تطبيق باقي بنوده أمراً صعباً أو مستحيلاً؛ كأن يتحدث الدستور عن منح الحريات ولكنه لا يسمح بممارسة العمل السياسي سوى من خلال الحزب الحاكم فقط.

وعادة ما تكون النصوص الدستورية عامة؛ تحمل معايير قيمة مطلقة تقوم السلطات في ما بعد بتفسيرها على ضوء مصالحها؛ فمعيار الحرية مثلاً مختلف تماماً هنا عن المعايير الغربية؛ وهو مرتبط بما تقدمه السلطات وليس بالحاجة المجتمعية الحقيقية.

وعلى ذلك يجب أن تُدرس الدساتير بحسب ظروف كل بلد وواقعه؛ وأن يجري فهم النصوص الدستورية وتفسيرها بحسب النظام السياسي الحامل لها.

لا شك في أن النظم السياسية، عندما تأتي معبّرة عن واقع مجتمعاتها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهذا يهيئ لها القدرة على الاستمرار؛ ويعطي المجتمع القدرة على الاستقرار.

وعلى الرغم من التشابه الظاهري بين نظم الحكم العربية والنظم الغربية الحديثة في الملامح العامة وطريقة التكوين؛ إلا أن هناك اختلافاً في التوازن بين الهياكل الدستورية والواقع السياسي العربي؛ وينتج التباين الفعلي في أداء المؤسسات السياسية حسب التباين في البيئة السياسية والاجتماعية.

يجب أن يكفل الدستور التعددية السياسية؛ وهو مصطلح يشير إلى تنوع وتعدد الجماعات داخل المجتمع؛ وتعدد طرق تأثيرها في صنع السياسات العامة؛ وإلى توزيع مصادر القوة وانتشارها وعدم تركزها في مركز واحد؛ وإلى المنافسة والمشاركة السياسية؛ وتوفير المناخ الملائم للتوفيق بين مصالح تلك الجماعات.

أول من طرح فكرة التعددية السياسية كان (آرثر بنتلي) في كتاب (عملية الحكم) الصادر عام 1908، فقد ذكر أن عالم السياسة الوطني هو عالم تعدد الجماعات؛ فالمجتمع يتكون من جماعات متفاعلة بما فيها السلطة السياسية التي تتبادل الضغوط مع الجماعات الأخرى؛ والهدف هو تحقيق المصالح؛ ولا تجتمع من دون مصلحة؛ كما أنه لا سياسة من دون مصلحة؛ وهناك تلازم بين المصلحة والتجمع والسياسة، وهذا التلازم هو الذي يوجد تعدد الجماعات السياسية في المجتمع.

تتم دراسة عملية تشكيل الأحزاب السياسية من خلال النصوص الدستورية والقوانين المتماشية معها والتعليمات التنفيذية لها.

وفي الأنظمة التسلطية يكون الهرم القانوني مقلوباً؛ وتصبح التعليمات التنفيذية أهم من القانون؛ كما يصبح القانون بمرتبة أهم من الدستور؛ ويمكن أن يجري تعطيل نص دستوري واضح من خلال إجراء تنفيذي.

ومن هنا نفهم صعوبة تأسيس الأحزاب في الأنظمة الديكتاتورية، حتى لو كان الدستور يسمح بذلك؛ وذلك أنه لا بد من وجود قوانين وتعليمات تنفيذية تتماشى مع روح الدستور ولا تتناقض معه أو تكون سبباً في تعطيله.

كان أول إنجاز لحزب البعث بعد استلامه السلطة إثر انقلاب 8 آذار 1963؛ هو تعطيل الدستور وإصدار قانون الطوارئ الذي كان السبب في تعطيل الحياة السياسية في سورية منذ ذلك التاريخ؛ وأُتيح السماح بالعمل السياسي ضمن صفوف حزب البعث فقط؛ على أنه أعلن منذ 1972 تشكيل جبهة وطنية تقدمية بناء على أحكام الدستور وقتذاك، الذي كان ينص على أن حزب البعث هو القائد في الدولة والمجتمع ويقود جبهة وطنية تقدمية.

كانت الجبهة الوطنية تضم مجموعة من بقايا أحزاب شيوعية وقومية واشتراكية؛ قبلت العمل تحت قيادة البعث ووصايته؛ من دون أن تتمتع بحرية العمل السياسي؛ ومن دون أن يكون هناك حتى قانون ينظم عملها أو يحميها أو حتى يمنحها الترخيص بالعمل.

وصلت البلاد إلى حالة من التناقض بين مصالح الطبقات الجديدة الناشئة في المجتمع؛ وخاصة من أجيال الشباب؛ والحالة السياسية الراكدة؛ وبات من الضروري القيام بخطوات انفتاحية تواكب حركة التطور في المجتمع؛ وهنا قام المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث عام 2005 بطرح توصيات لمواجهة حالة انعدام المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية؛ وهي تنص على اقتراحات مهمة؛ منها إلغاء قانون الطوارئ؛ وإصدار قانون للأحزاب؛ لكن تلك التوصيات بقيت حبيسة الأدراج؛ على الرغم من أهميتها في وقتها لحماية النظام نفسه وضمان استمراره.

جاء إعلان الدستور السوري الجديد عام 2012 في محاولة لامتناع ردد الأفعال الداخلية والخارجية التي تلت اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 2011؛ وجرى إعداد الدستور من قبل لجنة عينتها الحكومة؛ كما أُجري الاستفتاء عليه وتميره في ظروف أزمة وطنية عامة.

لم يُحدث دستور 2012 أي تأثير إيجابي يذكر؛ بل ربما يكون على العكس تماماً؛ فقد ساهم في تعميق الأزمة من خلال الشعور بأن فرض الدستور يهدف لاستمرار الحكم القائم وعدم قبوله بإجراء أي إصلاحات حقيقية.

ينص دستور 2012 في المادة 8؛ وهو نفسه رقم المادة في الدستور السابق التي تكرس حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع؛ على ما يلي:

1- يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية؛ وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع.

2- تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية؛ وعليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية.

3- ينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية.

4- لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو مهني؛ أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون.

5- لا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة سياسية أو حزبية أو انتخابية.

وفي المادة 42-2 ينص الدستور: لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية بالقول أو الكتابة أو بوسائل التعبير كافة.

في المادة 44 من الدستور: للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذه الحقوق.

في المادة 45 ورد: حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية؛ مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون.

في المادة 53 من الدستور:

1- لا يجوز تحريي أحد أو توقيفه إلا بموجب أمر أو قرار صادر عن الجهة القضائية المختصة.

2- لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة؛ ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

3- كل شخص يقبض عليه يجب أن يبلغ أسباب توقيفه وحقوقه؛ ولا يجوز الاستمرار في توقيفه أمام السلطة الإدارية إلا بأمر من السلطة القضائية المختصة.

في المادة 54 من الدستور: كل اعتداء على الحرية الشخصية أو على حرمة الحياة الخاصة أو على غيرها من الحقوق والحريات العامة يعدّ جريمة يعاقب عليها القانون.

في المادة 111 وضمن صلاحيات الرئيس: لرئيس الجمهورية أن يقرر حل مجلس الشعب بقرار معلل يصدر عنه.

يكشف دستور 2012 استحالة تغيير نهج السلطات الاستبدادية وتفكيرها؛ وعدم وجود إمكانية منطقية لقبولها القيام بإصلاحات حقيقية؛ فهي تعرف أنها ستدفع مقابل ذلك ثمناً باهظاً يؤدي إلى الإطاحة بها في نهاية المطاف.

ربما لا حاجة تدعو إلى نقاش طريقة إعداد الدستور؛ وكيفية قيام السلطات بتمريره في استفتاء صوري؛ ولا حتى نقاش الصلاحيات الواسعة غير الطبيعية الممنوحة لرئيس الدولة فيه؛ أو النصوص العامة المطلقة التي تتحدث عن دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الوطنية؛ من دون الجرأة على ذكر حقها الطبيعي في الوصول إلى السلطة بشكل سلمي.

ومؤكد أن هذا الدستور لن يستمر العمل به طويلاً؛ ولا بد من دستور جديد يراعي التطورات الهائلة التي هزت البلاد في كل النواحي منذ اندلاع الثورة في 2011.

يعمل الروس بشكل استباقي منفردين لإعداد الدستور الجديد سورية؛ ويسعون من خلاله إلى ضمان مصالح حلفائهم وتكريسها خلال عملية فرض حل سياسي.

بينما يأمل السوريون أن يستطيعوا إعداد دستورهم من خلال مؤتمر تأسيسي وطني جامع لكل مكونات الطيف السوري؛ ينتج عنه عقد اجتماعي حقيقي جديد بين السوريين؛ ولكن هذه المرة بإرادة السوريين وحدهم من دون تدخلات خارجية.

ومهما يكن، فإن النص الدستوري، على الرغم من أولويته وأهميته؛ إلا أنه لا يقدم أي إضافة إلى العمل السياسي الحزبي أو إلى منظومة الحريات العامة؛ ما لم يكن ناتجاً بالفعل عن توافق مجتمعي على كل تفاصيله.

### قوانين الأحزاب والانتخاب

لا تستطيع القوانين عادة الخروج من عباءة الدستور الذي تقوم السلطات المستبدة بتفصيله على مقاسها؛ ولا يمكن تصوّر صدور قوانين ليبرالية في ظل نظام مستبد وبالعكس.

يتضمن قانون الأحزاب السياسية الأهداف والمبادئ الأساسية الناظمة لعمل الأحزاب؛ والشروط والإجراءات لتأسيسها وترخيصها؛ والأحكام المتعلقة بموارد الأحزاب وتمويل نشاطاتها؛ وحقوقها وواجباتها.

صدر قانون الأحزاب في سورية بالمرسوم التشريعي رقم 100 لعام 2011 وسط أجواء الانتفاضة الشعبية في البلاد؛ وقد اعتبر القانون أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية مرخصة حكماً؛ وجاء تعريف الحزب

وفق القانون بأنه تنظيم سياسي يؤسّس وفقاً لأحكام هذا القانون بهدف المساهمة في الحياة السياسية متخذاً الوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق ذلك. وفي المادة 3 من القانون ورد أن الأحزاب تسهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسياً؛ وفي المادة 5 يذكر القانون التزامات الحزب، ومنها الالتزام بمبادئ الدستور والديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وتشكل لجنة شؤون الأحزاب (وفق المادة 7 من القانون) من وزير الداخلية، وقاضٍ يعينه رئيس محكمة النقض، وثلاثة من الشخصيات العامة المستقلة يعينهم رئيس الجمهورية، ولهذه اللجنة صلاحيات واسعة منها البت بطلبات تأسيس الأحزاب أو تعديل أنظمتها الداخلية؛ واشترط القانون أن يقوم خمسون من المؤسسين المنطبقة عليهم الشروط بالتوقيع على طلب التأسيس مرفقاً به النظام الداخلي للحزب، والأهداف والمبادئ العامة التي يقوم عليها، والقواعد الناظمة لشؤونه السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية؛ واشترط القانون ألا يقل عدد الأعضاء عن ألف عضو من المسجلين في سجلات الأحوال المدنية لنصف المحافظات السورية على الأقل، على ألا تقل نسبة الأعضاء في كل محافظة عن 5% من مجموع الأعضاء. أما الموارد المالية للحزب فقد حدّدها القانون من الاشتراكات والإعانات الحكومية ومن حصيلة استثمار أموال الحزب في المجالات غير التجارية ومن الهبات والتبرعات، شريطة ألا تكون من شخص أو جهة غير سورية أو من شخصية اعتبارية؛ ويتضمن القانون كيفية تدقيق حسابات الحزب؛ ويعطي القانون للحزب حق إصدار صحيفة واحدة وأن يكون له موقع إلكتروني واحد، كما سمح للأحزاب باستخدام وسائل التعبير ووسائل الإعلام العامة؛ وذكر القانون أنه يمكن للجنة الأحزاب أن تقدم بطلب

معلل إلى القضاء لحلّ الحزب؛ وأخيراً فإن اللائحة التنفيذية لأحكام القانون تصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة الأحزاب. لم يشكّل قانون الأحزاب أيّ إضافة جديدة للحياة السياسية في سورية؛ سوى مساهمته في ظهور طبقة جديدة من الطفيليين الجدد الذين انتقلوا إلى ملعب المصالح من باب السياسة هذه المرة؛ ويظهر ذلك بسهولة من خلال قراءة سريعة لقائمة الأحزاب التي أُعلن تشكيلها على أساس هذا القانون.

يمنح القانون سلطة تنفيذ ومتابعة عمل الأحزاب للجنة خاصة برئاسة وزير الداخلية؛ أي أن القانون وضع الأحزاب تحت رحمة السلطة التنفيذية مباشرة مع وجود ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية، ولا يكفي وجود قاضٍ من ضمن أعضاء اللجنة ليكفل لها الحرية والاستقلالية والحياد.

كما يلاحظ أن القانون لم يُشر إلى تداول السلطة بين الأحزاب سلمياً، ولم يضع ذلك بين أهداف الأحزاب مع أنه الهدف الرئيس لكل عملية ديمقراطية.

وأعطى القانون رئاسة الوزراء صلاحية إصدار اللائحة التنفيذية للقانون الذي جاءت صياغة مواده بعبارات عامة؛ ما يعني أن السلطة التنفيذية ستكون صاحبة الحل والعقد فيما يتعلق بالأحزاب السياسية؛ ومن البدهي أن تضع تلك التعليمات التنفيذية عوائق إضافية أمام حرية عمل الأحزاب.

وفي المحصلة، فإن النصوص الدستورية الهشة أصلاً؛ انتقلت إلى قوانين أكثر هشاشة مع قانون الأحزاب، يجري تحطيمها في النهاية في لوائح تنفيذية تضعها وتقوم على تنفيذها السلطة الحاكمة حسب مصالحها.

ويأتي بعد ذلك دور قانون الانتخابات ليزيد من تعقيد الأمور؛ ويجعل عمل الأحزاب السياسية في ظل نظام مستبد أمراً شبه مستحيل؛ إذ يأتي تفصيل القانون وفق مصالح الحزب الحاكم وحلفائه؛ كما أن السلطة التنفيذية الحاكمة تسيطر كذلك على تنفيذ عملية الانتخابات؛ ثم فرز الأصوات وإعلان النتائج؛ وكل ذلك من خلال مندوبين تابعين للسلطات التنفيذية الحكومية؛ ومن خلال السيطرة على تفاصيل العملية الانتخابية تستطيع السلطات القيام بالفترة؛ بحيث يمكنها إيقاف من استطاع المرور بطريقة ما من مرحلة ما في مرحلة لاحقة. وزيادة في الاحتياطات، فقد أعطى الدستور لرئيس الجمهورية صلاحية حل مجلس الشعب.

ويبدو أنه لا جدوى من العمل الحزبي المباشر؛ أو تشكيل أحزاب سياسية تحت وصاية سلطة مستبدة في ظل أزمة وطنية عامة؛ ما لم تتوفر الظروف الموضوعية المناسبة.

يجب على الأحزاب الناشئة التزام شروط قوانين الأحزاب وتنفيذها بدقة؛ لأن المخالفة قد تكون سبباً لفرض عقوبات على الحزب تصل إلى الإيقاف والحل؛ وتتمثل أخطر المخالفات التي يجب الانتباه إليها والابتعاد عنها في:

- الجوانب المالية: يجب أن تكون موارد الحزب وإنفاقه وحساباته ضمن الأصول القانونية؛ وأن يرفض الحزب قبول أي تمويل غير شرعي داخلي أو خارجي، ولا يحق له إخفاء ذلك عن السلطات.

- المبادئ: تجنّب انحراف الحزب عن مبادئه الأساسية نحو مبادئ دستورية.

- عدم الوقوع في أي مخالفة لمبادئ الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان.

- الابتعاد عن القيام بأي ممارسات عنصرية أو طائفية؛ أو تأييد للعنف والإرهاب.
- عدم القبول بالتعامل مع أي جماعة سرية أو محظورة.
- الابتعاد عن الجمعيات والأحزاب الدينية وخاصة المحظورة منها؛ والتمسك بمبادئ العلمانية.

### جماعات الضغط والمصالح

من أهم سمات الدولة الحديثة وجود جماعات منخرطة في العملية السياسية؛ تسعى إلى تحقيق هدف أو أهداف معينة مرتبطة بمصالح أعضائها بكل الوسائل الممكنة.

تمارس تلك الجماعات دورها في تحقيق الفوائد المادية أو المعنوية لأعضائها الذين يمتلكون صفات مميزة مشتركة تجمع بينهم؛ وذلك عبر التأثير والضغط على قرارات وسياسات السلطة السياسية؛ ومع أنه ليس من أهداف جماعات الضغط الوصول إلى السلطة؛ إلا أنها تساهم في وصول أحد الأحزاب إلى السلطة من خلال دعمها له.

جماعات الضغط والمصالح هي تجمعات تشمل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية؛ يعمل أعضاؤها معاً للتأثير في السلطات الحاكمة من أجل تأمين مصالحهم والحفاظ عليها.

عادة ما تلجأ جماعات الضغط للعمل بشكل غير مباشر؛ قد يكون لها هياكل تنظيمية محددة أحياناً؛ وقد لا يكون عملها علنياً أو مشروعاً وتعمل بشكل سري.

هناك جماعات ضغط منظمة ومرخصة من قبل السلطات، مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان أو نقابات العمال.

يعتمد تأثير جماعات الضغط على الخصائص الذاتية لها؛ وحجم موارد الجماعة وفاعلية الأعضاء؛ وكذلك مدى التجانس الداخلي للجماعة؛ وتستند فعاليتها على طبيعة النظام السياسي وتفاعلها معه؛ ونوع الثقافة السياسية السائدة في البلاد.

يطلق على جماعات الضغط اسم (اللوبي)؛ وهناك لوبيات ضغط عديدة في أمريكا: لوبيات البترول؛ لوبيات الضغط العرقي؛ لوبيات الضغط المهني؛ لوبيات الضغط الديني؛ لوبيات الضغط اليهودي الصهيوني.

تلجأ جماعات الضغط إلى وسائل مختلفة في تحقيق أهدافها تتراوح بين الإقناع والتهديد حسب طبيعة الحال؛ ومن خلال الضغط على الحكومة والبرلمان؛ والتأثير في الرأي العام.

في البلاد ذات الحكم الديكتاتوري العسكري؛ لا يظهر دور قوي لجماعات الضغط والمصالح في التأثير في السلطات الحاكمة؛ وذلك لأن مؤسسات الجيش والأمن تكون هي الأكثر فاعلية؛ ويعود ذلك إلى طبيعة تلك الأنظمة السياسية غير الديمقراطية؛ إذ لا تتوفر فيها وسائل للتنظيم والتأثير.

لكن في أنظمة أخرى؛ كما هي الحال في سورية مثلاً؛ قامت السلطات بتنظيم تلك الجماعات والتحالف معها ودعمها، ومن ثم توجيه نشاطاتها لصالح مؤسسة الحكم؛ وتقوم هنا جماعات الضغط والمصالح بلعب دور عكسي؛ أي أن تلك الجماعات تساعد السلطات في استيعاب النشاط والحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البلاد وتأطيره لصالحها.

استطاع نظام الحكم في سورية فهم طبيعة المجتمع السوري وتركيب

طبقاته بشكل جيد؛ فقام بالتحالف مع كبار التجار والصناعيين التقليديين في دمشق وحلب على الخصوص؛ إضافة إلى الطبقة الرأسمالية القوية الناشئة من العسكرتاريا وامتيازاتها الخاصة في البلاد؛ وقام نوع من التحالف المصلحي المتبادل بين الطرفين؛ وبقي هذا التحالف قوياً حتى في أصعب الأوقات التي مرّت على الحكم في سورية.

وبدلاً من أن يترك الحكم المنظمات والهيئات الاجتماعية تشكل عبئاً وتقوم بممارسة الضغوط المختلفة عليه لصالح أعضائها؛ قام هو باستباق الأمور، إذ عمد لإحداث منظمات موالية له في جميع الفعاليات والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية؛ وقد شهدنا نقابات للعمال والفلاحين والمهندسين والأطباء والمعلمين والفنانين؛ واتحادات نسائية وحرفيين وكتاب وأدباء وصحافيين؛ ومنظمات للطلّاع والشبيبة والطلاب؛ وغرف للتجارة والصناعة والزراعة؛ وكلها يجري تشكيلها من قبل الحزب الحاكم وتخضع لسيطرته المباشرة.

ولاستكمال حلقات السيطرة الغامضة على المجتمع؛ قام النظام بدعم شيوخ القبائل ورجال دين من مختلف الطوائف، إلى جانب رجال من الوجهاء المحليين.

ولو أضفنا فوق ما سبق الأجهزة الحزبية المختلفة للحزب الحاكم، وأجهزة الجيش والشرطة والأمن؛ ربما نستطيع فهم كيف استطاع النظام تجيير جماعات الضغط والمصالح لتعمل لصالحه بدلاً من وقوعه في حالة صدام معها.

تلك الجماعات المتحالفة مع الحكم كانت تقف ضد أي تغيير سياسي أو اجتماعي في البلاد؛ لأن ذلك يضر بمصالحها مباشرة، ولم تكن في حاجة إلى دفع أو تحريض لاتخاذ مواقفها.

وعلى صعيد الأحزاب السياسية، فقد لعبت الأحزاب المنضوية في الجبهة الوطنية التقدمية تحت قيادة حزب البعث دور التلميع لصورة السلطات؛ وباتت تلك الأحزاب مربوطة بمصالح قياداتها من خلال الامتيازات الشخصية التي تقدّم لهم.

ومما سبق يمكن فهم طريقة السيطرة المطلقة التي استطاعت السلطة الحاكمة فرضها على البلاد؛ مع ظهور حالة من الرضا والتأييد الشعبي الظاهري لها في الوقت نفسه؛ ما كان مثار دهشة واستغراب لدى الكثير من الباحثين والسياسيين في الغرب.

في ظل نظام يتمتع بكل تلك الوسائل المبتكرة من السيطرة والقوة المميزة له؛ إضافة إلى غياب قوانين تسمح بالعمل السياسي الحزبي؛ ومع انعدام الفضاء الديمقراطي؛ يمكن فهم أسباب عدم وجود قوى سياسية فاعلة في البلاد؛ ويمكن فهم أسباب تأخر النظام عن إصدار قانون للأحزاب على الرغم من توصية المؤتمر القطري للبعث بذلك؛ لعدم شعوره بالحاجة إلى ذلك؛ كما أن الحرس القديم كان يرى عدم جدوى القيام بفتح أبواب مغلقة بإحكام منذ عقود.

دفعت البلاد ثمن انسداد الأفق السياسي غالباً في النهاية؛ فمع اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 2011 لم تظهر قوى سياسية فاعلة تستطيع استيعاب الحراك وتنظيمه وتأطيره لتحقيق نتائج وطنية؛ وفي جانب النظام فإن تلك الجماعات المتحالفة معه استمرت بتأييده بقوة؛ ودافعت عنه وعن مصالحها بالدرجة الأولى؛ وكانت ضد أي تغيير في البلاد.



## الفصل التاسع

### أزمة الأحزاب السياسية ومستقبل العمل الحزبي

#### أزمة الأحزاب السياسية العربية

بعد اندلاع أحداث الربيع العربي عام 2011؛ تعمقت الأزمة المستفحلة التي كانت تمر بها الأحزاب السياسية العربية منذ عقود؛ وجاء ذلك على خلفية المواقف المترددة لتلك الأحزاب من الأحداث الجارية؛ وانحيازها بشكل عام لصالح الحكومات المستبدة ضد مصالح الشعوب ومطالبها بالحرية والديمقراطية.

ومن الطبيعي فهم مواقف أحزاب السلطة باعتبارها تاريخياً، فقد لعبت على الدوام دور الحامل الأساسي لأنظمة الحكم الاستبدادية وشكلت الغطاء الشرعي لها؛ لكن حالة العداء التي جاهرت بها تلك الأحزاب ضد الشعوب جعلت أمر بقائها واستمرارها مرتبطاً بعدم سقوط أنظمة الحكم.

أما الأحزاب الدائرة في فلك السلطات الحاكمة، كأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، فلم يدم انتظارها طويلاً قبل أن تعود إلى أسلوبها المعهود في المزايدات الرخيصة؛ فقد أصدرت بيانات

ومواقف فافت ما قام به حزب البعث الحاكم نفسه حدة في الوقوف  
ضد المطالبات الشعبية بالحرية والكرامة.

كان يعول كثيراً على موقف ودور مهم تلعبه أحزاب المعارضة  
التقليدية؛ ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات معارضة مستقلة؛  
لكنها فوجئت هي كذلك بالأحداث تماماً كما ظهر من ردود أفعالها؛  
وقد اتضح أنه لم يكن لها أي دور مباشر في إطلاق الحراك الشعبي؛  
وعلى الرغم من أن هذا الحراك لا يخرج عن إطار برامجها السياسية  
في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي؛ إلا أنها لم تمتلك الوسائل  
أو الأدوات التنظيمية لقيادة الحراك أو توجيهه والتأثير فيه؛ وبقيت  
تسير بخطوات بطيئة خلف الشارع الثائر المنطلق بسرعة؛ ولا تستطيع  
التنبؤ بالأحداث الجارية أو كيفية مواجهتها؛ وعلى الرغم من ذلك  
فقد استثمرت الحراك الشعبي لتحقيق مكاسب حزبية وشخصية؛  
واستطاعت الدخول بقوة في الهيئات والمنظمات التي شكلتها  
المعارضة فيما بعد.

استطاعت الجمعيات والأحزاب الدينية الهيمنة على الحراك بقوة  
بعد انطلاقه؛ وذلك بما لديها من إمكانيات وخبرات تنظيمية سابقة  
تمتلكها من خلال عملها السري الطويل وبما لدى رجال الدين من نفوذ  
في الأوساط الشعبية؛ وفي الواقع فإن ذلك شكّل ضربة قاسية للحراك  
الاجتماعي الشعبي عبر تحويله نحو اتجاهات دينية؛ وهذا ما أدى فيما  
بعد إلى ظهور التنظيمات الأصولية المتشددة التي حرقت الحراك نحو  
اتجاهات مغايرة تماماً لأهدافه الأصلية وانتهت إلى إجهاضه.

لا يمكن لأي جهة سياسية أو اجتماعية ادعاء الريادة في إطلاق  
الحراك الشعبي؛ فهو انطلق شعبياً من دون تنظيم في بداياته؛ ولم يأت

استجابة لدعوات أطلقتها أحزاب أو شخصيات معارضة عبر وسائل التواصل الاجتماعي كما قيل بعد ذلك.

كشفت أحداث الربيع العربي الهشاشة والضعف في تشكيلات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان القائمة؛ وظهر عدم وجود إمكانيات تنظيمية أو برامج عملية لديها لمواجهة استحقاق تغيير على المستوى الوطني الشامل؛ على الرغم من أنها كانت نظرياً هي من تدعو إليه؛ ما يؤكد أنها كانت تعمل في إطار نظري بحث من دون تواصل جماهيري، ولم يكن لديها القدرة أو الإمكانيات لتنفيذ أي من برامجها في التغيير والإصلاح. وعلى الرغم من تفهم الظروف والمصاعب الموضوعية بسبب الأنظمة المستبدة؛ إلا أنه لا يمكن فهم أو تبرير عدم قدرة المعارضة على الانتقال إلى ممارسة العمل السياسي المنظم وقيادة الحراك بعد أن أصبح ذلك ممكناً ومتاحاً لها، والأخطر هو انكشاف عدم وجود قاعدة أو أرضية شعبية تستطيع المعارضة الاستناد إليها. وزاد من تفاقم أزمة المعارضة، شخصيات وتنظيمات، عدم قدرتها على الاحتفاظ باستقلاليتها أمام داعميها، وعدم تقديمها لمشاريع وبرامج وطنية شاملة، والسير وراء وهم السلطة والحكم؛ ما حول اتجاه الحراك برمته إلى أزمة حكم ومعارضة ومطالب بتقاسم السلطة.

كشفت أحداث الربيع العربي أهمية التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وضرورتها في قيادة وتوجيه الأحداث والأزمات الوطنية؛ إذ ظهرت حقيقة الفراغ الهائل في العمل الجماعي المنظم والتصحّر السياسي الذي عملت السلطات المستبدة على خلقه خلال سنين طويلة. وربما كان يمكن التعويض عن ذلك جزئياً من خلال منظمات رديفة ثقافية أو بيئية أو غيرها لتعليم الممارسات التنظيمية والعمل الجماعي من خلالها، كما تفعل الأحزاب الدينية.

وقد ظهر بوضوح أهمية دور الشباب وقدرتهم على المشاركة في الأحداث بل صنعها وقيادتها؛ وربما بسبب ذلك عملت الأنظمة للقضاء على شباب الثورة بالتصفية والاعتقال والتهجير؛ وللأسف شاركت في ذلك المعارضة فيما بعد عبر التهميش والإقصاء الذي مارسته على الشباب أصحاب الحراك الحقيقيين؛ فقد جرى إبعادهم بشكل متعمد عن العمل في منظمات وهيئات المعارضة المختلفة؛ لا بل عن أحقيتهم بقيادتها.

أدت أحداث الربيع العربي إلى انتكاسة جديدة في عمل الأحزاب العربية التقليدية؛ فقد جرى تكريس دورها السلبي في الحياة السياسية العربية؛ كما أن تقييم الشارع لها ازداد سوءاً؛ وخسرت ما تبقى لها من احترام محدود في الأوساط الشعبية.

صحيح أن أحداث الربيع العربي كشفت عن عمق أزمة الأحزاب السياسية العربية والتقليدية منها بشكل خاص؛ إلا أنها في الواقع أزمة قديمة تراكمت بناء على دورها في الحياة السياسية العربية في الحقبة التي تلت استقلال الدول العربية.

قامت الأحزاب السياسية خلال حقبة الاستعمار بدور مهم في تأطير النضال الشعبي وقيادة الحراك الثوري والسياسي وصولاً إلى تحقيق استقلال البلاد؛ وهو سبب إطلاق اسم أحزاب الاستقلال عليها.

خلال فترة الاستعمار لم تقدّم تلك الأحزاب برامج اقتصادية واجتماعية شاملة؛ ولم يكن ضمن برامجها وأولوياتها وقتئذٍ سوى تحقيق الاستقلال؛ ولم تطالبها الجماهير بأكثر من ذلك؛ وعلى الرغم من وجود أحزاب إيديولوجية كالحزب الشيوعي؛ والحزب السوري القومي الاجتماعي؛ وقومية كعصبة العمل القومي؛ إلا أنها لم تكن في مركز الصدارة والتأثير السياسي والشعبي لتنفيذ برامجها.

بعد الاستقلال ظهرت أمام الأحزاب السياسية مهام جديدة اقتصادية واجتماعية؛ لكن الأحزاب حولت كل جهودها واهتماماتها نحو الاستيلاء على السلطة والحكم؛ ثم تحولت إلى أحزاب سلطوية مستبدة؛ لا بل قامت فيما بعد بتجميد النشاط السياسي وإيقاف العمل الحزبي إلا من خلال أحزابها.

مرت سنوات طويلة من الجمود في الحياة العامة للبلاد؛ من دون أن تقوم السلطات وأحزابها الحاكمة بأي جهود فعلية؛ أو تقدم مبادرات حقيقية؛ لمواكبة متطلبات الواقع وفهمه والانسجام معه؛ ولم تعمل على تحقيق مطالب الشعوب بالحرية والتنمية؛ ما أدى إلى اتساع الفجوة بينها وبين الجماهير؛ وبات من الصعب ردم تلك الهوة السحيقة بدون حركة إصلاح شاملة لم تكن الأحزاب الحاكمة على استعداد للقيام بها؛ وكان لا بد في النهاية من اندلاع الثورات أو الربيع العربي، في محاولة من الجماهير لتحصيل حقوقها المسلوبة وإعادة الأمور إلى نصابها.

تعاني الأحزاب العربية التقليدية من مشاكل بنيوية داخلية مزمنة كادت تطيح بها قبل الربيع العربي؛ ففي المجال الفكري لم تقم تلك الأحزاب بمراجعة إيديولوجيا أحزابها على الرغم من انقضاء عشرات السنين منذ تبنيها، ووجود الكثير من الأسباب المنطقية والوقائع العملية التي تدعو إلى ذلك.

تبنّت الأحزاب الشيوعية العربية العقيدة الماركسية اللينينية منذ منتصف عشرينيات القرن الماضي؛ وقد استمرت الأحزاب الشيوعية كل هذه السنين الطويلة على النهج الماركسي؛ ولا تزال تحتفظ بالإيديولوجيا نفسها على الرغم من سقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي؛ وقد تعرضت للعديد من الانقسامات على

أسس إيديولوجية وسياسية؛ وخسرت الكثير من أعضائها وأنصارها؛ وهي تحتاج اليوم إلى القيام بقراءة فكرية جديدة للماركسية بناء على التطورات الاقتصادية والسياسية الراهنة في العالم؛ ومن ثم تقديم برامجها الجديدة على ضوء ذلك.

أما الأحزاب القومية، فقد طرحت فكرة الوحدة العربية بشكل طوباوي؛ من دون دراسة وتقديم وسائل عملية لتنفيذ الوحدة، ومن دون أن تأخذ بالاعتبار الواقع السياسي ونظام الحكم الخاص لكل دولة عربية، أو حتى الظروف والتوازنات السياسية الإقليمية والدولية. ولذلك سقطت الوحدة بين مصر وسوريا بين عامي 1958-1963 بحدة وسرعة، وشكّل ذلك ضربة قاسية لكل المحاولات والمشاريع الوحودية فيما بعد. ومع تغيّر الواقع السياسي العربي بشكل كبير، يُفترض بالأحزاب القومية أن تعمل على تقديم مشاريع عملية تستند إلى التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ على الرغم من أن رصيد تلك الأحزاب التقليدية قد صُرف تماماً من خلال مواقفها في دعم الأنظمة الاستبدادية، ومن العسير أن تستطيع استرداده.

بينما يطرح الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسّسه أنطون سعادة عام 1932؛ مشروع سورية الأمة التامة التي تضم سورية الكبرى والهلال الخصيب ونجمته قبرص؛ وتعتبر كتب الزعيم المؤسس بمثابة إنجيل مقدّس لأتباع الحزب؛ وعلى الرغم من تعرّض الحزب لانقسامات متعددة؛ إلا أنها كانت على أسس سياسية لا إيديولوجية؛ وبقيت الأحزاب السورية القومية تحمل عقيدة أنطون سعادة؛ ومن الصعب تطوير عقيدة الحزب أو البحث عن طرق وبرامج عملية لتنفيذها.

أما فيما يخص الأحزاب والجماعات الدينية، فقد كانت محظورة

عن العمل معظم الأحيان؛ وهي تستند في عقيدتها وبرامجها السياسية على العقيدة والتعاليم الدينية، إضافة إلى كتب دينية محددة يوصي بها الحزب أعضائه ومناصريه؛ وكذلك مؤلفات مؤسسي الحركات الإسلامية وقادتها، وأشهرهم حسن البنا وسيد قطب؛ وهي تهدف إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في حال وصولها إلى السلطة، وهو ما يطلق عليه اسم الإسلام السياسي؛ وقد أدى تبني بعض الأحزاب الدينية للفكر السلفي الجهادي إلى نشوء الحركات الجهادية التي ولد منها تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وغيرها؛ والتي ساهمت بتشويه صورة الإسلام والحركات والتنظيمات الإسلامية من خلال ارتكابها أعمالاً إرهابية؛ وبات على الأحزاب الدينية القيام بمراجعة جدية وتقديم برامج عمل تلتزم بالتعددية والديمقراطية بشكل فعلي؛ والعمل ضمن شروط قوانين الأحزاب السياسية؛ وقد استطاعت بعض الأحزاب ذات التوجه الإسلامي القيام بذلك والنجاح في بعض البلاد، مثل حزب العدالة والتنمية في تركيا، وفي المغرب، وحزب النهضة في تونس.

من البدهي أن تتولد مشاكل تنظيمية خلال مسيرة عمل أي حزب سياسي؛ ولكنها تصبح صعبة ومستعصية في حال استمرت وتكررت لمدة سنوات طويلة؛ من دون محاولات جادة لاحتوائها وإيجاد حل لها. باستيلاء الأحزاب الانقلابية على الحكم؛ تحولت كل جهودها إلى الحفاظ على السلطة من خلال استمرار الأنظمة الديكتاتورية الحاملة لها؛ ومن البدهي بعد قيامها بإلغاء الحياة الديمقراطية ونشاطات المجتمع المدني في البلاد أن تطبق الشيء نفسه على كواد الحزب وأنظمتها الداخلية، وأن تضع كل جهودها لتكريس استمرار قيادة الحزب بيد السلطات الحاكمة نفسها.

أما الأحزاب المتحالفة مع الحزب الحاكم، كما هو حال أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، فقد سيطر الأمناء العامون على تلك الأحزاب؛ وبات همّهم الاستمرار في رئاسة الأحزاب والحفاظ على المصالح الشخصية الممنوحة لهم من السلطات الحاكمة.

في العديد من الأحزاب العربية برزت ظاهرة الأحزاب العائلية، كما في الكثير من الأحزاب اللبنانية، مثل تيار المستقبل (آل الحريري)؛ والحزب التقدمي الاشتراكي (آل جنبلاط)؛ وحزب الوطنيين الأحرار (آل شمعون)؛ وحزب الكتائب (آل الجميل)؛ ولم تسلم حتى بعض الأحزاب الإيديولوجية من تلك الظاهرة، كما في حالة توريث الحزب الشيوعي من قبل خالد بكداش.

وساهمت قيادات بعض الأحزاب في تكريس قيادتها للحزب من خلال شخصنة الحزب باسمها؛ ومنع بروز قيادات شابة من الصف الثاني للحزب.

ما قامت به الأنظمة العربية الحاكمة من تعطيل للحياة السياسية وسيطرتها على موارد البلاد وفشلها في تحقيق التنمية الموعودة؛ كل ذلك أدى إلى خلق فجوة واسعة بين الجماهير والأحزاب الحاكمة لكونها هي الحامل لتلك الأنظمة، ولعدم اكتراث الأحزاب بالمطالب الشعبية بعد وصولها إلى السلطة.

### مستقبل العمل الحزبي

مع اندلاع الربيع العربي عاد الأمل من جديد بعودة الحياة السياسية ونشاطات المجتمع المدني؛ وبالتالي عودة الأحزاب السياسية للعمل، سواء القديمة أم تلك المنوي تشكيلها حديثاً.

لا شك في أن صعوباتٍ جمّةً ستواجه الأحزاب الناشئة؛ وربما لهذا السبب نشهد إحجام كثير من الناشطين عن الدخول في مغامرة سياسية لا يتوقعون منها تحصيل نتائج إيجابية؛ لإدراكهم المصاعب الناجمة عن ظروف موضوعية معقدة؛ إذ يأتي العمل الحزبي بعد سنوات طويلة من التصحر السياسي في المجتمع؛ ما أدى إلى اختفاء الممارسات والتقاليد الديمقراطية، وزاد من ذلك سلوك الأحزاب الحاكمة وتحولها إلى أحزاب تسلطية قمعية؛ ما شكل صورة جمعية سيئة عن العمل السياسي ككل؛ والأحزاب السياسية بشكل خاص.

باتت إعادة ثقة الناس بالعمل السياسي الحزبي أمراً صعباً، وتشكّل تحدياً حقيقياً قبل الشروع في تشكيل أحزاب جديدة.

يجب أن تقدر الأحزاب الناشئة الصعوبات الموضوعية التي تنتظرها؛ وأن تضع الخطط لتجاوزها؛ ويساعد في نجاح الأحزاب الناشئة وتخطيها المرحلة الأولى من التأسيس؛ التزامها العمل وفق القواعد المتبعة في الأحزاب العصرية؛ وعدم الالتفات لتجارب الأحزاب العربية التقليدية بكل اتجاهاتها؛ والتي فشلت في إرساء قواعد عمل حزبي ديمقراطي مؤسساتي حتى ضمن المؤسسة الحزبية.

ينبغي على الأحزاب الناشئة ترسيخ المبادئ الليبرالية والعمل بها ضمن المؤسسات الحزبية أو المجال العام؛ وهي تتلخص بـ:

- إرساء قيمة الفرد باعتباره القيمة العليا في المجتمع.
- أن يكون هدف السلطة حماية الفرد وصيانة حقوقه وحياته.
- ضمان تعدد الآراء واختلافها والمصالح المتنافسة وخلق توازن بينها.

- ضمان حرية التجمع والتنظيم.

- ضمان التعددية وعدم القبول باحتكار السلطة.
- ترسيخ ثقافة القبول بحكم الأغلبية عن طريق الانتخابات.
- الفصل بين المناصب الانتخابية والإدارية لضمان استمرار السلطة بسلاسة.

- الارتكاز بشكل دائم على الأسس القانونية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللوائح والأنظمة الداخلية للأحزاب يجب أن تلتزم المعايير القانونية في قوانين الأحزاب؛ وأن تلتزم الإطار الذي يحدده الدستور والقانون لبرامجها ونشاطاتها وأهدافها؛ وأن يضع الحزب أدوات للرقابة والتفتيش والمساءلة الداخلية؛ ويقوم بالتحديد الدقيق لصلاحيات الهيئات القيادية على اختلاف مستوياتها؛ ومنع تسلط رئيس الحزب على القرار الحزبي؛ ومنع تكريس شخصية القائد المؤسس وربط الحزب به.

والأهم هو إيجاد طرق للتواصل الاجتماعي الفعال؛ ووضع برامج واضحة مفصلة تلبي المطالب والحاجات الاقتصادية والاجتماعية؛ وإذا كان يُنصح بتجنب الإيديولوجيا الجامدة؛ فإن ذلك لا يعني بقاء الحزب من دونها؛ وإنما البحث عن المرونة والتطوير فيها؛ والأهم قدرة الحزب على تأمين موارد مالية لتسيير أعماله من خلال طرق مبتكرة لجمع الاشتراكات المنتظمة؛ من دون الوقوع تحت رحمة رجال الأعمال الأثرياء.

صدر من سلسلة «التربية المدنية»، بدعم من المنظمة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، الكتب التالية:

1. العلمانية، طارق عزيزة.
2. حقوقي في اتفاقية حقوق الطفل، رهادة عبدوش.
3. التنمية بعد الأزمات، عمر ضاحي.
4. الديمقراطية، وائل السواح.
5. الحرية: من سماء الفلسفة إلى أرض السياسة، ماهر مسعود.
6. المجتمع المدني، حسام شحادة.
7. التنمية المستدامة، ماريانا الطباع.
8. الهوية، طالب العلي.
9. النظام القضائي في سورية وما يرتبط به، المحامي إبراهيم القاسم.
10. الحزب السياسي، عماد غليون.

